روح التأييد في علم التجويد

تأليف

د . عبد الله أحمد روبلى

١٤٣٥

حقوق الطّبع محفوظة للمؤلّف.

المقدمة:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الواحد المنان، الّذي علّم القرءان، وخلق الإنسان، وعلمه البيان. وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، فهو الملك الديّان، وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله سيد الإنس والجانّ، وهو المخصوص بجوامع الكلم، وأفصح بيان، وصلى الله، وسلم عليه، وعلى آله، وصحبه والتابعين، وأتباعهم بإحسان في كل زمان.

أما بعد فإنّ العلوم الشرعيّة من أفضل ما يشتغل به الإنسان، وإن أعلاها قدراً: العلوم المتعلقة بالقرءان الكريم الذي أنزله الله على رسوله محمّد خاتم النبيّين، والمرسلين، وكنتُ أدرِّس عدة كتب من مختصرات هذا العِلم الجليل، وعلمتُ أنَّ حاجة الطَلَبة تدعوا إلى تأليف كتاب جامع أهم قواعد الترتيل متوسط بين الاختصار، والتطويل، وكنتُ أرى أهمية القيام لهذه المهمة خدمةً للعِلم، وأهله مع اعترافي بقصور باعي، وقلّة درايتي في هذا العِلم، لكنِّي أحببتُ أنْ أتشبّه بأهله، وأدخل في دائرة الذين قاموا لتجويد كتاب الله– تعالى–ونشره، فأيَّدني ربي بروح توفيقه، واستخرت اللّه–تعالى–، وبدأت تأليف هذا الكتاب، وجمعتُه من كُتب هذا الفن المشهورة، واجتهدتُ في توضيح المسائل، وتسهيل العبارات بقدر طاقتي، فهو يحوي غالب مسائل الفن، ويفصِّل ما أُجمل منها، ويجمع، ويؤلّف ما تفرّق منها في رسائل متعددة، ويقرِّب، ويسهِّل ما صعب، وانبهم منها، ولا شكَّ في كثرة المؤلّفات حول التجويد نظماً، أو نثراً، لكن هذا الكتاب يمتاز عن غيره بتفصيله، وتوضيحه، وتقريبه، وتسهيله، وتنبيهاته، وتحقيقاته، وتلخيصاته، يُغني طالب علم التجويد عن غيره مِن كتب فنّه، وكل هذا بفضل الله –تعالى– ومَنِّه، فيمكن أن يستفيد مِنه المبتدئ، والمتوسط، والمنتهي، يرتقي إليه المبتدئ بلا صعوبة، وينهل منِه المتوسط بسهولة، ويقتبس مِنه المنتهي، وسمَّيته: ((روح التأييد في علم التجويد)) ، وأسأل الله–تبارك ، وتعالى–، وأدعوه بأسمائه الحسنى، وصفاته العُلَى أنْ يتقبَّل مِنِّي هذا العمل اليسير، وسائر عملي، وأن يجعله خالصاً له، وأنْ يجعل ما في هذا الكتاب عِلماً يُنتفع به في حال حياتي، وبعد مماتي معاً؛ إنَّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وهو مولانا، فنعم المولى، ونعم النّصير، وهو حسبنا، ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم.

تقسيم الكتاب:

فهو ينقسم إلى ثلاثة عشر فصلاً:

الفصل الأوّل: في مبادئ علم التّجويد، ولواحقها،

وفيه ثمانية مباحث، وتتمّة.

المبحث الأوّل: في بيان مبادئ عِلم التجويد.

المبحث الثّاني: في تاريخ تأليف عِلم التجويد.

المبحث الثالث أوجه الاستعاذة، والبسملة.

المبحث الرابع: في بيان تقسيم الواجب في عِلم التجويد.

المبحث الخامس: في بيان تعريف اللحن، وبيان انقسامه عند علماء التّجويد.

المبحث السادس: في بيان أركان التجويد.

المبحث السّابع: في بيان الأساليب الممنوعة في التجويد.

المبحث الثامن: في بيان مراتب القراءة التّجويديّة.

وأمّا التتمّة: فهي في بيان كيفية الأخذ عن الشيوخ.

الفصل الثّاني: في مخارج الحروف،

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: بيان اختلاف العلماء في عدد مخارج الحروف.

المبحث الثاني: بيان مخارج الحروف على المذهب المختار.

المبحث الثالث: بيان عدد الحروف الأصلية.

المبحث الرابع: بيان عدد الحروف الفرعية.

المبحث الخامس: بيان الأسنان للإنسان.

المبحث السادس: بيان الفرق بين أسماء الحروف، ومسمياتها.

المبحث السابع: بيان أحوال الحروف باعتبار الحركة، والسكون.

المبحث الثامن: بيان ألقاب الحروف.

الفصل الثّالث: في صفات الحروف،

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الصفة، وبيان فوائدها.

المبحث الثاني: في تقسيم الصفات إلى لازمة، وعارضة.

المبحث الثالث: في تقسيم الصفات اللازمة، وتفسيرها، وبيان حروفها.

المبحث الرابع: في تقسيم الصّفات إلى قوية، وضعيفة.

المبحث الخامس: في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرج، والصفة.

الفصل الرّابع: في أحكام النون الساكنة، والتنوين،

وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول: في الإظهار.

المبحث الثاني: في الإدغام.

المبحث الثالث: في الإقلاب.

المبحث الرابع: في الإخفاء.

الفصل الخامس: في أحكام الميم الساكنة،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في إدغامها.

المبحث الثاني: في إخفائها.

المبحث الثالث: في إظهارها.

الفصل السّادس: في أحكام اللامات السواكن،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في لام التعريف.

المبحث الثاني: في لام الفعل.

المبحث الثالث: في لام الاسم الأصلية، ولام الأمر، ولام الحرف.

الفصل السّابع: في بيان المتماثلين، والمتجانسين، والمتقاربين، والمتباعدين،

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في المتماثلين.

المبحث الثاني: في المتجانسين.

المبحث الثالث: في المتقاربين.

المبحث الرابع: في المتباعدين.

الفصل الثّامن: في التفخيم. والترقيق،

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تقسيم الحروف بالنسبة إلى التفخيم، والترقيق.

المبحث الثاني: في بيان الراء المرققة.

المبحث الثالث: في بيان الراء المفخمة.

المبحث الرابع: في بيان الراء الدائرة بين الترقيق، والتفخيم مع كون الترقيق أولى.

المبحث الخامس: في بيان الراء الدائرة بين التفخيم، والترقيق مع كون التفخيم أولى.

الفصل التّاسع: في المدِّ، والقصر،

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: في المدِّ الطبيعي.

المبحث الثاني: في المدِّ الفرعي، وبيان أنواعه، وأحكامه.

المبحث الثالث: في بيان المدِّ الواجب.

المبحث الرابع: في المدِّ الجائز.

المبحث الخامس: في المدِّ اللازم.

المبحث السادس: في مراتب المدود.

الفصل العاشر: في الوقف، والابتداء،

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: في بيان أهمية معرفة الوقف، والابتداء.

المبحث الثاني: في أقسام الوقف على وجه العموم.

المبحث الثالث: في أقسام الوقف الاختياري خاصة.

المبحث الرابع: في بيان كيفية الوقف على أواخر الكلم.

المبحث الخامس: في بيان أنواع الكلمة الموقوف عليها.

المبحث السادس: في الابتداء، وانقسامه.

المبحث السابع: في بيان علامات الوقف.

الفصل الحادي عشر: في حكم الوقف على كلاّ، وبَلَى، ونَعَم،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في كلاّ.

المبحث الثاني: في بلى.

المبحث الثالث: في نَعَم.

الفصل الثّاني عشر: في المقطوع، والموصول، وتاء التأنيث، وهمزتي القطع، والوصل،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: في المقطوع، والموصول.

المبحث الثّاني: في تاء التأنيث.

المبحث الثالث في همزتي القطع، والوصل.

الفصل الثالث عشر: في بيان فضائل القرءان، وتعظيم حرماته، والدّعاء بعد ختم القرءان الكريم،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول في فضائل القرءان.

المبحث الثاني: في تعظيم حرمات القرءان.

المبحث الثّالث: في الدعاء بعد ختم القرءان.

وبعد ذلك الخاتمة، وفيها النتائج، والتوصيات، والدعوات.

وعلى هذا التنظيم يكون التأليف إن شاء الله.

الفصل الأوّل: في مبادئ علم التّجويد، ولواحقها،

وفيه ثمانية مباحث، وتتمّة.

المبحث الأوّل: في بيان مبادئ عِلم التجويد.

المبحث الثّاني: في تاريخ تأليف عِلم التجويد.

المبحث الثالث أوجه الاستعاذة، والبسملة.

المبحث الرابع: في بيان تقسيم الواجب في عِلم التجويد.

المبحث الخامس: في بيان تعريف اللحن، وبيان انقسامه عند علماء التّجويد.

المبحث السادس: في بيان أركان التجويد.

المبحث السّابع: في بيان الأساليب الممنوعة في التجويد.

المبحث الثامن: في بيان مراتب القراءة التّجويديّة.

وأمّا التتمّة: فهي في بيان كيفية الأخذ عن الشيوخ.

تمهيد:

إنّ علم التّجويد من علوم اللغة العربية الّتي أنزلها الله–تعالى–بها القرءان الكريم، وهو من العلوم التي بواسطتها تصان الألسنة عن اللحن في قراءة كتاب الله المبارك، وهو من العلوم التي ألّفت، ودونت بعد النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–وبعد أصحابه–رضوان اللّه عليهم أجمعين–لكنّ العمل بما تحويه كتب هذا الفنّ من إخراج الحروف العربيّة من مخارجها الصّحيحة، وإعطائها صفاتها اللّازمة، والعرضيّة فلا شكّ أنّه كان في عهد النبوّة؛ لأنّه من أساسيّات علم اللّغة العربيّة، والنبي–صلّى اللّه عليه وسلّم–كان أفصح العرب، ونزل عليه القرءان بلغته العربيّة، وتلقّاه الصّحابة عنه، وكانوا يقرءون القرءان الكريم قراءة مجوّدة؛ لأنّ التّجويد كان من سليقتهم[1]، ولم يكونوا محتاجين إلى تعلّم علم مخارج الحروف، وصفاتها، ونحوها،

[1] – السّليقة: الفصاحة، يقال: يُقَال: فُلانٌ يقرأَ بالسليقةِ أيْ بالْفَصاحَةِ، إذا كان يقرأ بطبعه الّذي خلقه اللّه عليه من غير تكلّف، ولا تعلّم، وحينئذ يقال: فُلان يَقْرَأ بالسلِيقِيَّةِ، أَي: بطَبْعِه الَّذِي نَشَأَ عَلَيْهِ، والسّليقيّ من الكلام: هوما لا يتعاهد إعرابه مع كونه فصيحا بليغا صحيحا. انظر تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)ج:٢٥،ص:٤٦٠،المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية. و انظر أيضا تهذيب اللغة: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(المتوفى: ٣٧٠هـ)٨/٣٠٨/المحقق: محمد عوض مرعب/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

وكذلك لم يكونوا محتاجين إلى تعلّم مسائل علم النحو، والصّرف، والبلاغة، ونحوها[1].

فلمّا انتشر الإسلام، ودخل فيه كثير ممّن لا يُحسنُ نطق الكلمات العربيّة نطقا صّحيحا بدأ العلماء أن يؤلّفوا كتبا في علم التّجويد كغيره من سائر الفنون العربيّة، والشرعية فجزاهم الله خيرا ونفعنا بعلومهم، وجعلنا منهم بفضله، ومَنِّه، وجوده؛ إنّه على ما يشاء قدير، وسيأتي في المباحث الآتية ذكر تاريخ تأليفه إن شاء اللّه تعالى.

---

١ –وسبب عدم احتياجهم إلى ذلك كلّه: أنّهم كانوا عربا خلّصا، ويد لّ على هذا قصّة الأعرابيّ الّذي ذكره الأصمعيّ حيث قال: ((كُنْتُ أَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ وَمَعِيَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَرَأْتُ هَذِهِ الْآيَةَ–يعني آية السّرقة– فَقُلْتُ (وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) سَهْوًا، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: كَلَامُ مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ كَلامُ اللَّه. قَالَ أَعِدْ، فَأَعَدْتُ: (واللَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ) ، ثُمَّ تَنَبَّهْتُ فَقُلْتُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ فَقَالَ: الآنَ أَصَبْتَ، فَقُلْتُ كَيْفَ عَرَفْتَ؟ قَالَ: يَا هَذَا عَزِيزٌ حَكِيمٌ فَأَمَرَ بِالْقَطْعِ فَلَوْ غَفَرَ وَرَحِمَ لما أمر بالقطع)).انظر تفسير الرّازي ج:١١، ص:٣٥٧. ،الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ. وهذا الأعرابيّ يعرف البلاغة؛ ولذا عرف ما يقتضيه المقام من الكلام، ،ومثل هذا: قصّة المعلّم الّذي كان يعلّم صبيانا قصار السّور، فيقول: تبّت يدا، ويقولون: تبّت يدان، ثمّ قال لهم: تبّت يدا أبي لهب، فقالوها تماما؛ وهذا يدلّ على أنّ العربيّة كانت سليقيّة للصّبيان، وكان تطبيق القواعد العربيّة سجيّة لهم، و لا يقبل طبعهم غيرها؛ ولذا امتنعوا من أن يقولوا: تبّت يدا بلا نون، ولا إضافة؛ لأنّ يدا فاعل تبّت، وهو مثنّى مرفوع، وعلامة رفعه الألف، ومن المعلوم أنّ النّون الّتي في آخر المثنّى عوض عن التّنوين في الاسم المفرد، وهي محذوفة عند الإضافة، وثابتة في غيرها؛ والصّبيان أثبتوها على أصلها؛ لأنّهم ما وجدوا المضاف إليه، ثمّ بعدما وصل المعلّم الكلمتين استطاعوا أن ينطقوا الكلمة الأولى محذوفة النّون مع الأخرى؛ لوجود الإضافة حينئذ. وهكذا كانت محافظة قواعد العربيّة سجيّة، وفطرة عند العرب الخلّص؛ ولذا كانوا لا يحتاجون إلى تعليم قوعد التّجويد، والنّحو، ونحوهما من سائر فنون اللّغة العربيّة.

المبحث الأول: في بيان مبادئ عِلم التجويد

اعلم أنَّ لكل فنّ من فنون العلوم الشّرعيّة، والعربيّة عشرة مبادئ، والتجويد كغيره من هذه الفنون يشمل تلك المبادئ العشرة.

أوَّلها- الحد، أو التعريف:

فالتجويد لغةً: التحسين، واصطلاحاً من حيث العمل: هو إعطاء الحروف حقّها[1]، ومستحقّها، وإخراجها من مخارجها الصّحيحة بلا تكلّف، أو هو إقامة مخارج الحروف، والمحافظة على صفاتها، أو هو تصحيح كيفية النّطق بالحروف العربيّة، وتزيينها، وأمّا من حيث العلم فهو علم يعرف به إخراج كل حرفٍ من مخرجه، وإعطاؤه حقه، ومستحقه، أو هو علم يعرف به تصحيح كيفية النّطق بالحروف العربيّة، وتزيينها، قال الشيخ محمود خليل[2]:((وأمّا التجويد في اصطلاح علماء القراءة: فهو قسمان:

---

١ -والمراد بحقّ الحروف: الصّفات الّتي تلازم الحروف، ولا تفارقها كالهمس، والجهر، والاستعلاء، والاستفال، ونحوها، أمّا المراد بمستحقّها فهي الصّفات الّتي تنشأ من الصّفات المذكورة كالتّفخيم الناشئ عن الاستعلاء، وكالتّرقيق الناشئ عن الاستفال.

٢- وفي ١٧ سبتمبر ١٩١٧ ولد القارئ محمود خليل الحصري أحد أشهر قُرّاء القرآن الكريم في العالم الإسلامي، ورئيس اتّحاد قرّاء العالم، ورئيس لجنة تصحيح المصاحف، ومراجعتها بالأزهر، وأحد أبرز القراء المصريين، والذي عرف بإجادته قراءة القرآن الكريم بالقراءات العشر، تخصص في علوم القراءات العشر الكبرى، ونال عنها شهادة علوم القراءات العشر من الأزهر الشريف ظلت إذاعة القرآن الكريم تقتصر على إذاعة صوته منفردا حوالي ١٠ سنوات، وكان أول من سجل المصحف المرتل في أنحاء العالم برواية ورش عن نافع، وفي ١٩٧٧ كان أول من رتل القرآن الكريم في أنحاء العالم الإسلامي في الأمم المتحدة أثناء زيارته لها بناء على طلب جميع الوفود العربية، والإسلامية، وأسلم على يديه عشرة من الفرنسيين، وأسلم أيضا على يديه ثمانية عشرة من الأمريكيين، وفي أواخر أيامه حرص «الحصري» على تشييد مسجد ومعهد ديني ومدرسة تحفيظ بمسقط رأسه قرية شبرا النملة، كما أوصى بثلث أمواله لخدمة القرآن الكريم وحُفَّاظه، والإنفاق في جميع وجوه البر إلى أن توفي في مثل هذا اليوم ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠.

/http://www.almasryalyoum.com

http://www.el-moslem.com/c.v/Mahmood_Khaleel_Al-Husaree.html

القسم الأول: معرفة القواعد والضوابط التي وضعها علماء التجويد، ودوَّنها أئمة القُرَّاء مِن مخارج الحروف، وبيان المثلين، والمتقاربين، والمتجانسين، وأحكام النون الساكنة، والتنوين، وأحكام الميم الساكنة، والمد، وأقسامه، وأحكامه، وأقسام الوقف، والابتداء، وشرح الكلمات المقطوعة، والموصولة في القرءان، وذكر التاء المربوطة، والمفتوحة إلى غير ذلك مما سطره العلماء، وهذا القسم يُسمَّى التجويد العلميّ. القسم الثاني: عمليّ، وهو إحكام حروف القرءان، وإتقان النطق بكلماته، وبلوغ الغاية في تحسين ألفاظه، والإتيان بها في أفصح منطق، وأعذب تعبير))(١).

قال ابن الجزريّ٢:((فالتجويد: مصدر من جوّد تجويداً، والاسم منه: الجودة ضد الرداءة، يُقال: جوَّد فلانٌ في كذا إذا فعل جيداً، فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة مِن الرداءة في النطق، ومعناه: انتهاء الغاية في التصحيح، وبلوغ النهاية في التحسين،....))(٣).

وثانيها- موضوعه:

هو الكلمات القرءانية من حيث إحكام حروفها، وإتقان النطق بها، وبلوغ الغاية في تحسينها، وإجادة التّلفّظ بها، وقيل: إن موضوع التجويد: القرءان، والحديث.(٤)

وثالثها- ثمرته، وغايته:

هي الفوز برضاء الله -تعالى-، وصون اللسان عن الوقوع في الخطأ في القرءان الكريم.

---

(١) أحكام قراءة القرءان: للشيخ محمود خليل الحصري، ص: ١٧.

٢ - هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري الدمشقي الشافعي الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه شمس الدين أبو الخير، ولد سنة إحدى وخمسين وسبعمائة وسمع من أصحاب الفخر بن البخاري وبرع في القراءات، ولي قضاء شيراز وانتفع به أهلها في القراءات والحديث، وكان إماما في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا، وألّف كتاب تخبير التّيسير، ومنجد المقرئين، والدّرّة، و النّشر في القراءات العشر، وتقريب النشر، وطيّبة النشر، وغيرها، مات سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة. انظر ذيل طبقات الحفّاظ: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي / ١/ ٢٤٩/ الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) النشر في القراءات العشر: للحافظ ابن الجزري، ج:١، ص:٢١٠/المحقّق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)/الناشر : المطبعة التجارية الكبرى.

(٤) المصدر السّابق ص:٢٥.

ورابعها– فضله:

إنه من أشرف العلوم؛ لأنه يتعلق بالقرءان الكريم.(١)

وخامسها– نسبته إلى العلوم:

هو جزء من اللّغة العربيّة٢، وأحد العلوم الشرعية المتعلقة بالقرءان الكريم؛٣ لأنّ أحكامه الّتي تحفظ حروف القرءان من تغيير المبنى، ومن إفساد المعنى، قد جاء بها الشرع.(٤)؛ لأنّ اللّه– سبحانه وتعالى–أنزل القرءان باللّغة العربيّة، ولاشكّ أنّ الحروف العربيّة لها مخارج، وصفات، فمن أخلّ بمخارج حروف القرءان، وصفاتها اللازمة بحيث يتغيّر مبنى الكلمة القرءانيّة، ومعناها فقد أخرجه من اللّغة العربيّة، وهذا ممنوع شرعا؛ لأنّه حينئذ يكون كمن يريد تغيير لغة القرءان العربيّة بغيرها، وجعل اللّه–جلّ، وعزّ–لقراءة القرءان كيفية مخصوصة، كما جعل للصّلاة كيفية مخصوصة لا تصحّ بدونها،

---

(١) العقد الفريد: للدكتور عبد الحق عبد الدائم، ص: ١٦.

٢ –وكان التّجويد في أوّل الأمر كباب من اللّغة العربيّة؛ ولذا كانوا يذكرون مسائله في كتب علم النّحو، والصّرف، فإذا نظرت في كتاب العين:–للإمام أبي عبدالرّحمن خليل بن أحمد بن عمر–تجدفيه أنّه ذكر مخارج الحروف، وألقابها ج: ١– ص: ٥٨ ،١٠/الناشر دار ومكتبة الهلال. فهذا الكتاب أصل لعلم الأصوات العربيّة، وهو من أبرز كتب اللغة العربيّة، وفيه فوائد لغويّة، وكان الخليل يعلم الجهاز الصّوتيّ، وتركيبه، وأجزاءه؛ ولذا استطاع أن يحدّد مخارج الأصوات، فنظر في الحروف، وذاقها، ورتّبها؛ ولذا يصحّ قولنا: إنّ علم التجويد جزء، أو باب من اللّغة العربيّة، لكن لأهميّته، ولشدّة احتياج قارئ القرءان إليه أفرده العلماء بالتأليف كما أفردوا علم الميراث بالتّأليف لأهميّته مع كونه بابا من علم الفقه.

٣ –لأنّه لا يمكن لأحد أن يخرج حروف اللّغة العربيّة من مخارجها الصّحيحة بدون معرفة هذا العلم إذ الم يأخذها ممّن يعرفها، أو لم تكن اللّغة سليقة له، ولا تصحّ صلاة بدون قراءة الفاتحة، ولا تصحّ الفاتحة بدون مراعاة مخارج حروفها؛ وبهذا يصحّ أن يقال: إنّ هذا العلم من العلوم الشرعيّة المتعلّقة بالقرءان الكريم؛ لأنّه وسيلة إلى صيانة ألفاظ القرءان الكريم من نقص حرف، أو زيادة حرف، أو إبدال حرف بآخر.

٤–انظر هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: لعبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري الشافعي (المتوفى : ١٤٠٩هـ)ج:١/ ص:٤٦ /الناشر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، وبغية المريد في علم التجويد: للشيخ مهدي الحرازي، ص: ٩٠–٩٣.

وكيفية القراءة: هي الّتي تلقّاها النّبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–عن جبريل، ثمّ تلقّاها الصّحابة عن النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–، ثمّ تلقّاها التّابعون عن الصّحابة رضي اللّه عنهم أجمعين، وبهذا يتّضح أنّ علم التّجويد من العلوم العربيّة؛ لأنّه جزء من اللّغة العربيّة كما أنّه من العلوم الشّرعيّة؛ لأنّ تصحيح ألفاظ القرءان، وتحسينها، وتزيينها هي سنّة نبويّة[1].

وسادسها– واضعه:

فالواضع لهذا العِلم من الناحية العملية: هو النبي –صلّى اللّه عليه وسلّم–، وأمّا واضعه مِن ناحية وضع قواعده: فأئمة القراءة، وقيل: الإمام أبو عمر حفص بن عمر الدوري راوي الإمام أبي عمرو البصري، وقيل: أبو عبيد القاسم بن سلّام، وقيل: غيرهما من أئمة القراءة، واللغة.

سابعها– استمداده:

استمداده من كيفية قراءة رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم–ومن قواعد اللّغة العربيّة، وقيل: استمدا هذا العلم: من الكتاب، والسنّة، ومن أفواه المشايخ العارفين به.

وثامنها– حُكمه:

فحكم تعلم هذا العلم شرعاً: فرض كفاية، وحكم العمل بأحكامه فرض عين على كل مسلم، ومسلمة يقرآن شيئا من القرءان الكريم، ومعنى ذلك :أنّ القارئ يأثم بالإجماع إذا أتى بلحن جليّ يخلّ بمعاني القرءان كما يأثم إذا أتى بما يغيّر الإعراب مع كونه قادرا على ترك ذلك؛ قال المحقّق ابن الجزريّ–رحمه اللّه تعالى–:((ولا شكّ أنَّ الأمة كما هم متعبّدون بفهم معاني القرءان، وإقامة حدوده متعبّدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها، ولا العدول عنها إلى غيرها، والنّاس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم، أو معذور، فَمَنْ قَدَرَ عَلَى تَصْحِيحِ كَلامِ اللَّهِ تَعَالَى بِاللَّفْظِ الصَّحِيحِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ،

---

١ –وليست دراسة مسائل التجويد الّتي تضمّنتها كتب التجويد موجودة في عهد النبوّة من حيث الاصطلاح، وأمّا تطبيقها العمليّ فهوكان موجودا في عصر النبوّة؛ ولذا قال ابن مسعود للرجل الّذي ترك مدّ المتّصل: ((ما هكذا أقرأنيها رسول اللّه))–صلّى اللّه عليه وسلّم–كما سيأتي لاحقا.

وَعَدَلَ إِلَى اللَّفْظِ الْفَاسِدِ الْعَجَمِيِّ، أَوِ النَّبَطِيِّ ١الْقَبِيحِ، اسْتِغْنَاءً بِنَفْسِهِ، وَاسْتِبْدَادًا بِرَأْيِهِ، وَحَدْسِهِ٢، وَاتِّكَالا عَلَى مَا أَلِفَ مِنْ حِفْظِهِ، وَاسْتِكْبَارًا عَنِ الرُّجُوعِ إِلَى عَالَمٍ يُوقِفُهُ عَلَى صَحِيحِ لَفْظِهِ، فَإِنَّهُ مُقَصِّرٌ بِلا شَكٍّ، وَآثِمٌ بِلا رَيْبٍ، وَغَاشٌّ بِلا مِرْيَةٍ ...،أَمَّا مَنْ كَانَ لا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ، أَوْ لا يَجِدُ مَنْ يَهْدِيهِ إِلَى الصَّوَابِ بَيَانُهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَلِهَذَا أَجْمَعَ مَنْ نَعْلَمُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لا تَصِحُّ صَلاةُ قَارِئٍ خَلْفَ أُمِّيٍّ، وَهُوَ مَنْ لا يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ))٣.

وسيأتي تفصيل وجيز يتعلّق بحكم التّجويد فيما يأتي،

تاسعها– اسمه:

هو علم التجويد.

عاشرها– مسائله:

هي قضاياه الكليّة التي تُعرف بها أحكام الجزئيَّات، كقولهم: كل حرف مدٍّ وقع بعده سكون لازم في حالتي الوقف، والوصل يجب مدُّه بمقدار ثلاث ألفات، وهي ستّ حركات، كما سيأتي في موضعه.

---

١ –النبطيّ: منسوب إلى النبط، والجمع: أنماط، وهم قوم من العجم، ينزلون بالبطائح بين العراقين أي الكوفة، والبصرة. انظر المطلع على ألفاظ المقنع: لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبي عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ)١/٤٥٥/المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب/الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع/الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م. وانظر أيضا الأنساب: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)١٣/٢٦/المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره/الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٢ –الحدس: الظنّ، والرأي، ويقال: حدسَ حَدْساً، أي: قال برأيه. وحَدَسَ في الأرضِ، أي: ذهب على غيرِ هدايةٍ.

انظر معجم ديوان الأدب: لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)٢/١٦١/تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر/مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس/طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة/عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣ –النشر في القراءات العشر١/٢١٠ .

المبحث الثّاني في تاريخ تأليف عِلم التجويد

إن نشأة تجويد القرءان، وتحسين أدائه كان في عهد النبيِّ –صلّى اللّه عليه وسلّم–حيث نزل عليه القرءان مرتّلاً، وأقرأ النبيُّ –صلّى اللّه عليه وسلّم– أصحابه–رضوان اللّه عليهم–القرءان الكريم مجوّدا، وأخذه عن الصحابةِ التابعون مجوَّدا إلى أن وصل إلينا عن طريق شيوخنا كذلك.

وإن تدوين قواعد التّجويد المستنبطة من كيفية قراءة النّبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–، وتسميتها بعلم التّجويد كان متأخّرا عن زمن النبوّة؛ لأنّ النّبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–كان أفصح العرب جميعا، ونزل القرءان باللّغة العربيّة، وكان الصّحابة–رضي اللّه عنهم أجمعين–يتلقّون القرءان الكريم من فم رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم–مع كونهم فصحاء؛ ولذلك ما كانوا محتاجين إلى تعلّم هذه القواعد المسمّاة بأحكام التجويد؛ لأنّ التجويد جزء من لغتهم العربيّة، ويستطيعون أن يطبّقوا قواعده العمليّة بسهولة كغيره من قواعد اللّغة العربيّة، وأمَّا تاريخ تأليف قواعده ففي أواخر القرن الثالث الهجري؛ لأنه((لمّا اختلط اللسان الأعجمي باللسان العربي، وفشا اللحن على الألسنة، فخشي ولاة المسلمين أن يُفضي ذلك إلى التحريف في كتاب الله، فأخذوا في إزالة أسبابه، وأحدثوا مِن الوسائل ما يكفل صيانة كتاب الله –عزَّ وجلَّ –مِن اللحن، فأحدثوا فيه النقط، والشكل بعد أن كان المصحف العثماني خالياً مِنهما، ثُمَّ وضعوا قواعد التجويد حتى يلتزم كل قارئ بها عند ما يتلو شيئاً مِن كتاب الله–تعالى–، ولقد كانت بداية النَّظم في علم التجويد قصيدة أبي مزاحم الخاقاني[1] ، وذلك في أواخر القرن الثالث الهجري، وهي تعتبر أقدم نص نُظم في علم التجويد)).(٢)

---

١ –هو الإمام المقرئ المحدِّثُ، أَبُو مُزَاحِمٍ مُوْسَى بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ يَحْيَى الخَاقَانِيُّ، الحَافِظُ البَغْدَادِيُّ وَكَانَ حَاذِقاً بحِرْف الكِسَائِيّ، تَلاَ بِهِ عَلَى الحَسَنِ بنِ عَبْدِ الوَهَّابِ تِلْمِيْذ الدُّوْرِيّ، تَلاَ عَلَيْهِ: أَحْمَد بن نَصْرٍ الشَّذَائِيّ، وَأَبُو الفَرَجِ الشَّنَبُوذِيُّ، وَغيرُهُمَا، وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ، وَابْنُ أَبِي هَاشِم، وَأَبُو عُمَرَ بنُ حَيَّوَيْه، وَابْنُ شَاهِيْنٍ، وَآخَرُوْنَ، قَالَ الخَطِيْبُ: كَانَ ثِقَةً مِنْ أَهْلِ السُّنَّة. مَاتَ: فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ. انظر سير أعلام النّبلاء: للحافظ الذّهبيّ ،(المتوفى: ٧٤٨هـ)ج:١١،ص:٣٩٧،باختصار، الناشر: دار الحديث– القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م

٢ – غاية المريد في علم التجويد: للشيخ عطية قابل نصر، ص:٢١.

قال الشيخ محمود خليل: أول مَن صنّف فيه: الإمام موسى بن عبيد الله بن يحيى المقرئ الخاقاني البغدادي المتوفى سنة خمس وعشرين وثلاثمائة".(١)، ثم لم تزل جهود العلماء مستمرة إلى زماننا هذا، فألَّفوا في هذا الفن ما لا نستطيع حصره هنا من مطول ومختصر ونظم، ونثر، وشرحوا، وحققوا كثيراً ممَّا أُلِّف.

والخلاصة: أنّ الأمة الإسلامية اهتمّت بعلم التجويد اهتماماً بالغاً، فقام العلماء قديما، وحديثا– رحمهم الله تعالى– بتجويد القرءان، ورعايته سواء كان ذلك بتحقيق كتبه، وتأليفها، أو القراءة، والإقراء؛ وبذلك ظلَّ القرءان محفوظاً في الصدور مرتلاً مجوداً، تحقيقاً لوعده تعالى بحفظه، حيث قال: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}(٢)

وقال الإمام ابن الجزري:((أول ما يجب على مريد إتقان قراءة القرءان: تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به توفيةً تخرجه عن مجانسه، يعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصيِّر ذلك له طبعاً وسليقة"٣.

---

١ – أحكام قراءة القرءان: للشيخ محمود خليل، ص: ٢٦.ويقال:إنَّ أول من صنّف في التجويد نثراً: هو الإمام مكي بن أبي طالب، المتوفى ٤٣٧هـ.

٢ – آية: "٩" من سورة الحجر.

٣ – النشر في القراءات العشر: للإمام محمد بن محمد بن محمد الجزري، ج:١، ص:٢١٤.

وقال أبو عمرو الداني١ – رحمه الله تعالى – :"ينبغي للقارئ أنْ يعوِّد نفسه على تفقُّد الحروف التي لا يوصل إلى حقيقة اللفظ بها إلاّ بالرياضة الشديدة، والتلاوة الكثيرة مع العِلم بحقائقها، والمعرفة بمنازلها، فيعطي كل حرف منها حقه...إلى أن قال: ويكون ذلك على حسب ما يتلقاه من أفواه المشايخ العارفين بكيفية أداء القراءة حسبما وصل إليهم من مشائخهم من الحضرة النبوية العربية الأفصحية، لا مجرَّد اقتصار على النقل من الكتب المدوَّنة، أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار.

---

١ – هو الإِمَامُ الحَافِظُ المجَوِّدُ المقْرِئُ الحَاذِقُ عَالِمُ الأَنْدَلُسِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ عُثْمَانَ بنِ سَعِيْدِ بنِ عُمَرَ الأَنْدَلُسِيُّ القُرْطُبِيُّ ثُمَّ الدَّانِي،،ذكر أَنَّ وَالِدَهُ أَخْبَرَهُ أَن مولدِي فِي سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِيْنَ وَثَلاَثِ مائَة، ومن مؤلّفاته: التَيْسِيْر، وَ جَامِع البَيَانِ، وَكِتَاب الاقتصَاد في السبع، وايجاز البيان في قراءة ورش والتلخيص في قراءة ورش أيضًا والمقنع فِي الرَّسم وَكِتَاب طبقات القراء في مجلدات والأرجوزة فِي أُصُوْل الدِّيَانَة قال فيها:

وَبعدُ فَالإِيْمَانُ قولٌ وَعَمل .. . وَنِيَّة عَنْ ذَاكَ لَيْسَ يَنْفَصِلْ

فَتَارَةٌ يَزِيْدُ بِالتَّشْمِيْرِ ... وَتَارَةٌ يَنْقُصُ بِالتَّقْصِير

وَحُبُّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَرضٌ ... وَمَدْحُهُم تزلّفٌ وَفَرْضُ

وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الصِّدِّيْقُ ... وَبَعْدَهُ المهَذَّبُ الفَارُوْقُ... .

مَاتَ أَبُو عَمْرٍو يَوْم نِصْفِ شَوَّال سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة، وَدُفِنَ ليَوْمِهِ بَعْدَ العَصْر بِمَقْبَرَة دَانِيَة وَمَشَى سُلْطَانُ البَلدِ أَمَام نَعْشِهِ وَشَيَّعَهُ خَلْقٌ عَظِيْم– رحمه الله تعالى–،انظر سير أعلام النّبلاء ج:١٣،ص:٣١٧.

وأفتى الإمام ابن الجزري بأنّ مَن استأجر شخصاً؛ ليقرأه القرءان، أو ليقرأ له الختمة(١) فأقرأه القرءان، أو قرأ له الختمة بغير تجويد لا يستحق الأجرة". (٢).

ومحلّ هذا إذا شرط عليه التجويد، وقبله، ثمّ قرأ، أو أقرأ بغير تجويد فإنّه لا يستحقّ الأجرة حينئذ؛ لأنّ المسلمين على شروطهم، وكذا إذا كان ذلك متعارفا بين الطرفين؛ لأنّ المعروف عرفا كالمشروط شرطا، أمّا إذا لم يشترط عليه التجويد، بل طلب منه تحفيظا مجرّدا من أحكام التجويد التزيينيّة لعلمه أنّه لا يعرفها، أو كان عدم ذلك معروفا بين الطرفين، ثمّ عقدا عقد الاستئجار على تلك الحالة مع التراضي فيما بينهما فهو يستحقّ الأجرة؛ لأنّ المستأجر حينئذ كمن اشترى مبيعا معيبا وهو يعلم عيبه، ورضي بعيبه، فهذه مسئلة أخرى لا تدخل في فتوى ابن الجزري، بل هي خارجة عنها، واللّه أعلم.

---

١ –هذا بيان كيفية الاستئجار لتعليم القرءان، جاءت صورة من هذا في كتاب جواهر العقود، وهي هذه: وَصُورَة اسْتِئْجَار رجل لتعليم الْقُرْءان:((اسْتَأْجر فلان فلانا المقرئ المجود الْحَافِظ المتقن الْمُحَرر؛ ليقرئ وَلَده لصلبه فلانا الصَّبِي الْمُمَيز أَو العشاري الَّذِي أَجَاد الْحِفْظ من سُورَة:{قل أعوذ بِرَبّ النَّاس} إِلَى آخر (سُورَة الْكَهْف) مثلا تَكْمِلَة كتاب الله الْعَزِيز الْقُرْءان الْكَرِيم كَلام رب الْعَالمين وَهُوَ من أول الْفَاتِحَة، أومن أوّل سورة الْبَقَرَة إِلَى آخر سُورَة سُبْحَانَ قِرَاءَة متقنة جَيِّدَة خَالِيَة من اللّحن، والتغيير، والتحريف، والتبديل إِجَارَة صَحِيحَة شَرْعِيَّة فِي مُدَّة سنة كَامِلَة من تَارِيخه بِأُجْرَة مبلغها عَن ذَلِك كَذَا، وَكَذَا يقوم لَهُ بِالأجْرَةِ الْمعينَة أَعْلاهُ مقسطة عَلَيْهِ من تَارِيخه فِي اثْنَي عشر قسطا مُتَسَاوِيَة سلخ كل شهر يمْضِي من اسْتِقْبَال الْمدَّة الْمَذْكُورَة قسط وَاحِد أقرّ بالملاءة، وَالْقُدْرَة على ذَلِك، وَسلم الْمُؤَجّر نَفسه لذَلِك، وَشرع فِي تلقين الْوَلَد الْمَذْكُور وإقرائه، وتحفيظه، ويؤرخ)) انظر جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود: لشمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسيوطي ثم القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٠هـ)١/٢٢٢/حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد /الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٢ – نهاية القول المفيد في علم التجويد: للشيخ محمد مكي نصر، ص: ٣١-١٤،الناشر:المكتبة التّوفيقيّة.

المبحث الثالث: في أوجه الاستعاذة، والبسملة

يجوز للقارئ أربعة أوجه إذا أراد أن يأتي بالاستعاذة، والبسملة، وبداية السورة،

أولها– قطع كل واحد من هذه عن الآخر، بأن يقف على الاستعاذة، ثم على البسملة، ثم يبدأ السورة.

وثانيها– وصل الأول، والثاني، وقطع الثالث.

وثالثها– وصل الثاني، والثالث، وقطع الأول.

ورابعها– وصل الكل. أما البسملة بين السورتين فيجوز فيها ثلاثة أوجه، و وجه غير جائز.

أما الجائزة فأولها–: قطع آخر السورة السابقة، ووصل البسملة بأول السورة اللاحقة.

وثانيها– قطع كل منها عن الآخر.

وثالثها– وصل الكل.

وأما غير الجائز فهو وصل آخر السورة السابقة بالبسملة، ثم الوقف عليها، ثم ابتداء السورة اللاحقة، فهذا لا يجوز؛ لأنه يوهم أن البسملة من تتمة السورة السابقة. وأما عند ابتداء القراءة بأجزاء السور فيجوز لكل من القراء بعد الاستعاذة الإتيان بالبسملة، وتركها ، فإن أتى بها جازت له الأوجه المذكورة ، وإذا تركها، واقتصر على الاستعاذة جاز له وجهان فقط: وهما وصل الاستعاذة بأول أية الوسط، وقطعها عنه بأن وقف على الاستعاذة ، ثم بدأ الآية .

واستثنى بعضهم وسط براءة، فألحقه بأولها في عدم جواز الإتيان بالبسملة لأحد من القراء، لكن الأولى أن يأتي بالبسملة بعد الاستعاذة عند إيهام معنى غير لائق، وكذلك لا يصل البسملة بما بعدها إذا كان الوصل يوهم معنى غير لائق؛ ولذا قال الإمام ابن الجزريّ–رحمه اللّه–:((وَقَدْ كَانَ الشَّاطِبِيُّ يَأْمُرُ بِالْبَسْمَلَةِ بَعْدَ الاستعاذة فِي قَوْلِهِ –تَعَالَى–: اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَقَوْلِهِ: إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَنَحْوِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَشَاعَةِ...،(ثمّ قال ابن الجزريّ) قُلْتُ: وَيَنْبَغِي قِيَاسًا أَنْ يُنْهَى عَنِ الْبَسْمَلَةِ[1] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْر) ،وَقَوْلِهِ: (لَعَنَهُ اللَّهُ) وَنَحْوِ ذَلِكَ لِلْبَشَاعَةِ أَيْضًا،))[2].

١– يعني لا يصل البسملة بمثل هذه الآية، بل يأتي بالاستعاذة، كما يأتي بالسملة بعد الاستعاذة فيما سبق.

٢–النشر في القراءات العشرج:١،ص:٢٦٩.

المبحث الرابع: في تقسيم الواجب في علم التجويد

ينقسم الواجب في علم التجويد إلى قسمين: إلى واجب شرعي، وإلى واجب صناعيّ أي اصطلاحيّ[1]:

القسم الأول: هو ما يثاب على فعله، ويُعاقب على تركه، والمراد به هنا: ما يحفظ الحرف من تغيير المبنى، وإفساد المعنى، فيأثم تارك هذا الواجب بلا عذر، ويستحق فاعله الأجر، والمثوبة عند الله؛ لأنّ مثل هذا يسمّى لحنا جليّا، فهو يظهر للعامّة، والخاصّة غالبا، ولا يختصّ بمعرفته العلماء. والقسم الثاني:–وهو الواجب الصناعي الاصطلاحيّ – هو ما يحسن فعله، ويقبح تركه، وعزّر على تركه التعزير اللّائق، وهو ما ذكره العلماء في كتب التجويد كالإدغام، والإخفاء، والإقلاب، والترقيق، والتفخيم، واختلف العلماء في هذا القسم، وذهبوا إلى مذهبين: فذهب بعضهم إلى أنّ تاركه لا يأثم، بل يجب الإتيان به وجوبا صناعيّا أي أدائيّا؛ لأنّه ليس في مرتبة القسم الأوّل الّذي يحفظ مبنى الحروف، ومعانيها، ومن أهل المذهب الأول الإمام شيخ الإسلام والمسلمين زكريا الأنصاري[2].

---

١ –أي أوجبه أهل ذلك العلم لتمام إتقان القراءة، ولتزيينها.

[٢] – هو الشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي، شيخ الإسلام، والمسلمين، صاحب المصنفات المشهورة، كان معمرا، وبارك الله له في حياته حتى صارت تلاميذه مشائخ العالم في جميع الفنون، فلما توفي دفن تجاه وجه الإمام الشافعي –رضي الله عنهما–، وذلك في شهر الحجة سنة ست، وعشرين وتسعمائة. انظر الطبقات الكبرى = لواقح الأنوار في طبقات الأخيار: للشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشَّعْراني المتوفى: ٩٧٣هـ) ١٠٧/٢/. قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني فيه: ((أحد أركان الطريقين الفقه، والتصوف، وقد خدمته عشرين سنة، فما رأيته قط في غفلة ولا اشتغال بما لا يعني لا ليلا، ولا نهاراً، وكان –رضي الله عنه– مع كبر سنه يصلي سنن الفرائض قائماً، ويقول: لا أعود نفسي الكسل، وكان إذا جاءه شخص، وطول في الكلام يقول: بالعجل ضيعت علينا الزمن، وكنت إذا أصلحت كلمة في الكتاب الذي أقرأه عليه أسمعه يقول بخفض صوته : الله الله . لا يفتر حتى أفرغ))نفس المرجع.

وذهب الآخرون إلى وجوب القسمين وجوبا شرعا، ويأثم تاركهما بلا تفرقة؛ لأنّ القسم الأوّل يحفظ مبنى الحروف، والقسم الثّاني يحفظ زينتها.١

وحمل أصحاب المذهب الأوّل ألفاظ الوجوب الّتي وردت في كلام ابن الجزريّ، وغيره على الوجوب الصّناعيّ، فمعنى وجوبها صناعة على المذهب الأوّل: أنّ أهل هذا العلم أوجبها، وأنّها مطلوبة، ومستحبة شرعا، ومعيب تركها؛ لأنّها حلية الأداء كما أنّها زينة التّلاوة، فلا يسمح المقرئ للطّالب أن يتركها، فمن أمثلة الواجب الصّناعيّ الاصطلاحيّ قول السخاويّ: ((واعلم بأن القرءان العزيز يقرأ للتعلم فالواجب التقليل، والتكرير، ويقرأ للتدبر فالواجب الترتيل...))٢.

فمعنى كلامه: أنّ الّذي يقرأ القرءان لقصد التعلّم يجب عليه اصطلاحا أن لا يأخذ كثيرا، وعليه أن يكرّره، وأنّ الّذي يقرأ القرءان لقصد التدبّر فيجب عليه أن يقرأه بمرتبة التّرتيل دون المرتبتين الأخريين، فليس معنى ذلك: أنّ ذلك واجب شرعا حيث يعاقب على تاركه، بل هو واجب صناعة، واصطلاحا، ومن أمثلته: وجوب توكيد الكلام لمن ينكر صدق المتكلّم بحسب إنكاره، كقولك: (إنّي صادق) لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، وإنّي لصادق لمن يبالغ في الإنكار، ومن أمثلته: وجوب نصب المفعول كقول صاحب الملحة:

((والنّصبُ للمفعولِ حُكمٌ وَجَبَا كقولِهم: صَادَ الأميرُ أرنَبَا)).

ومن أمثلته: وجوب رفع الفاعل، ووجوب رفع المبتدإ، والخبر، ونحو ذلك، ولا شكّ أنّ من غيّر حكم المفعول، أو المبتدإ، أو الخبر في غير القرءان، والحديث، أوترك توكيد الكلام للمنكر لا يكون آثما بذلك معاقبا عليه، بل يكون ذلك عيبا يعرفه أهل تلك الصّناعة؛ لأنّ وجوب هذه الأشياء صناعيّ لاشرعيّ، ومن أمثلته أيضا تسمية بعض الوقوف باللّازم، أو الواجب، وجعل بعضها جائزا، وبعضها غير جائز، وليس المقصود من هذه الألفاظ الوجوب، أو اللّزوم الشّرعيّ؛

---

١ -انظر أحكام قراءة القرءان: للشيخ محمود خليل، ص: ٣٧-٣٨.ونهاية القول المفيد: للشيخ محمد مكي، ص: ٣٤.

٢ -جمال القرّء وكمال الإقراء١/٦٣٩/ الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، بتصرّف يسير.

وقال ابن الجزريّ في هذه الألفاظ:((إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الْجَوَازَ الأدائِيَّ، وَهُوَ الَّذِي يَحْسُنُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَرُوقُ فِي التِّلاوَةِ، وَلا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَلا مَكْرُوهٌ، وَلا مَا يُؤَثِّمُ)) ١.

ويفهم من كلام ابن الجزريّ أنّ المقصود من الألفاظ المذكورة ليس الحكم الشرعيّ الّذي بمخالفته يأثم القارئ، وإنّما هو حكم صناعيّ اصطلاحيّ أدائيّ، والمراد من قولهم: لا يجوز: عدم الجواز في الأداء عند أهل الأداء، و بيّن ابن الجزريّ في مقدّمته أنّه لا يوجد في القرءان وقف واجب ، ولا وقف حرام غير ما له سبب كما سيأتي في باب الوقف، وهذا ممّا يؤيّد حمل الوجوب الّذي ورد في أحكام التجويد التحسينيّة على الصّناعيّ؛ لأنّه لا فرق بين الوقف، والتجويد لدخولهما في التّرتيل الّذي معناه تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف، كما سيأتي، فكلّ من التجويد، والوقف من متطلّبات القراءة، فجعل الوجوب في الوقف صناعيّا، وجعل الوجوب في أحكام التجويد التزيينيّة، والتحسينيّة شرعيّا هو أمر يحتاج إلى دليل؛ ولذا استحسن بعض العلماء المحقّقين حمل الوجوب فيها على الصّناعيّ كما حمل ابن الجزريّ عدم الجواز المذكور في الوقف على الجواز الأدائيّ، وهو الصّواب.

تفصيل صواب الكلام في هذا المقام:

هو أنّ مخارج الحروف، والصّفات الّتي تحفظ الحرف من اختلاطه بغيره، ومن تغيّر معناه يجب على القارئ المحافظة عليها، ومراعاتها وجوبا شرعيّا؛ لأنّ تغيير مثل هذه الأشياء كتحريف الكلم عن موضعه، ألا ترى أنّ ضلّ، وظلّ كلمتان لهما معنيان مختلفان تماما، فمن أبدل أحد الحرفين بالآخر فقد حرّف لفظ الكلمة، ومعناها، وكذلك عسى، وعصى كلمتان معنى كلّ منهما يختلف الآخر، فمن ترك الاستعلاء، والإطباق، والتفخيم في الصّاد، أو جعل السّين مستعلية مطبقة مفخّمة فقد جعل الصّاد سينا، والسّين صادا؛ وبهذا يكون كمن حرّف الكلمة لفظا، ومعنى، ونقص حرفا، وزاد آخر؛ ولذا من أبدل ضادا بظاء وهو قادر على التعلّم لم تصحّ قراءته لتلك الكلمة، ولا تصحّ بها الصّلاة على الأصح؛ ٢

---

١ -النشر ١/٢٣١.

٢ -انظر نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: ١٠٠٤هـ)١/٤٨١/الناشر: دار الفكر، بيروت/الطبعة: ط أخيرة – ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

ولذا صارت مراعاة هذه الأمور عند قراء القرءان واجبة وجوبا شرعيّا على الجميع؛ لأنّ المسلمين أجمعوا على وجوب صيانة القرءان عن زيادة حرف عليه، أو نقص حرف منه، ويسمّى ترك مثل تلك الأشياء اللّحن الجليّ كما سيأتي، ويجب تجنّبه شرعا، ومن لم يجتنبه مع القدرة فهو آثم، ومعرفة هذا اللّحن من أوّل ما يهتمّ به من أراد حفظ القرءان؛ قال الإمام الخاقانيّ في منظومته:

فأوّل علم الذكر إتقان حفظه ومعرفة باللّحن من فيك إذ يجري

فكن عارفا باللّحن كيما تزيله وما للّذي لا يعرف اللّحن من عذر[1]

وعليه ينطبق قول الإمام ابن الجزريّ في صحيح عبارته:

((... من لم يصحّح القرءان آثم))[2] بأن يقرأه قراء ة تخل بالمعنى، أو الإعراب؛ لأنه إذا فعل ذلك بغير عذر فهو آثم[3]. وقال شيخ الإسلام والمسلمين زكريا الأنصاري في شرحه للمقدمة الجزرية عند قوله: إذ واجب عليهم محتم...: ((صناعة بمعنى مالا بد منه مطلقا، وبمعنى يأثم بتركه إذا أوهم خلل المعنى، أو اقتضى تغيير الإعراب))[4]، والمفهوم من كلام شيخ الإسلام أن كلام ابن الجزري ينطبق على من أتى بلحن جلي يغير المعنى، أو الإعراب، أو يغيرهما معا، وأمّا الصّفات التزيينيّة، والتحسينيّة الّتي لا ينعدم الحرف، ولا يتغيّر معنى الكلمة بتركها كترقيق الرّاء، وتفخيمها،

---

١ -نهاية القول المفيد٢٦.

٢ - منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرءان أن يعلمه: لأمام الحفّاظ وحجّة القرّاء محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف المشهور بابن الجزريّ المتوفّ سنة٨٣٣،ص:١٦،١٥،تحقيق الدكتور العلامة محقّق العصر خادم القرءان الكريم: أيمن رشدي سويد الدمشقيّ-حفظه الله تعالى-الطبعة الأولى:١٤٢٥ هـ٢٠٠٤م، الناشر: دار البصائر حمص. وهذه النسخة هي أصحّ نسخ المقدّمة، وأوثقها؛ لأنها هي النسخة الّتي قرئت على مؤلّفها الإمام ابن الجزريّ، وعليها صورة إجازته، فهي الّتي ينبغي الاعتماد عليها، بخلاف النسخ الّتي وردت فيها عبارة من لم يجوّد القرءان آثم؛ لأنّها غير موثّقة كتوثيق تلك النسخة، وإنّي وجدتّها في دمشق الشّام هدية من بعض المشائخ، وقرأتها على بعض مشائخي في مجلس واحد مرّة غيبا، ومرّة نظرا فيها، وسمعت شرحها من غير واحد من العلماء.

٣ - انظر الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية للشيخ زكريا الأنصاري ص:٢٠

٤ -انظر نفس المرجع ص:٩

وتسوية المدين المتماثلين في المقدار كالمتّصلين، والمنفصلين، والعارضين، ونحوها كالإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء فلا تجب مراعاتها وجوبا شرعيّا على جميع النّاس بحيث يعاقبون على تركها مطلقا، بل تجب وجوبا صناعيّا أدائيّا، وهي لابد منها في الأداء، وتركها لحن خفي يجب اجتنابه صناعة، فليست فرض عين يترتّب عليه العقاب الشّديد ١. لكن يكون تركها عيبا على القارئ؛ لأنّه أتى بلحن خفيّ، ولا يكون آثما بتركها؛ ولذا لم يقل الإمام ابن الجزريّ في مقدّمته: من لم يجوّد القرءان آثم، إنّما قال:

((والأخذ بالتّجويد حتم لازم من لم يصحّح القرءان آثم)).

ذكر ابن الجزريّ في أوّل بيته أهميّة التجويد، وأنّه واجب في الجملة بقوله:

((والأخذ بالتجويد حتم لازم))، ثمّ ذكر في الشطر الثّاني من نفس البيت قوله:

((من لم يصحّح القرءان آثم)) وأتى بعبارة من لم يصحّح بدل من لم يجوّد؛ لأنّ التجويد أعمّ من التصحيح؛ لأنّه تصحيح، وتحسين، والمعنى: من لم يأت لفظ القرءان صحيحا بأن أتى لفظا باطلا بسبب اللّحن الجليّ الّذي يغيّر المبنى، أو المعنى ، أو الإعراب فهو آثم؛ لأنّ ما ليس بصحيح هو باطل٢. فالتصحيح أخصّ من التجويد؛ لأنّ التصحيح يصدق على الإتيان بألفاظ القرءان صحيحة سليمة عن اللّحن الجليّ الّذي يغيّر المعنى، أو الإعراب وإن لم تكن في غاية الجودة،

---

١ -انظر نهاية القول المفيد في علم التجويدص:٢٧.

٢ -وفي المصباح المنير((الصِّحَّةُ فِي الْبَدَنِ حَالَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَجْرِي أَفْعَالُهُ مَعَهَا عَلَى الْمَجْرَى الطَّبِيعِيِّ وَقَدْ اُسْتُعِيرَتْ الصِّحَّةُ لِلْمَعَانِي فَقِيلَ صَحَّتْ الصَّلَاةُ إذَا أَسْقَطَتْ الْقَضَاءَ، وَصَحَّ الْعَقْدُ إذَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرُهُ، وَصَحَّ الْقَوْلُ إذَا طَابَقَ الْوَاقِعَ، وَصَحَّ الشَّيْءُ يَصِحُّ مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَهُوَ صَحِيحٌ ،وَالْجَمْعُ صِحَاحٌ مِثْلُ كَرِيمٍ وَكِرَامٍ، وَالصَّحَاحُ بِالْفَتْحِ لُغَةٌ فِي الصَّحِيحِ، وَالصَّحِيحُ الْحَقُّ، وَهُوَ خِلَافُ الْبَاطِلِ...)) نظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)١/٣٣٣/الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

ومن لم يفعل ذلك فهو آثم؛ لأنّه أتى بمحرّم١؛ لأنّ القراءة لا تصحّ في هذه الحالة ولا تصحّ صلاة من أتى بلحن يغيّر المعنى، وكذا صلاة من اقتدى به٢.

---

١ -بل إنّه إن قصد بلحنه إحالة المعنى مع معرفته الصّواب، وقدرته على الإتيان به فهو فاسق، بل إن فعل ذلك عنادا كان كافرا وصلاته باطلة؛ لأنه مستهزئ بكتاب الله عز وجل في صلاته. انظر الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: شرح مختصر المزني :لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)٢/٣٢٤/المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م.

٢ - ولذا قال الإمام الشّافعيّ-رحمه اللّه-((وإن لحن في أم القرءان لحنا يحيل معنى شيء منها لم أر صلاته مجزئة عنه، ولا عمن خلفه، وإن لحن في غيرها كرهته، ولم أر عليه إعادة؛ لأنه لو ترك قراءة غير أم القرءان، وأتى بأم القرءان رجوت أن تجزئه صلاته، وإذا أجزأته أجزأت من خلفه إن شاء الله تعالى.)) الأمّ للإمام الشّافعيّ١/١٣٢/ الناشر: دار المعرفة – بيروت/سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. قال الماوردي:((وإن أحال المعنى بلحنه فله حالان: أحدهما: أن يسبق به لسانه من غير قصد ولا تعمّد سهوا، أو جهلا فصلاته وصلاة من خلفه جائزة؛ لأنه قد أتى بما وجب من القرءان سليما، وكان النقص فيما لا يضر تركه، فلم يقدح ذلك في صلاته، ولا أثّر في صحتها، فأما من خلفه من المأمومين فإن علموا بحاله بطلت صلاتهم، وإن لم يعلموا فصلاتهم جائزة كالمصلي خلف جنب، والثاني: أن يقصد إحالة المعنى بلحنه مع علمه بالصواب فيه فصلاته باطلة مع إساءته وإثمه؛ لأن إحالة المعنى يزيل إعجاز اللفظ، ويبطل حكمه، ويخرجه من جملة القرءان إلى جنس الكلام، فيصير كالمتكلم عامدا في صلاته، فلذلك بطلت))المصدر السّابق/٢/٣٢٥.

وحاصل الكلام: أنّ تعمّد اللّحن الجليّ في القرءان الكريم حرام، سواء غيّر المعنى أم لا [1]؛ فيجب تجنّبه شرعا، فيأثم مرتكبه.

أمّا ترك أحكام التجويد التزيينيّة في القرءان الكريم فهو عيب على القارئ بلا شكّ مطلقا؛ لأنّه أتى بلحن خفيّ يخلّ بجودة اللّفظ، وزينته، لكن لا يأثم مرتكبه، ولا تبطل به الصّلاة مطلقا؛

لأنّه لا يحيل المعنى، ولا يزيل إعجاز لفظ القرءان، فيجب تجنّبه صناعة لا شرعا؛ ولا ينبغي جعل الأحكام التزيينيّة كالأحكام الّذي تحفظ الحروف من الزيادة، والنقص، ومن إفساد المعنى، وتغيير المبنى؛ لأن حكم التجويد الذي يزين الحرف، وحكم التجويد الذي يصحح لا يستويان في الأهمية، كما لا يستوي القتل، والجروح في الحكم، وكما لا يستوي ما ليس له أرش مقدّر، وماله أرش مقدّر من الجراحات، وكمالا يستوي أركان الصّلاة، وأبعاضها، وكما لا يستوي أبعاض الصّلاة، وهيئاتها؛ ولهذا جعل العلماء الواجب في التجويد قسمين: أولهما واجب شرعيّ، وثانيهما واجب صناعيّ، فجعلوا ما يحفظ الحروف، ويصونها من الزيادة، والنقص، والإبدال، ومن إفساد المعنى واجبا وجوبا شرعيّا؛ لأنّ الكلمة القرءانيّة لا تصحّ بدون مراعاة ذلك،ومثل هذا: تغيير إعراب ألفاظ القرءان؛ لأنّ تغييره من اللحن الجليّ. وجعلوا ما يحفظ زينة الحروف، والكلمات، والجمل واجبا وجوبا صناعيّا كالإخفاء، والوقف التامّ، ونحوهما.

---

١ –قال البكريّ: ((والحاصل) أن اللحن حرام على العامد العالم القادر مطلقا)). انظر إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين):لأبي بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي (المتوفى: بعد ١٣٠٢هـ)٢/٥٣/الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع/الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م. والقاسم المشترك بين اللحن الّذي يغيّر المعنى، والّذي لا يغيّر المعنى، ويغيّر الإعراب فقط: هو تحريم تعمّدهما، وإثم فاعلهما. انظر نفس المصدر. ومِثَالُ مَا لا يُغَيِّرُ المعنى: كَالْعَالَمُونَ بَدَلَ الْعَالَمِينَ، وَمِثْلُهُ :رَفْعُ هَاءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَفَتْحُ دَالِ نَعْبُدُ، وَكَسْرُ بَائِهَا، وَنُونِهَا لِبَقَاءِ الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ الْمُتَعَمِّدُ لِذَلِكَ آثِمًا، وَمثله: ضَمُّ صَادِ الصِّرَاطِ، وَهَمْزَةِ اهْدِنَا وَإِنْ لَمْ تسَمِّهِ النُّحَاةُ لَحْنًا، فَإِنَّ اللَّحْنَ عِنْدَهُمْ كَاللُّغَوِيِّينَ تَغْيِيرُ الْإِعْرَابِ وَالْخَطَأُ فِيهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْأَعَمُّ فَيَشْمَلُ إبْدَالَ حَرْفٍ بِآخَرَ(أو إبدال حركة بأخرى كإبدال كسر همز اهدنا بالضم، ونحوه). انظر تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب: لسليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي بتصرف يسير/٢/٢٥/الناشر: دار الفكر/تاريخ النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

قال العلامة الشيخ عثمان سليمان مراد[1]:

صيانة اللّفظ عن الجليّ يدعونه بالواجب الشّرعيّ

وصونه عن الخفي المشاع يدعونه بالواجب الصّناعي...[2].

معنى البيتين: أنّ اللّحن الجليّ يجب اجتنابه شرعا، ويكون مرتكبه آثما معاقبا إذا كان عالما عامدا قادرا على تركه، وأنّ اللّحن الخفيّ يجب اجتنابه صناعة، فلا ينبغي أن يقال: إنّ مرتكبه آثم به؛ لأنّه لم يأت بلحن يغيّر المعنى، أو الإعراب؛ لأنّ مثل هذا القول قد يكون سببا لتنفير عوامّ النّاس عن قراءة القرءان، وهو تشديد عليهم؛ لأنّ ترك الأحكام التزيينيّة من اللّحن الخفيّ الّذي قد يخفى، أو يعسر على العوامّ الّذين ليسوا عربا خلّصا، ولم تكن مراعاة تلك الأحكام سليقيّة لهم، ولما يتعلّموا أحكام التّجويد، أو لما تحصل لهم المهارة مع حرصهم فيها،

بل الصّواب أن يقال: إنّهم يجدون الأجر بقدر ما أجادوه، ومعيبون بقدر إخلالهم، وتركهم الأحكام التزيينية؛ لأنّ اللّه-سبحانه وتعالى-لا يظلم عبده شيئا من عمله ولوكان مثقال ذرّة؛

ولأنّ النبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم- ذكر رجلين أحدهما: ماهر بالقرءان، وثانيهما متعتع[3]. وأشار إلى رفعة درجة الماهر، وإلى أجر المتعتع في هذا الحديث:

---

[1] -هو الشيخ عثمان سليمان مراد، هو من أفاضل علماء مصر في التجويد، والقراءات، ومن مؤلفاته: السلسبيل الشافي في أحكام التجويد، وهو هذا، و له عليه شرح بديع، وكلاهما مطبوع، وكان شيخا لمقرأة مسجد الإمام الحسين بن علي بالقاهرة، وقد توفي فيما بين سنة خمسين وتسعمائة وألف من ميلاد سيدنا عيسى بن مريم. انظر الوافي شرح السلسبيل الشافي/ ٥/ الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م/ شرح وتحقيق الدكتور توفيق أسعد حمارشة، والدكتور محمد خالد منصور/ الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع.

٢ -السّلسبيل الشّافي في علم التجويد نفس الكتاب المذكور/ ٥٦ .

٣- والمتعتع هو الّذي يتردَّدُ فِي قِرَاءَتِهِ ويَتَبَلَّدُ فِيهَا لسانُه، يقال: تُعْتِعَ فُلَانٌ إِذا رُدّ عَلَيْهِ قولُه، ويقال: وقع القوم في تعاتع إذا وقعوا في أراجيف أي اضطراب، وتخليط، أمّا التبلد فهو ضد التجلّد، وهو التحيّر، والاستكانة، وَقِيلَ لِلْمُتَحَيِّرِ: مُتَبَلِّدٌ لأَنه شُبِّهَ بِالَّذِي يَتَحَيَّرُ فِي فَلاةٍ مِنَ الأَرض لا يَهْتَدِي فِيهَا. انظر لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)ج:٣ /٩٦/،ج:٨/٣٥الناشر: دار صادر – بيروت/الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْءانِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْءانَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ» ١.

فيؤخذ من هذا الحديث أنّ الناس لا يستوون في القراءة، وبيّن الحديث قيمة الماهر، ودرجته كما ذكر عدم مهارة الثاني مع بيان أجره، ولم يحكم إثما على المتعتع مع كونه أخلّ بجودة القراءة، بل وصف القارئ المتقن الحافظ بالمهارة، وبيّن أنّه مع الملائكة الكرام البررة في الدّرجة؛ ليشجّعه على إتقان مهارته؛ ليكون راسخا فيها، ثمّ بين غير الماهر، وأشار إلى ضعفه بقوله: ((ويتعتع فيه))؛ليكون ذلك تنبيها لحاله، وترغيبا له في درجة الماهر؛ ليرتقي إلها، ثمّ بيّن أجره بقوله:((له أجران))؛ ليواصل جهده في قراءاة القرءان ، وممّا لا يخفى أنّ المهارة في القراءة تشمل شيئين: أولهما جودة الحفظ كما في رواية البخاريّ، وثانيهما جودة اللّفظ؛ لأنّه يدخل في عموم معنى المهارة الّتي في رواية مسلم هذه٢، كما يشمل التعتع ضدّ هذين:

وهما عدم جودة الحفظ، وعدم جودة اللّفظ؛ قال ابن الجوزي٣:((والماهر الحاذق المُرَاد بِهِ هُنَا: جودة التِّلاوَة مَعَ حسن الْحِفْظ)) ١.

١- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/٥٤٩/ المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢- وفي شرح البخاريّ لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ) ((الماهر بالقرءان هو الحافظ له مع حسن الصوت به)) ١٠/٥٤٢/ تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم/ دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض/الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م..

٣ – هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وبقية النسب معروف، هو القرشي التيمي البكري البغدادي الفقيه الحنبلي الواعظ الملقب جمال الدين الحافظ؛ كان علاّمة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ. صنف في فنون عديدة وكانت ولادته بطريق التقريب سنة ثمان، وقيل عشر وخمسمائة. وتوفي ليلة الجمعة ثاني عشر شهر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد ودفن بباب حرب، وتوفي والده في سنة أربع عشرة وخمسمائة رحمهما الله تعالى. انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان/ ٣ /١٤٠/المحقق: إحسان عباس/الناشر: دار صادر – بيروت.

ويتّضح لنا من ذلك كلّه أنّ أحكام التجويد ليست في مرتبة واحدة في الأهميّة، وفي الوجوب، وأنّ عدم المهارة في الأحكام التزيينيّة فلا يأثم به القارئ، ولا تبطل به قراءته؛ ولذا نقول: إنّ تركها عيب على القارئ؛ لأنّه أخلّ بشيء من زينة الأداء، وحلية التّلاوة، ولا يكون آثما به، بل يكون مأجورا فيما أصاب، ومعيبا فيما أخلّ به، وهذا إذا لم يقصد استخفافا بأحكام تجويد كتاب اللّه–تعالى–، والاستهزاء بها، ولم يرغب عن تزيين الصّوت بالقرءان الثّابث بالسنّة٢ .

أمّا الأحكام الّتي تحفظ مبنى الحروف فواجب مراعاتها، وتاركها آثم، ومعاقب مطلقا سواء تركها استخفافا، أو بغيره إن قدر عليها، أوترك تعلمّها وهو قادر عليه، وكذا من ترك الأحكام التزيينيّة استهزاء، واستخفافا بكتاب اللّه–تعالى–؛لأنّ المسلمين أجمعوا على وجوب تعظيم كتاب اللّه–عزّ وجلّ–،كما أجمعوا على صيانته عن كلّ ما يحيل معنى القرءان، أو يغيّر مبناه، وإعرابه؛

---

١ – انظر كشف المشكل من حديث الصحيحين: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)٤ /٣٦٥/ المحقق: علي حسين البواب/الناشر: دار الوطن – الرياض، باختصار. وفي عون المعبود شرح سنن أبي داوود((جَازَ أَنْ يُرِيدَ بِهِ جَوْدَةَ الْحِفْظِ أَوْ جَوْدَةَ اللَّفْظِ وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ ما هو أعم مِنْهُمَا وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ كِليهمَا)) انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود: لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، ٢٢٩/٤/الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ. وربّما يتخيّل السّامع أنه يزيد على الماهر، وَلَيْسَ كَذَلِك؛ لأن المضاعفة للماهر لَا تحصر؛ فَإِن الْحَسَنَة قد تضَاعف إِلَى سَبْعمِائة وَأَكْثر، فَإِنَّمَا الأجر شَيْء مُقَدّر، فالحسنة لَهَا ثَوَاب مَعْلُوم، وفاعلها يعْطى ذَلِك الثَّوَاب مضاعفا إِلَى عشر مَرَّات، وَلِهَذَا المقصر مِنْهُ أَجْرَانِ، فَإِن قيل: فَهَلا جعل أجر هَذَا الَّذِي يشق عَلَيْهِ الْقُرْءان أَكثر؛ لأن مشقته أعظم؟ فَالْجَوَاب من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَنه لا يمهر مِنْهُ غَالِبا إِلَّا عَن كَثْرَة الدراسة، وبذلك ارتفعت درجته، وثانيهما: أنّ تفضيل الحافظ مزيّة لا تكتسب، وذلك فضل اللّه يؤتيه من يشاء. انظر المصدر السّابق.

٢ –لأنّ الاستخفاف بشيء من السنّة ليس أمرا هيّنا، بل عدّ العلماء الاستخفاف، والاستهزاء بالسنّة ممّا يوجب الردّة فمثّلوا لذلك بمن لَو قيل لَهُ :قِيلَ لَهُ: كَانَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِذَا أَكَلَ لَعِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا بِأَدَبٍ، أو قيل له: قلم أظفارك؛ فَإِنَّهُ سنة فَقَالَ : لا أفعل وَإِن كَانَ سنة، وَقصد الِاسْتِهْزَاء بذلك. انظر الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)٥٥١/٢/المحقق: مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر/الناشر: دار الفكر – بيروت. وانظر أيضا مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: لنفس المؤلّف المذكور٥٢٩/٥/ الناشر: دار الكتب العلمية/الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

ولذا قال المحقّق ابن الجزريّ–رحمه اللّه–سابقا:((فمن قدر على تصحيح كلام اللّه–تعالى–باللّفظ الصّحيح العربيّ الفصيح، وعدل إلى اللّفظ الفاسد العجميّ، أو النبطيّ القبيح استغناء بنفسه، واستبدادا برأيه، وحدسه، واتّكالا على ما ألف من حفظه، واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه فإنّه مقصّر بلا شكّ، وآثم بلا ريب، وغاشّ بلا مرية))١. أمّا إذا كان معذورا فهو خارج عن هذا الحكم؛ ولذا قال الإمام المحقّق ابن الجزريّ–رحمه اللّه–:((أمّا من كان لا يطاوعه لسانه، أولا يجد من يهديه إلى الصّواب بيانه فإنّ اللّه لا يكلّف نفسا إلّا وسعها))٢. ويقرأ القرءان حينئذ بقدر وسعه، ولا يكون آثما، فكلام ابن الجزريّ هنا هو مبنيّ على التّيسير؛ لأنّ المشقة تجلب التيسير، ولا شكّ أنّ الجهل هو من أسباب المشقة ٣.وهذا في التّلاوة العاديّة، لكن عند تلقّي وتلقين القرءان فعلى المقرئ، والقارئ أن يعملا بجميع أحكام التّجويد ما استطاعا؛ ولذا على المقرئ أن لا يتصدّى للإقراء، والتّعليم حتّى أخذ القراءة مشافهة ممّن أخذها مشافهة من عالم متقن يتصل سنده برسول الله–صلى الله عليه وسلم–،

وعلى الطّالب أن يجتهد بقدر وسعه على تلقي القراءة من المقرئ المتأهل المذكور، وأن لا يأخذها من غير من أخذها بهذه الكيفية؛ ليسلم من الكذب في الرّواية؛ ولينتشر إتقان القرءان، وروايته بالسند؛ لأنّ القرءان الكريم منقول، ومرويّ عن رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم– بالسند المتصل صحيحا سليما من جميع أشكال اللّحن خفيّه، وجليّه؛ ولأنّ النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم– كان أزين الناس صوتا، وأكثرهم إتقانا، فهو في أعلى درجات الإتقان، والمهارة، فلذا ينبغي للكلّ المحافظة على كيفية قراءة رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم–في التّعلّم، والتّعليم، والتّلاوة بقدر الوسع، فهذا هو القول الوسط بين الغلوّ، والتقصير،

---

١ –النشر في القراءات العشر١/٢١٠.

٢ – نفس المصدر١/٢١٠.

٣–انظر كتابي: المنح الإلهيّة في تلخيص القواعد الفقهيّة ص:٥،٧، فهذه القاعدة: (المشقة تجلب التيسير)قاعدة عظيمة يدخل فيها جميع الرخص، والتخفيفات الشّرعيّة، ولها أدلّه كثيرة من الكتاب، والسنّة، وهذه القاعدة هي إحدى القواعد الخمسة الّتي يرجع إليها جميع مذهب الإمام الشّافعيّ–رحمه اللّه تعالى– انظر نفس المصدر.

فلا نتساهل في تجويد القرءان حرصا على صيانة القرءان عن اللّحن، والتغيير، ولا نبالغ في شأنه بجعل بعض مسائله الخفيّة فرض عين على العوامّ كالصّلاة المفروضة، بل نقول: إنّ التجويد واجب، لكن هذا الواجب منه ما هو شرعيّ، ومنه ما هو صناعيّ اصطلاحيّ كما سبق تفصيله، وإنّ تجويد القرءان، وحسن أدائه مأمور به أمر إيجاب فيما يحفظ مبنى الحروف، وإعرابها، ومعانيها، ومأمور به أمر استحباب فيما يتعلّق بتزيينها، وتحسينها، والدليل على أنّ تجويد القرءان مأمور به، ومطلوب شرعا: الكتاب، والسُّنة، وإجماع الأمة، أمَّا دليله مِن القرءان فقوله–تعالى–في سورة المزمِّل:{... ورتل القرءان ترتيلا)١ قال الطّبريّ في تفسير هذه الآية ((: وبيّن القرءان إذا قرأته تبيينا، وترسّل فيه ترسلا))٢،عن ابن عبّاس، وقتادة في تفسير الآية((بيّنه بيانا)).٣.

قال ابن كثير:((وَقَوْلُهُ:{وَرَتِّلِ الْقُرْءانَ تَرْتِيلا}أَيِ: اقْرَأْهُ عَلَى تَمَهُّلٍ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَوْنًا عَلَى فَهْمِ الْقُرْءانِ وَتَدَبُّرِهِ))٤. قال فخر الدّين الرّازي في تفسيره: ((وَالتَّرْتِيلُ هُوَ أَنْ يَذْكُرَ الْحُرُوفَ، وَالْكَلِمَاتِ مُبَيَّنَةً ظَاهِرَةً، وَالْفَائِدَةُ فِيهِ: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتِ الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَهِمَ مِنْ نَفْسِهِ مَعَانِيَ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ، وَأَفْهَمَ غَيْرَهُ تِلْكَ الْمَعَانِيَ، وَإِذَا قَرَأَهَا بِالسُّرْعَةِ لَمْ يَفْهَمْ وَلَمْ يُفْهِمْ، فَكَانَ التَّرْتِيلُ أَوْلَى))٥.

---

١ – آية: "٤" مِن سورة المزمل.

٢ – جامع البيان في تأويل القرءان: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)٢٣/٦٨٠/المحقق: أحمد محمد شاكر/الناشر: مؤسسة الرسالة/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣ –نفس المصدر،والجزء٦٨١.

٤ –تفسير القرءان العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)٨/٢٥٠/ المحقق: سامي بن محمد سلامة/الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع/الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.

٥ –مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)ج:١،ص:٦٩.

قال ابن عاشور في تفسيره :((وَأُرِيدَ بِتَرْتِيلِ الْقُرْءانِ تَرْتِيلُ قِرَاءَتِهِ، أَيْ التَّمَهُّلُ فِي النُّطْقِ بِحُرُوفِ الْقُرْءانِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْفَمِ وَاضِحَةً مَعَ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ الْإِشْبَاعَ))١. قال ابن الجزريّ:((وَأَمَّا التَّرْتِيلُ فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ رَتَّلَ فُلانٌ كَلامَهُ إِذَا أَتْبَعَ بَعْضَهُ بَعْضًا عَلَى مُكْثٍ وَتَفَهُّمٍ مِنْ غَيْرِ عَجَلَةٍ، وَهُوَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْءانُ....،وَلَمْ يَقْتَصِرْ سُبْحَانَهُ عَلَى الأمْرِ بِالْفِعْلِ حَتَّى أَكَّدَهُ بِالْمَصْدَرِ اهْتِمَامًا بِهِ وَتَعْظِيمًا لَهُ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْنًا عَلَى تَدَبُّرِ الْقُرْءانِ وَتَفَهُّمِهِ...، وَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ –تَعَالَى–:(وَرَتِّلِ الْقُرْءانَ تَرْتِيلًا) فقال: الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف.))٢.

وعرّف بعضهم التّرتيل بأنّه((رعاية مخارج الحروف، وحفظ الوقوف ٣.

قال الإمام الشّافعيّ–رحمه اللّه–: ((وأقل الترتيل ترك العجلة في القرءان عن الإبانة ...))٤ .

وأقول: إنّ المراد بأقلّ التّرتيل: هو الحدر؛ لأنّه أقلّ مراتب التّرتيل؛ لأنّ أقلّ ما يحصل به الترتيل هو أن يبيّن ما يقرأ به، ولو كان مستعجلا في قراءته٥.

وفسّر الإمام الحافظ ابن حجر العسقلانيّ التّرتيل بتبيين الحروف، والتأنّي بأدائها، ثمّ قال:((وَالأمْرُ بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوُجُوبِ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا))١.

---

١ –التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» :لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)ج:٢٩،ص:٢٦٠،الناشر : الدار التونسية للنشر / سنة النشر: ١٩٨٤ .

٢ –النشر في القراءات العشرج:١،ص:٨،٩

٣ – انظر كتاب التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)ص:٥٥/المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر/الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان/الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م

٤ – الأم: للشافعي ١٣٢/١.

٥ –انظر البرهان في علوم القرءان: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد محمد أبو الفضل إبراهيم،ج:١،ص:٤٥٠،الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

ويؤخذ من كلام الحافظ ابن حجر أنّ حكم التّرتيل دائر بين الوجوب، والاستحباب، وهو كذلك؛ لأنّ التّرتيل الّذي يحفظ الحروف من الإسقاط، أو من تغيير المبنى، والمعنى هو واجب شرعا، وتركه حرام، وأمّا التّرتيل في ما سوى ذلك فهو مستحبّ، وليس بواجب، وتركه ليس حراما؛ ولذا قال الإمام النوويّ-٢ رحمه اللّه: ((وقد اتفق العلماء -رضي الله عنهم -على استحباب الترتيل))٣.

وقال النووي أيضا: ((قَالَ الْقَاضِي أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَتَرْتِيلِهَا)))[٤]. وأمّا دليله مِن السنة فهو ما أخرجه البخاريّ في صحيحه عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟ فَقَالَ: «كَانَتْ مَدًّا» ثُمَّ قَرَأَ:{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}يَمُدُّ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ))٥.

---

١ – فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي ٨٩/٩/ الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

٢ – هو الإمَام الْفَقِيه الْحَافِظ الأوحد الْقدْوَة شيخ الْإِسْلَام علم الْأَوْلِيَاء محيي الدّين أَبُو زَكَرِيَّا يحيى بن شرف الشَّافِعِي، ولد فِي الْمحرم سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وسِتمِائَة، وَقدم دمشق سنة تسع وَأَرْبَعين، وصنف التصانيف النافعة فِي الحَدِيث، وَالْفِقْه، وَغَيرهمَا كشرح مُسلم، وَالرَّوْضَة، وَشرح الْمُهَذّب، والمنهاج، وَالتَّحْقِيق، والأذكار، ورياض الصَّالِحِين ....وتهذيب الْأَسْمَاء ،واللغات، ومختصر أَسد الغابة فِي الصَّحَابَة، وغيرها، وَكَانَ إِمَامًا بارعاً حَافِظًا متقناً اتقن علوماً شَتَّى وَبَارك الله فِي علمه، وتصانيفه لحسن قَصده، وَكَانَ شَدِيد الْوَرع، والزهد أماراً بِالْمَعْرُوفِ ناهياً عَن الْمُنكر تهابه الْمُلُوك تَارِكًا لجَمِيع ملاذ الدُّنْيَا، وَلم يتَزَوَّج، وَولي مشيخة دَار الحَدِيث الأشرفية بعد أبي شامة، فَلم يتَنَاوَل مِنْهَا درهما مَاتَ فِي رَابِع عشر رَجَب سنة سِتّ وَسبعين وسِتمِائَة. انظر طبقات الحفاظ: للسّيوطيّ، ج:١،ص:٥١٣،باختصار، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

٣-التبيان في آداب حملة القرءان للنوويّ ص:٨٨/حققه وعلق عليه: محمد الحجار/الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م/الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

[٤] – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي/ ٨٧/٦/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٥ – أخرجه البخاريّ في صحيحه ١٩٥/٦/المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

وفي رواية: كَانَ يَمُدُّ مَدًّا». والمعنى: كانت قراءة رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم–ذات مدّ، والمدّ الّذي يمكن وجوده هنا: هو المدّ الطّبيعيّ في كلمة (اللّه)، و(الرّحمن)، و(الرّحيم) عند الوصل، أو هو العارض للسّكون عند الوقف على (الرّحيم)، قال ابن حجر العسقلانيّ: ((الْمَدُّ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَصْلِيٌّ وَهُوَ إِشْبَاعُ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ أَلِفٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، وَغَيْرُ أَصْلِيٍّ وَهُوَ مَا إِذَا أَعْقَبَ الْحَرْفَ الَّذِي هَذِهِ صِفَتُهُ هَمْزَةٌ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَّصِلُ مَا كَانَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَالْمُنْفَصِلُ مَا كَانَ بِكَلِمَةٍ أُخْرَى...المُرَاد بقوله: يمدّ بِسم الله الخ بِمد اللَّامَ الَّتِي قَبْلَ الْهَاءِ مِنَ الْجَلَالَةِ، وَالْمِيمَ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ مِنَ الرَّحْمَنِ، وَالْحَاءَ مِنَ الرَّحِيم))[1] واقتصر الحافظ على ذكر المدّ الّذي سببه الهمزة، وترك غيره، كأنّه أراد ذكر طرف من المدود؛ ليسهل فهم الحديث لمن لا يعرف شيئا من المدود، ولم يذكر المد الّذي سببه السّكون، ولا لوم عليه؛ لأنّ المحلّ ليس محلّ شرح المدود كلّها.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: " يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْءانِ: اقْرَأْ، وَارْتَقِ، وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنْزِلَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَؤُهَا[2]. ويستفاد من هذا الحديث استحباب التّرتيل في القراءة، كما يستفاد منه أنّ الجزاء هو من جنس العمل[3] ؛لأنّ ترتيل القارئ القرءان في الجنّة مرتبط بترتيله إياه في الدّنيا؛ ولذا ينبغي له أن يرتّل قراءته في الدّنيا، وسواء كانت في مرتبة الحدر، أو التدوير، أو التحقيق؛ لأنّ هذه المرتب تدخل في عموم التّرتيل كما سيأتي ؛لأنّ أقلّ التّرتيل: أن يبيّن ما يقرأه، وأن لا يسقط حرفا من الحروف، وأن لا يزيد حرفا؛ فهذا واجب شرعا، وما زاد على ذلك فهو مستحبّ.

---

١ – فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر ٩/٩١ .

٢ –أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق في سننه باب استحباب الترتيل في القراءة٢/٧٣/المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد/الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، وأخرجه الإمام التّرمذيّ أيضا في سننه٥/١٧٧/ الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر/الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥.

٣ – شرح سنن أبي داود: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)٥/٣٨١ المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري/الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩ م.

وكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُقْرِئُ رَجُلا فَقَرَأَ الرَّجُلُ: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ}١ مُرْسَلَةً-أي غير ممدودة- فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا هَكَذَا أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: وَكَيْفَ أَقْرَأَكَهَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} فَمَدَّ ها))٢. وأوقف عبداللّه بن مسعود – رضي الله عنه – هذا الرجل بعد ما قرأ كلمة الفقراء بالقصر؛ لأنَّ النبيّ -صلّى اللّه عليه وسلّم-أقرأه إياها بالمدّ، فدلَّ ذلك على أهميّة تلاوة القرءان الكريم تلاوةً صحيحةً مجوّدة، كما نقلت عن رسول اللّه-صلّى اللّه عليه وسلّم-وممّا ينبغي الانتباه له أنّ ابن مسعود لم يقل: ليس هذا قرآنا، ولم يقل: ليس هذا صحيحا، ولم يقل للرّجل: اقرأ؛ فإنّك لم تقرأ شيئا؛ لأنّه لم يأت بلحن جليّ يغيّر مبنى الكلمة، أو المعنى، إنّما قال: ما هكذا أقرأنيها رسول اللّه. وأشار بذلك إلى أنّ جودة قراءة الرجل لم تبلغ جودة قراءة عبداللّه بن مسعود الّتي قرأها على النبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-؛ لأنّه أتى بلحن خفيّ بتركه المد الواجب المتّصل٣؛ ولذا أعاد الرجل الكلمة مرّة ثانية جبرا لما فاته، وهذا دأب أهل الأداء المتقنين لا يسمحون لطالبهم أن يأتي بلحن، ولو كان خفيّا، فيأمرونه بجبر ما أخلّ به بإعادة اللّفظ مجوّدا كما يؤمر من ترك بعضا من أبعاض الصّلاة بجبره بسجود السّهو، وكان عبداللّه بن مسعود مشهورا بالإتقان، والمهارة في تجويد كتاب اللّه-تعالى-؛

---

١ -سورة التوبة آية: ٦٠

٢ -أخرجه أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (المتوفى: ٢٢٧هـ) في التفسير من سننه ٢٥٧/٥/ دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد/الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع/الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ج:٩، ص:١٣٧-١٣٨. الطبعة: الثانية، قال ابن الجزريّ: ورجاله ثقات.

٣ -وهذا إذا قلنا: إنّ الرّجل ترك مد الواجب المتّصل، وجعله كالطبيعيّ، وهو الظاهر، أمّا إذا قلنا: إنّ الرجل ترك المدّ بالكليّة فهذا يكون من باب اللّحن الجليّ؛ لأنّ القصر، وترك المدّ يصدق على ترك المدّ الأصلي أي حذف حرف المدّ، وعلى قصر المدّ الفرعي بجعله مقدار حركتين فقط كالطبيعي ، فالأوّل من اللحن الجليّ، والثّاني من اللحن الخفيّ كما هنا .

ولذا كان يأمر النّاس بتجويد القرءان، وإعرابه، وقراءته بأحسن الصّوت، وقال:((جوِّدوا القرءان، وزيِّنوه بأحسن الأصوات، وأعربوه١؛ فإنّه عربي...))(٢). ومدحه النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم– بحسن الأداء، والإتقان

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ–رضي اللّه عنهم–، بَشَّرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْءانَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ»٣ . ومعنى (غَضّاً)أي طرياً (كما أنزل) أي من غير تغيّر من لحن، وغيره، وفي هذا منقبة عظيمة لابن مسعود–رضي اللّه عنه–؛لأنّ النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–مدح قراءته بتلك المقالة وبين أنه يقرأ القرءان بصوت حسن، وأداء مستحسن٤. وهذا يدلّنا على قيمة إتقان تجويد القرءان الكريم، وعلى شرف تزيين الصّوت به، كما يدلّنا على أنّ النّاس متفاوتون في تجويد قراءة القرءان، وتحسينها؛ ولذا لم يوجب النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–أن يكون النّاس كلّهم في القراءة كمثل ابن مسعود؛ لأنّ ذلك حرج، ومشقة عليهم، بل رغّبهم في مثل قراءته، كما أمر بتزيين قراءة القرءان بالأصوات الحسنة،

---

١ –معنى إعراب القرءان: أن يقرأه سليما من اللّحن، فمن أتى بألفاظ القرءان صحيحة من اللّحن فقد أعربه؛ ولذا يقول النّاس لمن احترز من الخطأ في الإعراب في كلامه: معرب.

٢ – النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، ج:١، ص:٢١٠.

٣ –أخرجه ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)في سننه١/٤٩/ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، وأخرجه أيضا الإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنّفه، والنسائيّ في السّنن الكبرى، وأبو يعلى في مسنده، وابن حبّان في صحيحه، والطبراني في المعجم الكبير، وغيرهم.

٤ – انظر شرح مسند أبي حنيفة: لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)١/٤٠٩،٤٠٧/المحقق: الشيخ خليل محيي الدين الميس/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:«زَيِّنُوا الْقُرْءانَ بِأَصْوَاتِكُمْ»١. والمعنى: زيّنوا قراءة القرءان بأصواتكم الحسنة، أو أظهروا زينة القرءان بحسن أصواتكم.٢، وفي هذا الحديث الأمر بتزيين الأصوات بالقرءان بالمدّ، والتّرتيل٣؛ ولأجل هذا أجمع العلماء عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ، وَتَرْتِيلِهَا٤. لكن ربّما يتوهّم بعض النّاس أنّ تزيين الصّوت بالقرءان يحصل بإشباع المقصور، وبقصر الممدود، ونحوهما من ترك سائر أحكام التجويد، ولا شكّ أنّ تزيين الصّوت لا يعتبر بدون تصحيح مبنى اللّفظ، وإعرابه؛ لأنّ التزيين تصحيح، وزيادة تحسين، فعلى القارئ أن يهتمّ أوّلا لتصحيح الألفاظ بمراعاة المخارج، والصّفات الّتي بتركها يتغيّر الحرف، وأن يجتنب زيادة حرف، أو نقصه، أو تغيير الإعراب؛ لأنّ المحافظة على هذه الأشياء من الواجبات الشرعيّة؛ وهي طريق تزيين الصّوت، وتحسينه، فمن كان جيّد الأداء، وليس عنده حسن الصّوت فهو يكون أحسن صوتا ممّن عنده حسن الصّوت فقط، وليس عنده حسن الأداء؛ ولأجل هذا قال ابن الجزريّ: ((فَمَنْ يَقْرَأُ الْقُرْءانَ مُجَوَّدًا مُصَحَّحًا كَمَا أُنْزِلَ تَلْتَذُّ الأَسْمَاعُ بِتِلاوَتِهِ، وَتَخْشَعُ الْقُلُوبُ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ، حَتَّى يَكَادَ أَنْ يَسْلُبَ الْعُقُولَ، وَيَأْخُذَ الأَلْبَابَ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللَّهِ– تَعَالَى– يُودِعُهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَقَدْ أَدْرَكْنَا مِنْ شُيُوخِنَا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُسْنُ صَوْتٍ وَلا مَعْرِفَةٌ بِالأَلْحَانِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ جَيِّدَ الأَدَاءِ قَيِّمًا بِاللَّفْظِ، فَكَانَ إِذَا قَرَأَ أَطْرَبَ الْمَسَامِعَ، وَأَخَذَ مِنَ الْقُلُوبِ بِالْمَجَامِعِ، وَكَانَ الْخَلْقُ يَزْدَحِمُونَ عَلَيْهِ، وَيَجْتَمِعُونَ عَلَى الاسْتِمَاعِ إِلَيْهِ، أُمَمٌ مِنَ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ))٥. ومن أراد أن يزيّن صوته بالقرءان فينبغي له مراعاة أحكام التجويد؛

---

١ –أخرجه أبو داوود في سننه باب استحباب الترتيل في القراءة ٢/٧٤.

٢ انظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) ٤/١٥٠١/ الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣ – انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)٢٥/١٩٢/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤ – انظر عون المعبود شرح سنن أبي داوود٤/٢٣٩.

٥ –النشر في القراءات العشر١ /٢١٣.

لأنّ تزيين الصّوت، وتحسينه بلا تجويد فلا تلتذّ به الأسماع به، أمّا التزيين بإشباع المقصور، وقصر الممدود فَهُوَ حَرَامٌ يَفْسُقُ بِهِ الْقَارِئُ، وَيَأْثَمُ بِهِ الْمُسْتَمِعُ، وَيَجِبُ إِنْكَارُهُ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَسْوَأِ الْبِدَعِ، وأفحشها؛ لأنّه زيادة، ونقص في كتاب اللّه تعالى[1]. وأمّا المدّ في موضعه فهو من التجويد كما سبق.

أما دليله[2] مِن الإجماع: فقد قال الإمام النّوويّ–رحمه اللّه–:((أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرءان العزيز على الاطلاق، وتنزيهه، وصيانته، وأجمعوا على أن من جحد منه حرفا مما أجمع عليه، أو زاد حرفا لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر)) [3].

ويفهم من كلام الإمام النوويّ أنّه يجب على كلّ من يريد أن يقرأ شيئا من القرءان الكريم أن يصونه عن زيادة، ونقص في الحرف، والحركة، والسّكون، ويحصل ذلك بمراعاة مخارج الحروف، وصفاتها الّتي تحفظها من النقص، والزيادة، وبتصحيح إعراب الكلمات، ولم يختلف اثنان في وجوب صيانة ألفاظ القرءان عن اللّحن الّذي يغيّر مبنى الكلمات بالزيادة، والنقص، أو يغيّر معناها؛ فلا يجوز للقارئ أنْ يقرأ القرءان بلحن جليّ، بل ينبغي أن يحسّن صوته به بعد تصحيحه؛ لأنّ تصحيح القرءان واجب شرعا، وتجويده، وتحسين الصّوت به سنّة نبويّة كما يؤخذ من قول ابن مسعود السّابق،

١–مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح/٤/١٥٠١.وانظرأيضا الحاوي الكبير١٧/١٩٨.

[2] –أعني أن دليل طلب الترتيل، والتجويد من الإجماع هو ما ذكره الإمام النووي هنا.

٣ – التبيان في آداب حملة القرءان ص:١٦٤.ثمّ قال النّوويّ: قال الامام الحافظ أبو الفضل القاضي عياض –رحمه الله– :اعلم أن من استخف بالقرءان، أو المصحف، أو بشيء منه، أو سبهما، أو جحد حرفا منه أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفي ما أثبته وهو عالم بذلك أو يشك في شيء من ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين وكذلك إذا جحد التوراة والانجيل أو كتب الله المنزلة أو كفر بها أو سبها أو استخف بها فهو كافر، تنبيه: وقد أجمع المسلمون على أن القرءان المتلو في الأقطار المكتوب في الصحف الذي بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول الحمد لله رب العالمين إلى آخر قل أعوذ برب الناس: كلام الله، ووحيه المنزل على نبيه محمد–صلى الله عليه وسلم–،وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفا قاصدا لذلك، أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع فيه الاجماع، وأجمع على أنه ليس بقرآن عامدا لكل هذا فهو كافر))انظر نفس المصدر، والصّفحة.

ولا شكّ أنّ من أتى بلحن جليّ في حال قراءة القرءان، وترك تصحيح ألفاظ القرءان الكريم قاصدا بلا عذر يكون آثما، وإلى هذا يشير الإمام ابن الجزري–رحمه اللّه تعالى–بقوله:

والأخذ بالتجويد حتمٌ لازم مَن لم يصحّح القرءان آثم

لأنّه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصَلا

وهو أيضاً حلية التلاوة وزينة الأداء والقراءة

وهو إعطاء الحروف حقّها من صفة لها ومستحقّها

وردّ كلّ واحد لأصله واللّفظ في نظيره كمثله

مكمّلا من غير ما تكلّف باللّطف في النطق بلا تعسّف

وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكّه[1]

ويؤخذ من قول ابن الجزري–رحمه اللّه تعالى–وجوب تصحيح القرءان بمراعاة أحكام التّجويد، ووجوب حفظه من اللّحن الّذي يغيّر المعنى، أو الإعراب؛ لأنّه جعل تصحيح تلاوة القرءان بالتجويد واجباً، فتصحيح القرءان الكريم بمراعاة الأحكام الّتي تحفظ مبنى الحروف، ومعانيها واجب وجوبا شرعيّا يأثم الإنسان بتركه، وتحسين تلاوته، وتزيينها بمراعاة الأحكام التزيينيّة واجب وجوبا أدائيّا؛ لأنّ القرءان نزل صحيحا سليما من اللّحن، وتلقّاه الرسول–صلّى اللّه عليه وسلّم–من جبريل كذلك، وتلقّاه الصحابة من النبيّ كذلك، وتلقّاه التّابعون من الصّحابة كذلك إلى أن وصل إلينا بالتّواتر؛ ولذا أجمع المسلمون على وجوب حفظ القرءان من الزّيادة، والنّقص، والتّبديل، ويؤخذ من كلام الإمام النوويّ وجوب صيانة القرءان، وحفظه من الزّيادة، والنقص، ومن كلّ لحن يكون سببا لتغيير الحرف، وتبديله بآخر ممّا لم يردعن القرّاء، ولا شكّ أنّ التّجويد هو الوسيلة لذلك، ولا طريق سواه لحصول ذلك؛ ولذا جعله ابن الجزريّ واجبا؛ لأنّ ما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب. فذكر بعضهم أن التجويد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: ما يحفظ الحروف من تغيّر مبانيها، ومعانيها كمخارج الحروف، وبعض صفاتها اللّازمة، فهذا القسم فرض، وواجب على كلّ من يقرأ شيئا من القرءان الكريم لإجماع المسلمين على وجوب صيانة القرءان من نقص حرف، أو زيادته.

---

١ –منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرءان أن يعلمه ص:١٥،١٦.

القسم الثّاني: ما يحفظ زينة الحروف، وهو باقي أحكام التجويد كالإخفاء، والترقيق، ونحوهما ممّا هو مذكور في كتب علم التجويد، فهذا ليس بفرض يترتّب عليه العقاب الشديد، بل هو واجب وجوبا أدائيّا صناعيّا لا شرعيّا، فلا بدّ منه لمن يريد مهارة في إتقان تجويد القرءان، فيكون تركه عيبا على مرتكبه.

القسم الثّالث: دقائق التجويد، وهذا ما لا يعرفه غير مهرة القرّاء كترك ترعيد الصّوت، وكترك تقطيع المدّ، وترك تطنين الغُنَّات، ونحوها ممّا يزيد زينة القراءة، فهذا مستحبّ في الأداء.١.

المبحث الخامس في بيان تعريف اللحن، وبيان انقسامه عند علماء التّجويد

اللحن: هو الخطأ والميل عن الصواب، وفيه معانٍ أخرى غير مقصودة هنا. فهو ينقسم إلى قسمين: جلي، وخفي، فالأول: هو خطأ يطرأ على اللفظ فيخلُّ بمبنى الكلمة، أو بحركتها، أو بسكونها، سواء أخلَّ بمعناها، أم لا، وسمّي جلياً؛ لأنه يخلُّ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماءُ القراءة، وعامة الناس. مثال اللحن الجلي الذي يخلُّ بالمعنى: كسر التاء في قوله –تعالى–: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ...}٢، وكجعل صاد عصى سينا بترك الاستعلاء، والإطباق، والتفخيم، أو جعل سين عسى صادا بالإتيان بهذه الثلاثة فيها، ومثال اللّحن الذي لا يخلُّ بالمعنى، لكنّه يخلّ بالإعراب: ضمّ الهاء في قوله –تعالى–:{الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}٣، وحكم هذا القسم: أنَّه حرام .

صور اللحن الجلي على المشهور الصحيح سبع: أولها: إبدال حرف بحرف. وثانيها: إسكان المتحرك. وثالثها: تحريك الساكن. ورابعها: إشباع الحركة بحيث يتولَّد مِنها حرف.

وخامسها: حذف حرف المد. وسادسها: تخفيف المشدَّد. وسابعها: تشديد المخفَّف.٤

---

١ –انظر نهاية القول المفيدص:٢٧.

٢ – آية: "٦" من سورة الفاتحة.

٣ – آية: "١" من سورة الفاتحة.

٤ – الروضة الندية شرح المقدمة الجزرية: لمحمود محمد عبد المنعم، ص: ٤٣.

وأمَّا اللحن الخفي فهو خطأ يطرأ على اللفظ فيخلُّ بعرف القرّاء، ولا يخلُّ بالمعنى، وسُمِّي خفياً؛ لأنَّه يختص بمعرفته العالِم بأحكام التجويد فقط ويخفى على عامة الناس، مثال ذلك: ترك الإظهار، والإدغام، والإخفاء، ونحوها، وحكم هذا القسم: مختلف فيه، وقد سبق شيء من تفاصيل هذه المسألة، وقال الشّيخ عثمان سليمان مراد–رحمه اللّه–:

واللّحن قسمان جليّ وخفي كلّ حرام مع خلاف في الخفي
أما الجلي فخطأ في المبنى خلّ به، أو لا يخلّ المعنى
أمّا الخفي فخطأ في العرف من غير إخلال كترك الوصف
لا يعرف الخفي سوى المجوّد ويعرف الجليّ كلّ واحد
صيانة اللّفظ عن الجليّ يدعونه بالواجب الشّرعيّ
وصونه عن الخفي المشاع يدعونه بالواجب الصّناعي ١.

حكى الإمام ابن الجزري–رحمه الله تعالى–عن بعض الأئمة أن بعض العلماء ذكروا اختلافا في وجوب حسن الأداء، فذهب البعض إلى أن وُجُوب حُسْنِ الأَدَاءِ، والتجويد فِي الْقُرْءانِ مَقْصُورٌ عَلَى مَا يَلْزَمُ الْمُكَلَّف أن يقرأه فِي الصلوات المفروضَاتِ٢ ، ((وَذَهَبَ الآخَرُونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ٣ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْءانِ كَيْفَمَا كَان؛ لأنّه لا رُخْصَةَ فِي تَغْيِيرِ اللَّفْظِ بِالْقُرْءانِ وَتَعْوِيجِهِ وَاتِّخَاذِ اللَّحْنِ سَبِيلا إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ...–ثم قال ابن الجزري–: ((وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ))٤.

---

١ –السّلسبيل الشّافي /٧. وانظر غاية المريد في علم التّجويد: لعطية قابل نصرص:٤٢،الناشر: القاهرة الطبعة: الطبعة السابعة مزيدة ومنقحة.

٢ –لأنّ الصّلاة لا تصحّ إذا أخلّ بمخرج من مخارج حروف الفاتحة، أو شدّة من تشديداتها.

٣ –وجوبا شرعيّا في الأحكام الّتي تحفظ مبنى الحروف من اللّحن الجليّ، ووجوبا أدائيّا في الأحكام التزيينيّة الّتي تحفظ الحروف من اللّحن الخفيّ.

٤ – النشر في قراءات العشر، ج: ١، ص: ١١١–١١٢.

وأقول: يمكن جمع أقوال العلماء؛ لأنهم لا يختلفون في وجوب صيانة ألفاظ القرءان وجوبا شرعيّا عن كلّ شيء يكون سببا لتحريف لفظه من حيث إعرابه، أو معناه، وفي تحريم اللّحن الجليّ ، وإثم فاعله بلا عذر، كما لا يختلفون في أهميّة تحسين القرءان، وتزيينه كما أمره رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم– وفي كون إخلال أحكام التجويد التزيينيّة عيبا على القارئ مطلقا، وفي أهميّة المحافظة على تلقّي كيفية القراءة الصّحيحة السّليمة من العلماء المحقّين كما تلقّوها من غيرهم، و بعد ذلك لعلّ من أنكر الواجب من بعض العلماء يعني إنكار الواجب الشّرعيّ في الصفّات التزيينيّة الّتي تجب مراعاتها وجوبا صناعيّا، ومن ذكر الواجب منهم يعني الواجب الصّناعيّ في بعض تلك المسائل، أو يعني الواجب الشّرعيّ في مراعاة الأحكام الّتي تحفظ مبنى الكلمة، أو معناها فيكون حينئذ خلفهم لفظيّا؛ لأنّهم متّفقون على وجوب المحافظة على ألفاظ القرءان عن التّحريف، والتّغيير، ولا يختلفون أيضا في أنّ من لم يكن قادرا على أحكام التجويد كلّها، أو بعضها بعلّة في لسانه، أو بعدم من يعلّمه فلا يكون آثما بتركها؛ لأنّه خارج عن وسعه، كمالا يختلفون في أنّ من تركها استكبارا عنها، واستخفافا بأحكام تجويد القرءان، ثمّ عدل إلى اللّفظ العجميّ الفاسد يكون آثما؛ لأنّ الاستخفاف بكتاب اللّه–تعالى–لا يجوز بلا خلاف.

المبحث السادس في بيان أركان التجويد:

فإذا أدرتَ إتقان شيء وإجادته، فلا بد لك من إتمام أركانه، وأجزائه حتى يتحقق لك وجوده، سواء كانت أركانه معنوية، أو حسيَّة؛ فالتجويد له أركان أربعة:

الركن الأول: معرفة مخارج الحروف.

الركن الثاني: معرفة الصفات.

الركن الثالث: معرفة ما يتجدَّد للحروف من الأحكام عند التركيب.

الركن الرابع: الأخذ عن أفواه المشائخ العارفين بكيفية القراءة الصّحيحة المنقولة عن رسول اللّه– صلّى اللّه عليه وسلّم– فإذا وجُدت هذه الأركان الأربعة، وتحقّقت في القراءة حصل حقيقة التجويد عمليّه، وعلميّه، فمن اتّصف بمراعاة تلك الأركان فهو محسن مأجور كما ذكره ابن الجزريّ، ومن أعرض عن مراعاتها بلا عذر استكبارا عن التعلّم، واستبدادا برأيه فهو مسيء آثم، ولا بدّ لمريد إتقان التّجويد أيضا من رياضة اللّسان على النّطق الصّحيح على حسب ما تلقّاه من المشائخ المتقنين، فرياضة اللّسان من أهمّ وسائل إتقان التّجويد، ومن لم يستطع ذلك بعدم معلِّم بأن كان بعيداً عن العلماء، أو عجز عن تصحيح بعض الحروف بعلّة فيه تمنعه عنه فهو مسيءٌ معذور غير آثم، والمعنى: أنه في صورة المسيء، لكنه خارج عن حكمه لعذره؛ لأنّ الله لا يكلِّف عباده إلاّ وسعهم، لكن عليه المجاهدة لعل الله يفتح عليه.

المبحث السّابع في بيان الأساليب الممنوعة في التجويد:

هنا أساليب ممنوعة: منها تمضيغ اللسان١، وتقعير الفم٢، وتعويج الفك٣، و ترعيد الصوت٤، وتمطيط الشدِّ٥، وتقطيع المدِّ٦، وتطنين الغُنَّات٧، وحصرمة الراءات٨، الراءات٨، ومنها ترعيد اللسان بالراء بترك إخفاء تكريرها٩.

فتلك أساليب ممنوعة في التجويد ذكرها الإمام ابن الجزري في النشر، وبقي أساليب أخرى ممنوعة أيضاً، منها مزج حروف المدّ بشيء من صوت الغنّة، ومنها المبالغة في القلقلة بفتح الفكّين كفتحهما في حال الحركة، ومنها: عدم ضم الشفتين ضمّا متوسّطا عند النطق بالحرف المضموم، والمرفوع؛ لأنَّ الحرف المضموم، أو المرفوع لا يتم إلاّ بانضمام الشفتين،

---

١ – تمضيغ اللسان: كناية عن لوك الحروف، وعدم تبيينها.

٢ – والتقعير: مصدر قعَّر الرجل في كلامه إذا تكلم مِن أقصى الحلق، وهو كناية عن التكلُّف في إخراج الحروف، والتقعير: التعميق.

٣ – تعويج الفم: كناية عن المبالغة في ترقيق الحروف المستفلة.

٤ – الترعيد: هو أنْ يحرِّك صوته كمَنْ أصابه الرعد مِن شدة برد، أو ألم أصابه.

٥ – تمطيط الشد: الزيادة على مقداره.

٦ – تقطيع المد: هو تحريك الصوت في المدود بالرفع، والخفض، والحبس ، والإطلاق؛ فيتولد مِن الألف الممدودة ألفات، ومثله: الترجيع، وهو تموُّج الصوت أثناء القراءة، وخاصةً في المدود، أو رفع الصوت، ثم خفضه ، وإعادة الرفع والخفض في المد الواحد مرات.

٧ – تطنين الغنات: المبالغة في الغنة وتحريك الصوت فيها كما تقدم في تقطيع المد، مصدر طنَّن الناقوس أي صوَّت، أو تغنين الحروف التي لا غنة فيها، كأن يُخرج كل حرف من الخيشوم.

٨ – حصرمة الراءات: هو المبالغة في إخفاء تكرير الراءات، وأصله من الحصر أي الضيق.

٩ – انظر النشر في قراءات العشر، للإمام ابن الجزري، ج: ١، ص: ٢١٣، وأحكام قراءة القرءان مع هامشه، ص: ٣٢، والنشر في القراءات العشر، جـ١، ص: ٢١٨-٢١٩.

ومنها عدم فتحهما فتحا متوسّطا عند النطق بالحرف المفتوح، أو المنصوب، وعدم خفض الفكّ السّفليّ خفضا متوسّطا عند النطق بالمخفوض، أو المكسور.١.

قال الشّيخ أحمد الطّيبيّ٢ في منظومته: المفيد في التّجويد:

وكلّ مضموم فلن يتمّا إلّا بضمّ الشفتين ضمّا

وذو انخفاض بانخفاض للفم يتمّ والمفتوح بالفتح افهم

...فإن ترى القارئ لن تنطبقا شفاهه بالضمّ كن محقّقا

بأنّه منتقص ما ضمّا والواجب النّطق به متمّا

كذاك ذو فتح وذو كسر يجب إتمام كلّ منهما افهمه تصب.٣.

---

١ – انظر نهاية القول المفيد في علم التجويد: للشيخ محمد، ص: ٢٠-٢١ مع تصرف وزيادة، وبغية المريد: للشيخ مهدي محمد، ص:٣٨.

٢ –هو الإمام المقرئ الفقيه شهاب الدّين أحمد بن أحمّد بن بدر الّدين بن إبراهيم الطّيبيّ، هو ووالده، وابنه ثلاثتهم كانوا من العلماء، ولدفي دمشق في اليوم السّابع من ذي الحجّة سنة عشر وتسعمائة، وقرأ القرءان، والقراءات المختلفة على والده أحمد بن بدرالدّين بن إبراهيم الطّيبيّ كما قرأ عليه الفقه، وقرأ على غيره من العلماء، وتولّى إمامة وخطابة الجامع الأمويّ، وصنّف الخطب الفصيحة، وتولّى تدريس المدرسة العادليّة الصّغرى، وكان شديد الشّفقة على الطّلبة، وخاصّة الغرباء يتلطّف بهم في التّعليم، ويكرمهم جلس لإقراء القرءان، وتعليم التجويد، والقراءات العشر، وقرأ عليه عدد من الأعلام منهم الشّيخ إسماعيل النابلسيّ مفتي الشّافعيّة في دمشق، والشّيخ عماد الدّين محمّد الحنفيّ، والحسن بن محمّد البوريني، وغيرهم. وله مؤلّفات منها الموعظة السنية في الخطب المنبرية، وهذه المنظومة. فقد توفّي يوم الأربعاء الثّامن عشر من ذي القعدة سنة تسع وسبعين وتسعمائة، ودفن في المقبرة الّتي فيها ابن عامر، وأبو شامة، وهي تربة مرج الدحداح في دمشق. انظر الأعلام للزركلي ج:١،ص:٩١،الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م. وذكر ترجمته خادم القرءان الكريم الدّكتور أيمن رشدي سويدي في آخر منظومة المفيد.

٣ – منظومة المفيد في التجويد: للإمام المقرئ: الشّيخ شهاب الدّين أحمد بن أحمد بن بدرالدّين بن إبراهيم الطيبي المتوفّى سنة:٩٧٩، ص،:/بتحقيق العلامة المقرئ خادم القرءان الكريم محقّق العصر: أيمن رشدي سويد، الطّبعة الأولى١٤٢٧هـ،٢٠٠٧م/ النّاشر: دار الغوثاني للدّراسات القرءانيّة دمشق حلبوني.

ومنها أن يجتمع قوم، ويقرءون القرءان بصوت واحد، ويحذفون حروف المدّ، ويمدون ما لا يمد، ويحرّكون السواكن التي لم يجز تحريكها؛ ليستقيم لهم الصّوت على الكيفية التي اتّبعوها؛ ويقطعون الموصول، فيأتي بعضهم ببعض حروفه، والآخرون ببعضها الآخر مراعاةً، واهتماماً لتنظيم الأصوات، ولا ينظرون إلى أحكام القرءان الكريم التي وضّحها فنّ التجويد، قال ابن الجزريّ: ((وينبغي أن يسمى هذا التحريف))[1]. لكن إذا حصلت المحافظة على أحكام التجويد، والوقف، والابتداء، والمقطوع، والموصول فلا بأس بتلك الكيفية لانتفاء علة المنع، وهي الإخلال، وعدم مراعاة الأحكام، فليس الممنوع: الاجتماع في حال القراءة؛ لأنّه قد يكون من وسائل الحفظ، والإتقان، فمثلا: يقرأ المعلّم الآية، أو بعضها لطلبته وهم يستمعون قراءته، ثمّ يقف في محلّ الوقف الجائز، ثمّ يقرأ بعده الطّلبة بصوت واحد، ويستمع المعلّم صوتهم، فإذا أخطئوا يعيد لهم الآية إلى أن يتقنوها، ثمّ يواصل إلى انتهاء الدّرس، فهذه الكيفيّة الأخيرة، وأمثالها فليست من الأساليب الممنوعة، بل هي مستحسنة لما فيها من الفوائد.

---

١ – التمهيد في علم التجويد: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)،تحقيق: الدكتور على حسين البواب، : ص:٤٤،الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

المبحث الثامن في بيان مراتب القراءة التّجويديّة، وبيان مقاصد استعمالها،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: ذكر عدد المراتب، وتعريفها، ومقاصدها،

لقراءة القرءان مراتب ثلاث: وهي التّحقيق، والحدر، والتّدوير، فالأوّل–أي التحقيق– :هو القراءة بتؤدة، واطمئنان بلا تمطيط، قال ابن لجزريّ: ((أَمَّا التَّحْقِيقُ فَهُوَ مَصْدَرٌ مَنْ حَقَّقْتُ الشَّيْءَ تَحْقِيقًا إِذَا بَلَغْتُ يَقِينَهُ، وَمَعْنَاهُ الْمُبَالَغَةُ فِي الْإِتْيَانِ بِالشَّيْءِ عَلَى حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهِ وَلَا نُقْصَانٍ مِنْهُ، فَهُوَ بُلُوغُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَالْوُقُوفُ عَلَى كُنْهِهِ وَالْوُصُولُ إِلَى نِهَايَةِ شَأْنِهِ، وَهُوَ عِنْدُهُمْ عِبَارَةٌ عَنْ إِعْطَاءِ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ مِنْ إِشْبَاعِ الْمَدِّ، وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، وَإِتْمَامِ الْحَرَكَاتِ، وَاعْتِمَادِ الْإِظْهَارِ وَالتَّشْدِيدَاتِ، وَتَوْفِيَةِ الْغُنَّاتِ، وَتَفْكِيكِ الْحُرُوفِ، وَهُوَ بَيَانُهَا، وَإِخْرَاجُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ بِالسَّكْتِ، وَالتَّرَسُّلِ، وَالْيُسْرِ، وَالتُّؤَدَةِ، وَمُلَاحَظَةُ الْجَائِزِ مِنَ الْوُقُوفِ، وَلَا يَكُونُ غَالِبًا مَعَهُ قَصْرٌ، وَلَا اخْتِلَاسٌ، وَلَا إِسْكَانُ مُحَرَّكٍ، وَلَا إِدْغَامُهُ[1]...))[2]. ويطلق التّحقيق على إعطاء الحروف حقّها سواء كانت القراءة ذات تأنّ، أم سريعة؛ ولذا قال السّخاويّ[3]:

((فإن التحقيق هو إعطاء الحرف حقه مع الإسراع، أو التمكّث.

وقال الخاقاني:

فَذُو الحِذق معْطٍ للحروف حُقوقَها. . . إذَا رَتَّلَ القرءانَ أوْ كَانَ ذَا حَدْرِ))[4].

---

١ – وَهو مَذْهَبُ حَمْزَةَ وَوَرْشٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْهُ، النشر في القراءات العشرج:١،ص:٢٠٤

٢ –النشر في القراءة العشر ج:١،ص:٢٠٥

٣ – هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمداني المصري السخاوي المقرئ النحوي، الملقب علم الدين؛ كان قد اشتغل بالقاهرة على الشيخ أبي محمد القاسم الشاطبي المقرئ...وأتقن عليه علم القراءات والنحو واللغة،...ثم انتقل إلى مدينة دمشق وتقدم بها على علماء فنونه واشتهر،...وكان الناس يزدحمون عليه لأجل القراءة، ولم يزل مواظباً على وظيفته إلى أن توفي بدمشق ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة، رحمه الله تعالى. انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج:٣،ص:٣٤٠.

٤ –جمال القرّاء وكمال الإقراء: للسّخاويّ ج:١،ص:٦٤٢.

فيشمل التحقيق حينئذ الحدر، والتدوير؛ لأن كلّ واحد منهما فيه إعطاء الحرف حقّه.

والثّاني –أي الحدر–هو القراءة بالسّرعة من غير ترك قواعد التّجويد، وهو عكس التّحقيق. قال ابن الجزريّ:((وَأَمَّا الْحَدَرُ فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ حَدَرَ – بِالْفَتْحِ يَحْدُرُ بِالضَّمِّ – إِذَا أَسْرَعَ فَهُوَ مِنَ الْحُدُورِ الَّذِي هُوَ الْهُبُوطُ؛ لأَنَّ الإِسْرَاعَ مِنْ لازِمِهِ بِخِلافِ الصُّعُودِ، فَهُوَ عِنْدُهُمْ عِبَارَةٌ عَنْ إِدْرَاجِ الْقِرَاءَةِ وَسُرْعَتِهَا وَتَخْفِيفِهَا بِالْقَصْرِ وَالتَّسْكِينِ وَالاخْتِلاسِ وَالْبَدَلِ وَالإِدْغَامِ الْكَبِيرِ وَتَخْفِيفِ الْهَمْزِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ، وَوَرَدَتْ بِهِ الْقِرَاءَةُ مَعَ إِيثَارِ الْوَصْلِ، وَإِقَامَةِ الإِعْرَابِ وَمُرَاعَاةِ تَقْوِيمِ اللَّفْظِ، وَتَمَكُّنِ الْحُرُوفِ،[1] وَهُوَ عِنْدُهُمْ ضِدُّ التَّحْقِيقِ))[2].

والثّالث–أي التدوير– هو القراءة بالتّوسّط بين التحقيق، والحدر، وقال ابن الجزري:((وَأَمَّا التَّدْوِيرُ [3]فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ مِنَ التَّحْقِيقِ، وَالْحَدَرِ)) [4]. فالقرّاء أجمعوا على وجوب تصحيح النطق بألفاظ الكريم؛ فلذا على القارئ أن يصحّح القرءان بإقامة مخارج الحروف وصفاتها، فأما أسلوب القراءة، من تحقيق، وحدر، وتدوير بعد محافظة التّجويد فهو مخيّر بينها، وليس عليه أن يلتزم بإحدى المراتب فيه، بل كلّ مرتبة من مراتب القراءة جائزة؛ لأنّ الكلّ غير خارج عن حدّ التّرتيل الذّي هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف، لكن الأولى لمن يريد التعلّم، ورياضة لسانه أن يقرأ بالتّحقيق؛ ليتدرّب لسانه على القراءة الصّحيحة المنقولة عن النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–وأصحابه، وأمّا من يريد إكثار القراءة فله أن يقرأ بالحدر، وله أن يتوسّط بين هذا، وذاك، فهذه مقاصد حسنة؛ ولذا قال ابن الجزريّ–رحمه اللّه–:((فَالتَّحْقِيقُ يَكُونُ لِرِيَاضَةِ الأَلْسُنِ، وَتَقْوِيمِ الأَلْفَاظِ، وَإِقَامَةِ الْقِرَاءَةِ بِغَايَةِ التَّرْتِيلِ،

---

١ –النشر١/٢٠٥.

٢ –وهو مَذْهَبُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَسَائِرِ مَنْ قَصَرَ ، كَأَبِي عَمْرٍو، وَيَعْقُوبَ ، وَقَالُونَ، وَالْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ فِي الْأَشْهَرِ عَنْهُمْ،...نفس المصدر، والصّفحة.

٣ –وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ عَنْ أَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ مِمَّنْ رَوَى مَدَّ الْمُنْفَصِلِ وَلَمْ يَبْلُغْ فِيهِ إِلَى الْإِشْبَاعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْقُرَّاءِ وَصَحَّ عَنْ جَمِيعِ الْأَئِمَّةِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ،. نفس المصدر، والجزء، والصّفحة،

٤ –نفس المصدر، والصّفحة.

وَهُوَ الَّذِي يُسْتَحْسَنُ، وَيُسْتَحَبُّ الأَخْذُ بِهِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَجَاوَزَ فِيهِ إِلَى حَدِّ الإِفْرَاطِ مِنْ تَحْرِيكِ السَّوَاكِنِ، وَتَوْلِيدِ الْحُرُوفِ مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَتَكْرِيرِ الرَّاءَاتِ، وَتَطْنِينِ النُّونَاتِ بِالْمُبَالَغَةِ فِي الْغُنَّاتِ١،... ، فَالْحَدَرُ يَكُونُ لِتَكْثِيرِ الْحَسَنَاتِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَحَوْزِ فَضِيلَةِ التِّلاوَةِ، وَلْيَحْتَرِزْ فِيهِ عَنْ بَتْرِ حُرُوفِ الْمَدِّ، وَذَهَابِ صَوْتِ الْغُنَّةِ، وَاخْتِلاسِ أَكْثَرِ الْحَرَكَاتِ، وَعَنِ التَّفْرِيطِ إِلَى غَايَةٍ لا تَصِحُّ بِهَا الْقِرَاءَةُ، وَلا تُوصَفُ بِهَا التِّلاوَةُ، وَلا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ التَّرْتِيلِ...))٢.

وقال السخاويّ: ((واعلم بأن القرءان العزيز يقرأ للتعلم فالواجب التقليل، والتكرير، ويقرأ للتدبر فالواجب الترتيل، والتوقف، ويقرأ؛ لتحصيل الأجر بكثرة القراءة فله أن يقرأ ما استطاع ، ولا يؤنب إذا أراد الإسراع))٣.

فكلام ابن الجزريّ، والسّخاوي فيه دلالة على بيان المقصود من تلك المراتب المذكورة.

المطلب الثّاني : بيان أنّ تلك المراتب يشملها التّرتيل

وهذه المراتب الثّلاث لابدّ فيها من التّجويد، وبيان القراءة فيها، فما من مرتبة منها يصحّ فيها ترك تطبيق قواعد التّجويد؛ لأنّ جميع هذه المراتب يشملها التّرتيل، وأصله: التّبيين،؛لأنّ التّرتيل يطلق على معنيين: أحدهما هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف. وثانيهما قراءة القرءان بمرتبة التحقيق، والمعنى الأوّل عامّ يعمّ جميع المراتب، فيدخل فيه التحقيق، والتدوير، والحدر، وهو أقلّ مراتبه، وهو أن يبيّن مخارج حروف القرءان، وصفاتها مع سرعة القراءة، فالتّحقيق هو غاية التّرتيل، وهو نوع منه، فهو أعلى أنواع مراتبه، والحدر عكسه، والتّدوير بينهما، وقد يطلق التّحقيق على إعطاء الحروف حقّها؛ فيشمل حينئذ الحدر، والتدوير، وكذلك قد يطلق التّرتيل على التّحقيق، فيكون من باب تسمية الكلّ باسم البعض؛ لأنّ التّحقيق هو إقامة القراءة بغاية التّرتيل؛ ولذا جاء تفضيل التّرتيل بمعنى التّحقيق على غيره من سائر المراتب أحيانا.

---

١ -قال ابن الجزريّ: وهو نوع من التّرتيل، النشر في القراءات العشرج:١،ص:٢٠٤.

٢ - نفس المصدر، و الصفحة.

٣ -جمال القرّء وكمال الإقراء١/٦٣٩.

وخلاصة القول: أنّ معنى التّرتيل يكون رعاية مخارج الحروف، وحفظ الوقوف١، وهو حينئذ واجب٢؛ لأنّه يحفظ اللّفظ القرءانيّ عن تغيير المبنى، أو المعنى، ويشمل جميع مراتب القراءة الثّلاث، ويكون معناه أيضا: ترك العجلة في القراءة، ولا يدخل فيه إلّا التّحقيق، وهو مستحبّ حينئذ، لأنّه أعون للتّدبّر، وأقرب للتّوقير؛ ولذا قال الإمام أبو حامد الغزاليّ-رحمه اللّه-:((واعلم أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبر؛ فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرءان يستحب له في القراءة أيضاً الترتيل والتؤدة؛ لأن ذلك أَقْرَبُ إِلَى التَّوْقِيرِ، وَالِاحْتِرَامِ وَأَشَدُّ تَأْثِيرًا فِي القلب من الهذرمة والاستعجال))٣. وليس معنى ذلك: أنّ التّرتيل قسم خارج عن هذه المراتب الثّلاث، بل هو يشملها، ولوكان التّرتيل مرتبة مغايرة، ومخالفة تلك المراتب لكان التّجويد خاصّا به، بخلاف المرتبتين الباقيتين، ولجاز ترك التّجويد فيهما، وهذا لم ينقله أحد، ولا يصحّ في العقل الصّحيح٤ ؛ ولذا يكو الصّواب أن يقال: إنّ التّحقيق ترتيل مقيّد بقراءة القرءان بغاية التّؤدة، وترك السّرعة، كما أنّ الحدر ترتيل مقيّد بسرعة القراءة مع محافظة أحكام التّجويد، وإنّ التّدوير ترتيل متوسّط بينهما، فالتّرتيل يعمّ الكلّ، كما أنّ القراءة تعمّ الأداء، والتّلاوة، فالتّرتيل يعمّ التّحقيق، والحدر، والتّدوير، ويدلّ على ما ذهبنا إليه قول الإمام ابن الجزريّ :((فَكُلُّ تَحْقِيقٍ تَرْتِيلٌ وَلَيْسَ كُلُّ تَرْتِيلٍ تَحْقِيقًا))٥، ويفهم من كلامه أنّ التّحقيق هو غاية التّرتيل؛

---

١ -انظر كتاب التعريفات)ج:١،٥٥.

٢ -ومعنى وجوبه: أنّ مراعاة أحكام الترتيل أي التجويد واجب شرعا في ما يحفظ الحروف من تغيّر المبنى، والمعنى، كالمخارج، وبعض الصفات اللّازمة، ومراعاة الأحكام التزيينيّة واجب وجوبا أدائيّا أي صناعيّا، أما مراعاة الوقوف فكالأحكام التزيينيّة في التجويد، ولا يكون وقف واجبا شرعا، أو حراما غير ما له سبب، لكن إذا قصد الوقف القبيح؛ ليوهم معنى غير ما أراده اللّه- تعالى-فهذا حرام شرعا لهذا السبب، وتركه واجب كذلك.

٣ -إحياء علوم الدين: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)١/٢٧٧/الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٤ -لأنّ التّرتيل فسّر بتجويد الحروف، ومعرفة الوقوف، ولا يستغني قارئ عن هذا في أيّ مرتبة من مرتب القراءة.

٥ -نفس المصدر، والجزء، والصّفحة.

ولذا صحّ أن يقال: إنّ كلّ تحقيق ترتيل، فلا يخرج من التّرتيل؛ لأنّه نوع منه، وليس كلّ ترتيل تحقيقا؛ لأنّ التّرتيل أعمّ منه؛ لأنّه يشمل الحدر، والتّدوير، والتّحقيق، فالقارئ إذا كان قصده التّعلّم، ورياضة اللّسان يقرأ بالتّحقيق، ولا يكون خارجا عن الترتيل، وإذا كان قصده أن يقرأ كثيرا من القرءان يقرأ بالحدر، ولا يكون خارجا عن الترتيل، وإذا لم يرد شيئا منهما يقرأ بالتّدوير إن شاء، ولا يكون خارجا عن التّرتيل، فإذا كان قصده تدبّر القرءان، والتّفكّر فيه، والاستنباط منه تسمّى قراءته التّرتيل، وسميت قراءة القرءان في هذه الحالة ترتيلا، وأطلقت عن التّقييد بمرتبة من مراتب القراءة؛ لأنّه لم يقصد شيئا من الرّياضة اللّسانيّة، والسّرعة، والتوسّط بينهما، بل قصد قراءة القرءان بالتجويد مع التّدبّر فحسب؛ ولذا أطلق التّرتيل على أصله، ولم يقيّد بمرتبة من مراتبه الثّلاث، لكن الأولى حينئذ أن يختار أعلى مراتبه، وهو التّحقيق؛ لأنّه يعينه على التدبّر الذّي قصده، والظّاهر: أنّ هذا هو سبب تسمية التّحقيق ترتيلا أحيانا باعتبار أنّه أعلى مراتب التّرتيل؛ ولأجل ذا قال الإمام ابن الجزريّ –رحمه اللّه– في النشر: ((والتّرتيل: يكون للتدبّر، والتفكر والاستنباط))١ . فهذه المراتب الثّلاث ذكرها الإمام المحقّق ابن الجزريّ في نشره حيث قال: ((فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ –تَعَالَى– يُقْرَأُ بِالتَّحْقِيقِ، وَبِالْحَدَرِ، وَبِالتَّدْوِيرِ الَّذِي هُوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ مُرَتَّلا مُجَوَّدًا بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَتَحْسِينِ اللَّفْظِ، وَالصَّوْتِ بِحَسَبِ الاسْتِطَاعَةِ))٢. وذكرها أيضا في طيّبة النشر حيث قال:

ويقرأ القرءان بالتّحقيق مع حدر، وتدوير، وكلّ متّبع

مَعْ حُسْنِ صَوْتٍ بِلُحُونِ الْعَرَبِ مُرَتَّلاً مُجَوَّداً بِالْعَرَبِي ٣.

---

١ –النشر ج:١،ص:٢٠٧

٢ النشر في القراءات العشرج:١،ص:٢٠٥

٣ –طيّبة النشر في القراءات العشر: لإمام الحفّاظ وشيخ القرّاء محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف المعروف بابن الجزريّ–رحمه اللّه–المتوفّى سنة:٧٥١،ص:٣٦بتحقيق محمّد تميم الزّعبي، الناشر: دار الغوثاني للدّراسات القرءانيّة.

بيّن النّاظم في هذا البيت مراتب قراءة القرءان، واقتصر على ذكر التحقيق، والحدر، والتدوير الذّي هو التّوسّط بينهما، ولوكان ثمّ نوع رابع لذكره معها، وبهذا يندفع توهّم من ظنّ أنّ التّرتيل نوع رابع خارج عن هذه المراتب الثّلاث، وهذا توهّم فاسد، فلاشكّ أنّ هذه المراتب داخلة في التّرتيل في معناه العامّ.

المطلب الثّالث: بيان أفضل تلك المراتب

لم يختلف العلماء في جواز قراءة القرءان الكريم بأيّ مرتبة من تلك المراتب الثّلاث، لكنّهم اختلفوا في أفضلها، فضّل بعضهم الحدر على غيره؛ لأنه يكون سببا لكثرة القراءة؛ لأنّ اللّه–سبحانه وتعالى–يعطي من قرأ حرفا من كتاب اللّه عشر حسنات، ولأنّ قراءة القرءان عبادة، بل هي أفضل الأعمال، واحتجّوا بحديث ابن مسعود–رضي اللّه عنه–قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:«مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لا أَقُولُ: الم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِف حَرْفٌ، وَلام حَرْفٌ، وَمِيم حَرْفٌ»١.

وفضّل آخرون التّرتيل، والتدبّر مع قلّة القراءة على السّرعة مع كثرتها؛ لأنّ المقصود من قراءة القرءان الفهم، والتذكر، والتفقّه، ثمّ العمل به، أمّا تلاوته، وحفظه وسيلة إلى ذلك، قال ابن الجزريّ:((وَسُئِلَ مُجَاهِدٌ عَنْ رَجُلَيْنِ قَرَأَ أَحَدَهُمَا الْبَقَرَةَ وَالآخَرُ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ فِي الصَّلاةِ وَرُكُوعُهُمَا وَسُجُودُهُمَا وَاحِدٌ، فَقَالَ: الَّذِي قَرَأَ الْبَقَرَةَ وَحْدَهَا أَفْضَلُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ يُرَدِّدُ الآيَةَ الْوَاحِدَةَ إِلَى الصَّبَاحِ))٢. وخلاصة صواب تفصيل القول: أنّ في هذا الأمر سعة، ولا حرج في كلا الأمرين، لكن من تسهل عليه القراءة إذا قرأ بالحدر فالأولى أن يقرأها به، فلا يتكلّف بغيرها إلّا لغرض التعلّم، والتدبّر؛ لأنّ خير الأمرين أيسرهما ما لم يكن إثما؛ لأنّ اختيار غير الأيسر قد ينشأ منه تنفير، ثمّ عجز، وتقصير، ومن تسهل عليه القراءة بالتحقيق، أو بالتّدوير فليقرأها بما يسهل له؛

---

١ –أخرجه التّرمذيّ في سننه/ج:ص:١٧٥.

٢ –النشر في القراءات العشرج:١،ص:٢٠٨

وسئل الإمام مالك–رضي اللّه عنه–عن الحدر في القرءان، فبين أن من الناس من يسهل له الحدر، وإذا أراد أن يرتل أخطأ، ومنهم من يحسن الترتيل، ولا يحسن الحدر؛ فقال:((وَالنَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَخِفُّ عَلَيْهِمْ، وذلك واسع))١ .

ومَعْنى قول الإمام: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ مُلازَمَةُ مَا يُوَافِقُ طَبْعَهُ، وَيَخِفُّ عَلَيْهِ، فَرُبَّمَا يتَكَلَّف مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، فَيَقْطَعُهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ، أَوِ الإِكْثَارِ مِنْهَا٢، وأمّا من استوى عليه الأمران: الحدر، والتّحقيق فليقرأ القرءان بما رآه أنّه أنفع،

فإن رأى أنّ إكثار القراءة بالحدر أنفع؛ لكونه سببا لتقوية حفظ القرءان، والسّلامة من نسيانه فليقرأه بالحدر؛ لأنّ نسيان القرءان بعد حفظه مفسدة، وذنب، ودرء المفاسد أهمّ من جلب المصالح، ومن رأى أنّه إلى تدبّر القرءان، والتفكّر في معانيه، أو إلى رياضة لسانه بالنطق الصّحيح أحوج من إكثار قراءة القرءان فالأولى أن يقرأ بالتّحقيق؛ لأنّه يعينه على التدبّر، أو التّعلّم اللّذين قصدهما، ومن استوت هذه الأمور في حقّه من حيث السّهولة، والانتفاع فالأولى أن يقرأ بمرتبة التّحقيق، وهو أفضل من غيره حينئذ؛ لأنّ تدبّر معاني القرءان، واستنباط المعاني منه أسهل، وأمكن في حالة التّحقيق؛ لأنّ التدبّر، والتّذكّر هما من مقاصد إنزال هذا القرءان؛ ولذا قال الخاقانيّ:

((وترتيلنا القرءان أفضل للّذي أمرنا به من مكثنا فيه والفكر

ومهما حدرنا درسنا فمرخّص لنا فيه إذ دين العباد إلى اليسر٣.

وبهذا يمكن جمع أحوال السّلف المختلفة؛ لأنّ كلّهم على الصّواب، لكن اختار كلّ واحد منهم ما هو أنسب لحاله، وأحلى لذوقه، وفي اختلافهم تيسير على الأمّة،

---

١ –نهاية القول المفيد في علم التجويدص:٢٠،١٩، انظر شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري٢/٧/تحقيق: طه عبد الرءوف سعد/الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة/الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢ – المصدرالسّابق٢/٧.

٣ –نهاية القول المفيد٢٠.

فاللّه –سبحانه وتعالى–جعل الأعمال متنوّعة لتنوّع أنواع العاملين، فلا ينبغي لمن أحبّ نوعا من الطّاعات أن يعيب من أحبّ نوعا آخر منها إذا كان كلّ منهما مشروعا صحيحا، وله أن يختار ما هو أحبّ، وأفضل عنده؛

ولذا كان بعض السّلف الصّالح يكثر قراءة القرءان، وبعضهم يردّد آية واحدة في ليلة إلى الصّباح، وكان أحد الصّحابة يقرأ القرءان بصوت حسن اختاره لنفسه وهو قادر على أحسن، وأعلى منه، ولم ينكر رسول اللّه عليه–صلّى اللّه عليه وسلّم–عليه، ولم يأمره أن يقرأ القرءان دائما بأحسن صوته، بل جعل الأمر واسعا، إنّما أمر بتزيين القرءان بالأصوات في الجملة،

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –له: «لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِكَ الْبَارِحَةَ، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»١.

١ – أخرجه مسلم في صحيحه ج:١،ص:،٥٤٦.

وفي رواية:((لو علمت أَنَّك تسمع قراءتي لَحَبَّرْتُهُ١ لَكَ تَحْبِيرًا))٢.

قال النوويّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ بِالْمِزْمَارِ هُنَا: الصَّوْتُ الْحَسَنُ، وَأَصْلُ الزَّمْرِ الْغِنَاءُ، وَآلُ دَاوُدَ هُوَ دَاوُدُ نَفْسُهُ، وَآلُ فُلَانٍ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ دَاوُدُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَسَنَ الصَّوْتِ جِدًّا))١.

---

١ -التّحبير: هو التّحسين، والتّزيين، ومن حسّن شيئا يسمّى محبّرا، انظر المخصص: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)١/٣٨٣/المحقق: خليل إبراهم جفال/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ .ولاشكّ أنّ تزيين القرءان بالصّوت له علاقة، وارتباط بمراعاة أحكام التجويد، بل لولا التجويد لا يكون الصوت صحيحا فإذا لم يكن صحيحا فلامعنى لتزيينه؛ لأنّ التجويد: هو حلية التّلاوة، وزينة الأداء، والقراءة، فمن قرأ القرءان بالتّجويد تلتذّ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، قال ابن الجزريّ: ((وَلَقَدْ أَدْرَكْنَا مِنْ شُيُوخِنَا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُسْنُ صَوْتٍ، وَلا مَعْرِفَةٌ بِالأَلْحَانِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ جَيِّدَ الأَدَاءِ قَيِّمًا بِاللَّفْظِ، فَكَانَ إِذَا قَرَأَ أَطْرَبَ الْمَسَامِعَ، وَأَخَذَ مِنَ الْقُلُوبِ بِالْمَحَامِعِ، وَكَانَ الْخَلْقُ يَزْدَحِمُونَ عَلَيْهِ، وَيَجْتَمِعُونَ عَلَى الاسْتِمَاعِ إِلَيْهِ، أُمَمٌ مِنَ الْخَوَاصِّ، وَالْعَوَامِّ، يَشْتَرِكُ فِي ذَلِكَ مِنْ يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّ، وَمَنْ لا يَعْرِفُهُ مِنْ سَائِرِ الأَنَامِ مَعَ تَرْكِهِمْ جَمَاعَاتٍ مِنْ ذَوِي الأَصْوَاتِ الْحِسَانِ، عَارِفِينَ بِالْمَقَامَاتِ، وَالأَلْحَانِ لِخُرُوجِهِمْ عَنِ التَّجْوِيدِ، وَالإِتقَانِ. انظر النشر في القراءات العشر١/٢١٣. ويستنبط من هذه القصّة: أنّ أبا موسى الأشعريّ كان ماهرا في إتقان التجويد، وحسن الأداء؛ لأنّ الصّوت لا يكون جميلا معتبرا إذا كان خاليا عن تطبيق مخارج الحروف، وصفاتها؛ ولذا مدحه النبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-بحسن الصّوت كما مدح قراءة ابن مسعود لكونه أعطي حظّا عظيما في تجويد القرءان؛ ولذا أحبّ النبيّ –صلى الله عليه وسلم-أن يسمع القرءان منه، ويؤخذ من قول أبي موسى أنّه لم يأت أوّلا بغاية التزيين، والتحسين؛ ولذا قال للنبيّ: ((أَمَا إِنِّي لَوْ عَلِمْتُ بِمَكَانِكَ لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْبِيرًا))قال ابن الجوزي: ((وَفِي هَذَا جَوَاز تَحْسِين الصَّوْت، وتجويد التِّلاوَة لأجل انْتِفَاع السامعين، وَلا يُقَال: إِن زِيَادَة التجويد فِي ذَلِك رِيَاء لأجل الْخلق إِذا كَانَ الْمَقْصُود اجتذاب نفعهم)) كشف المشكل من حديث الصحيحين ١/٤١٥ ويفهم من ذلك أهميّة تحسين الصوت بالقرءان، وتجويده كما يفهم منه أنّ الاعتناء بإتقان أحكام التجويد التحسينيّة، والتّزيينيّة، ليست في مرتبة الاعتناء بالأحكام الّتي تحفظ الحروف من تغيير المبنى، والمعنى، كما أنّه ليس كالاعتناء بمحافظة الإعراب؛ ولذا جعل بعض العلماء المتأخّرين مراعاة القسم الأوّل واجبا صناعيّا، وجعلوا مراعاة القسم الثّاني واجبا شرعيّا.

٢ -نفس المصدر ١/٤١٥.وفي فتح البارئ شرح صحيح البخاريّ: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ج:٩،ص:٩٣، ((فَقَالَ أَمَا إِنِّي لَوْ عَلِمْتُ بِمَكَانِكَ لَحَبَّرْتُهُ٢ لَكَ تَحْبِيرًا)) ، والمراد بالمزمار :الصَّوْتُ الْحَسَنُ، وَأَصْلُهُ الآلَةُ أُطْلِقَ اسْمُهُ عَلَى الصَّوْتِ لِلْمُشَابَهَةِ انظر نفس المصدر، والصّفحة.

ويستفاد من هذا الحديث قيمة تحسين الصّوت بالقرءان، وأنّ القارئ له أن يقرأ القرءان بصوت حسن اختاره لنفسه، وهو قادر على أن يقرأه بصوت أحسن منه؛ لأنّ أبا موسى أخبر لو أنّه يعلم أنّ الرّسول يستمع قراءته لحبّر القراءة، ولقرأها بصوت أحسن من صوته السّابق؛ ليدخل السّرور في قلب النبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-ولم يقل النبيّ-صلّى اللّه وسلّم-لماذا لم تقرأ أوّلا بأحسن صوتك، بل قرّره على حاله.

تتمّة: في بيان كيفية الأخذ عن الشيوخ:

قال العلماء: إن للأخذ عن الشيوخ طريقين: الأول: أن يسمع التلميذ من لفظ الشيخ بأن يقرأ الشيخ أمام التلميذ وهو يسمع،. الثاني: أن يقرأ التلميذ بين يدي الشيخ وهو يسمع، وهذه طريقة استعملها السلف، والخلف، والأفضل: الجمع بين الطريقين، فإن لم يتسع الوقت لهما، أو كان هناك مانع من الجمع بينهما فليقتصر على الثانية؛ لأنها أعظم أثراً، وأجلّ فائدةً في تقويم لسان الطالب، وتمرينه على القراءة السليمة؛ لأنه ليس كل من سمع من شيخه يقدر على أن ينطق مثل الشيخ ؛ ولذا كانت القراءة على الشيخ أولى من السماع منه، وليس من الشروط أن لا يكون الشيخ مشغولا بشيء آخر، بل المطلوب: أن يستمع الشيخ قرءة الطالب بحيث يستطيع أن يرد عليه أخطاءه؛[٢] ولذا قال الإمام السيوطي: ((وَتَجُوزُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ وَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ يَقْرَأُ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ إذَا كَانَ بِحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ حَالُهُمْ، وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ عَلَمُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ يَقْرَأُ عَلَيْهِ اثْنَانِ، وَثَلَاثَةٌ فِي أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ، وَيَرُدُّ عَلَى كُلٍّ مِنْهُمْ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الشَّيْخُ مُشْتَغِلًا بِشُغْلٍ آخَرَ كَنَسْخٍ، وَمُطَالَعَةٍ.[٣] .

---

١ -شرح النوويّ على صحيح مسلم ج:٦،ص:٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٢ - أحكام قراءة القرءان: للخليل الحصري، ص: ٣٢.

٣ - الإتقان في علوم القرءان / للسيوطي/ ١/ ٣٤٣/ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. .

تنبيهات لا بد منها :

الأول– أن من قرأ على شيخ معتبر، أو سمع منه فله أن يروي عنه بغير إذنه؛ لأن من تعلم شيئا من الدين ، وأتقنه فله إذن عام في نشره من النبي–صلى الله عليه وسلم–؛ لأنه أمرنا بالتبليغ عنه ولو آية، لكن الأولى، والأفضل، والأحسن أن يأذن له شيخه بالرواية عنه؛ لأن الإذن بالرواية فيه فائدتان: الإقرار بصحة ما يروى عنه. والرضا بالرواية عنه؛ قال الإمام السيوطي: ((الْإِجَازَةُ مِنَ الشَّيْخِ غَيْرُ شَرْطٍ فِي جَوَازِ التَّصَدِّي لِلْإِقْرَاءِ، وَالْإِفَادَةِ، فَمَنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْأَهْلِيَّةَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ أَحَدٌ، وَعَلَى ذَلِكَ السَّلَفُ الْأَوَّلُونَ، وَالصَّدْرُ الصَّالِحُ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ عِلْمٍ، وَفِي الْإِقْرَاءِ، وَالْإِفْتَاءِ خِلَافًا لِمَا يَتَوَهَّمُهُ الْأَغْبِيَاءُ مِنِ اعْتِقَادِ كَوْنِهَا شَرْطًا، وَإِنَّمَا اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى الْإِجَازَةِ؛ لِأَنَّ أَهْلِيَّةَ الشَّخْصِ لَا يَعْلَمُهَا غَالِبًا مَنْ يُرِيدُ الْأَخْذَ عَنْهُ مِنَ الْمُبْتَدِئِينَ وَنَحْوِهِمْ لِقُصُورِ مَقَامِهِمْ عَنْ ذَلِكَ، وَالْبَحْثُ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ قَبْلَ الْأَخْذِ شَرْطٌ؛ فَجُعِلَتِ الْإِجَازَةُ كَالشَّهَادَةِ مِنَ الشَّيْخِ لِلْمُجَازِ بِالْأَهْلِيَّةِ))[1]

الثاني– أن من أورثه الله–تبارك الله وتعالى– كتابه فعليه أن يجتهد في حفظه، والمحافظة على قراءته، وإقرائه ما استطاع، وأن يقرأ أولا على شيخ متقن مجاز عنده سند عال، وأن يقرأ عليه من حفظه، فإن لم يستطع فيقرأ عليه من المصحف؛ لأن اتصال سند القائ بمعلمه الأول رسول الله محمد–صلى الله عليه وسلم– فيه فضيلة، وهو دأب القراء المحققين؛ ولأن من ليس عنده سند متصل يسميه بعضهم مصحفيا ولوكان حافظا؛ لأن القراءة سنة متبعة نقلها الخلف عن السلف، وكانوا يقولون: لا تأخذ العلم من صحفي، ولا القرءان من مصحفي .[2]. ومحل هذا إذا تيسر وجود من عنده سند، وإتقان، وأما إذا لم يجد شيخا مسندا عنده سند متصل برسول الله–صلى الله عليه وسلم– فليذهب إلى من يعلمه، ويصححه، وإن لم يكن مسندا؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور.

---

١ – الإتقان في علوم القرآن: للحافظ جلال الدين السيوطي/١/ ٢٥٥.

[2] – تنبيهات على كتاب شرح الجزرية المسمى الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ مقدمة الجزري: للإمام خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهري النحوي/ ٢٢١/ تحقيق فرغلي سيد عرياوي/ الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

الثالث– أن رواية القرءان عن الشيخ تصح بإحدى ثلاث صور:

أولها– أن يقرأ عليه القرءان كله من حفظه، لا من المصحف، فهذه هي أغلب الصور، وأشهرها، وأحسنها، وأقواها، وأنسبها لطبيعة القرءان ؛ لأن القرءان الكريم آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم.

وثانيها– أن يقرأ عليه القرءان كله من المصحف، أو بعضه من حفظه، والبعض الآخر من المصحف؛ قال الإمام السيوطي: ((وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ مِنَ الْحِفْظِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، بَلْ يَكْفِي وَلَوْ مِنَ الْمُصْحَفِ))[1]. وقال ابن الجزري: ((وَأما أَبُو الْمَعَالِي فَأَخْبرنِي أَنه قَرَأَ بهَا ٢ على الإِمَام القَاضِي أبي الْعَلَاء مُحَمَّد بن عَليّ بن يَعْقُوب، (الوَاسِطِيّ) وَقَرَأَ الوَاسِطِيّ بهَا من الْكتاب على الإِمَام أبي بكر أَحْمد بن جَعْفَر بن حمدَان[3].

وثالثها– أن يقرأ عليه بعض القرءان، ثم يجيزه في القرءان كله، كما فعله الإمام المحقق ابن الجزري–رحمه الله تعالى– لأنه قال في ترجمة طالبه: الشيخ محمد بن أحمد الأصبهاني : ((...فلقيني بأنطاكية متوجهًا إليّ إلى الشام، فقرأ علي للعشرة بعض القرآن، وأجزته، ثم توجه إلى مدينة لارندة، فأقام بها يقرئ الناس)).٤. لكن الأولى أن يكون هذا في من تأهل لذلك بأن أكمل أولا ختمة من القرءان الكريم برواية من الروايات القرءانية، ثم أفرد، أو جمع القراءات العشر في بعض القرءان الكريم، وأجيز بعد ما استحضر، أو فهم الحروف المختلف فيها.

ورابعها– أن يقرأ على الشيخ الحروف المختلف فيها دون عرض سائر القرءان. لأن هذا ورد عن بعض الأئمة؛

---

١ – الإتقان في علوم القرءان/١/ ٣٤٣.

٢ – أي بقراءة خلف العاشر.

٣ – تحبير التيسير في القراءات العشر: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري/١/١٨١/ المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة/ الناشر: دار الفرقان – الأردن / عمان/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤ –غاية النهاية في طبقات القراء : للإمام الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد ابن الجزري/٢/٦٤.

ولذا قال ابن الجزري في ترجمة أحمد بن محمد بن حسن الأنصاري: ((مقرئ محدث، ومسند أهل المغرب، ولد سنة تسع وستمائة يوم عاشوراء، وسمع الحروف[1] السبعة من التيسير من ابن أبي الربيع، وأبي الحسن بن سلمون صاحب ابن هذيل، فانفرد بهذا السند العالي))[2].

وقال ابن الجزري أيضا: ((وَالصَّحِيحُ أَنَّ يَحْيَى بْنَ آدَمَ رَوَى عَنْهُ–اي عن أبي بكر شعبة بن عياش –الْحُرُوفَ سَمَاعًا، وَأَنَّ يَحْيَى الْعُلَيْمِيَّ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ))٣.

ويؤخذ من كلام الإمام ابن الجزري، والسيوطي أنه يجوز الإجازة بالقرءان كله بعد العرض لبعضه، لكن يشترط أن يكون الطالب المجاز متقنا، وأن يعرف ما أجيز له فيه كما ذكرناه. وكذلك يجوز رواية الحروف المختلف فيها بين القراء بعد سماعها من المقرئ، أوبعد قراءتها عليه دون العرض للقرءان كله، لكن الأولى أن يكون هذا مقيدا بمن قرأ القرءان كله ولو رواية واحدة من الروايات القرءانية، ثم قرأ المواضع المختلف فيها بين القراء. وكذلك يجوز أن يقرأ الراوي القرءان على المقرئ من الكتاب.[4].

ملخّص أهم مسائل الفصل الأول:

١– يؤمر بِالْبَسْمَلَةِ بَعْدَ الاستعاذة فِي بعض الأماكن من القرءان ، كما يُنْهَى عَنِ الْبَسْمَلَةِ فِي بعض المواضع.

٢– إنّ تعريف علم التجويد: هو علم يعرف به إخراج كل حرفٍ من مخرجه، وإعطاؤه حقه، ومستحقه، وأما التجويد فهو إخراج كل حرفٍ من مخرجه، وإعطاؤه حقه، ومستحقه .

٣– ثمرة علم التجويد صون اللّسان عن الخطأ في القرءان الكريم.

٤– إنّ علم التجويد من العلوم الّتي الّفت بعد النبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–وبعد أصحابه–رضوان اللّه عليهم أجمعين–لكن ثمرته–وهي صون اللّسان عن الخطأ في كتاب اللّه–لا شكّ أنّها كانت موجودة في عهد النبوّة.

---

١ – المراد بالحروف أنه لم يقررأ عليه القرءان كله، بل قرأ عليه مواضع الخلاف دون عرض سائر القرءان.

٢ – نفس المرجع/١/ ١١٠.

٣–النشر في قراءات العشر/١/ ١٥١.

٤ – انظر تنبيهات على كتاب شرح الجزرية المسمى الحواشي الأزهرية/٢٢٩.

٥- أوّل مَن صنّف في علم التجويد: هو الإمام موسى بن عبيد الله بن يحيى المقرئ الخاقاني البغدادي المتوفى سنة خمس وعشرين وثلاثمائة.

٦- تعلّم علم التجويد فرض كفاية، والعمل بأحكامه حال تلاوة القرءان فرض عين، وواجب شرعا في الأحكام الّتي تحفظ الحروف من تغيير مبانيها، ومعانيها كالمخارج، وبعض الصّفات اللّازمة، وأمّا العمل بأحكام التجويد التزيينيّة فهو واجب صناعة، وتركها عيب على القارئ.

٧- فاللّحن ينقسم إلى جليّ، وخفيّ، ومن أتى بلحن جليّ بلا عذر فهو آثم، ويجب عليه اجتنابه شرعا، وكذا من أتى بلحن خفيّ استهزاء، واستخفافا بالقرءان الكريم، ورغبة عن تزيين القرءان، وعن تعظيمه، وأمّا من أتى بلحن خفيّ بغير نيّة الاستخفاف، والاستهزاء فلا يكون آثما، لكنّه يكون معيبا، ويجب عليه تجنّبه صناعة.

٨- الحرف المضموم لا يتمّ بدون انضمام الشفتين، والحرف المفتوح لا يتمّ بدون فتح الشفتين، والمخفوض لا يتمّ بلا انخفاض الشّفة السّفلى.

٩- لتعلّم إتقان التجويد أركان، وله أساليب ممنوعة.

١٠- فالناس ينقسمون في التجويد إلى ثلاثة أقسام.

١١- للقراءة مراتب ثلاث، فلابد من التجويد في كل منها، والأولى للقارئ أن يقرأ بما هو أسهل له، فإن استوت عنده تلك المراتب في السّهولة، والنفع فالأفضل له حينئذ أن يقرأ بمرتبة التحقيق؛ لأنّه أعلى مراتب التّرتيل.

١٢- القراءة على الشّيخ أولى من السّماع منه إن لم توجد فرصة للجمع بين الكيفيتين.

١٣-يصح القراءة على الشيخ من المصحف.

١٤- يجوز عرض بعض القرءان مع الإجازة في كله بالشرط الذي ذكرناه سابقا.

الفصل الثّاني: في مخارج الحروف

إنَّ هذا الفصل أهم فصول التجويد، وهو يحتوي ثمانية مباحث:

المبحث الأول: بيان اختلاف العلماء في عدد مخارج الحروف.

المبحث الثاني: بيان مخارج الحروف على المذهب المختار.

المبحث الثالث: بيان عدد الحروف الأصلية.

المبحث الرابع: بيان عدد الحروف الفرعية.

المبحث الخامس: بيان الأسنان للإنسان.

المبحث السادس: بيان الفرق بين أسماء الحروف، ومسمياتها.

المبحث السابع: بيان أحوال الحروف باعتبار الحركة والسكون.

المبحث الثامن: بيان ألقاب الحروف.

المبحث الأول: في بيان اختلاف العلماء في عدد مخارج الحروف

فاختلف العلماء في عدد مخارج الحروف على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول يقول أصحابه: إنّ عدد مخارج الحروف: سبعة عشر مخرجاً؛ لأنّهم زادوا مخرج الجوف على العدد الآتي، فهذا هو المختار، و هو مذهب الأكثرية من النحويين، والقراء، وعلى رأسهم المحقِّق ابن الجزري، والخليل بن أحمد فهذا المذهب هو الّذي سنعتمد عليه عند ذكر عدد مخارج الحروف.

المذهب الثاني يقول أصحابه: إنّ عدد مخارج الحروف: ستة عشر مخرجاً، هذا بنقص مخرج الجوف، فهذا هو مذهب سيبويه، وأتباعه.

المذهب الثالث يقول أصحابه: إنّ عدد مخارج الحروف: أربعة عشر مخرجاً، فهذا هو مذهب الفراء، ومَن معه.[1]

فالمخارج قسمان: عامة، وخاصة، فأما العامة: فهي خمسة على مذهب الخليل، وابن الجزري، وهي الجوف، والحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم. فأما على المذهب الثاني، والثالث فهي أربعة بإسقاط مخرج الجوف، وتوزيع حروفه على مخارج أخرى، فالجوف على المذهب الأول فيه مخرج واحد، وفي المخرج الثاني ثلاثة مخارج، وفي المخرج الثالث عشرة مخارج، وفي المخرج الرابع مخرجان، وفي المخرج الخامس مخرج واحد، وأما على المذهب الثاني ففي المخرج الأول– وهو الحلق– ثلاثة مخارج، وفي المخرج الثاني –وهو اللسان– عشرة مخارج، وفي المخرج الثالث– وهو الشفتان– مخرجان، وفي الرابع– وهو الخيشوم– مخرج واحد. وأمّا على المذهب الثالث ففي المخرج الأول ثلاثة مخارج، وفي المخرج الثاني ثمانية مخارج بجعل مخرج اللام، والنون، والراء في مخرج واحد وهو طرف اللسان، وفي المخرج الثالث مخرجان، وفي المخرج الرابع مخرج واحد،

---

١ – وهناك قول رابع يقول أصحابه: إنَّ عدد مخارج الحروف تسعة وعشرون مخرجاً بعدد الحروف الهجائية، وحجتهم في ذلك: أنَّه لو لم يكن لكل حرف مخرج خاص به يميّزه عن غيره لاختلطت الحروف، وهذه الحجة لا وزن ولا اعتبار لها؛ ولذا ذكرنا هذا القول في الهامش؛ لأنَّ اشتراك بعض الحروف في مخرج واحد لا يلزم مِنه اختلاطها، وعدم تميّز بعضها من بعض، لأنّ صفات كل حرف الخاصة به هي التي تميّزه عن مشاركه في المخرج.

فأصحاب المذهب الثاني، والثالث الذين أسقطوا مخرج الجوف، وزّعوا حروفه، فجعلوا الألف كالهمزة في أقصى الحلق، وجعلوا الواو، والياء المديتين في مخرج غير المديتين، وهو وسط اللسان بالنسبة للياء، وبين الشفتين بالنسبة للواو.[1]

المبحث الثاني: بيان عدد مخارج الحروف على المذهب المختار

المخرج الأول: الجوف، وهو لغةً الخلاء، أي المكان الفارغ الواقع في داخل الفم والحلق. ويخرج منه ثلاثة أحرف، وهي حروف المد الثلاثة الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

المخرج الثاني: أقصى الحلق مما يلي الصدر، ويخرج منه الهمزة، والهاء.

المخرج الثالث: وسط الحلق، ويخرج منه العين، والحاء المهملتان.

المخرج الرابع: أدنى الحلق، ويخرج منه الغين، والخاء المعجمتان.

المخرج الخامس: أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى، ويخرج منه القاف.

المخرج السادس: أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف قليلاً مع ما يليه من الحنك الأعلى، ويخرج منه الكاف.

فإن قيل: لِمَ جُعِل أقصى اللسان مخرجين لحرفين، ولم يُجعل مخرجاً واحداً كأقصى الحلق؟

يُجاب: بأنَّ هناك فرقاً بين أقصى اللسان، وأقصى الحلق؛ لأنَّ أقصى اللسان فيه طول بخلاف أقصى الحلق، ولهذا اعتبر مخرجاً واحداً لحرفين.

المخرج السابع: وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه الجيم، فالشين، فالياء المتحرّكة، أو السّاكنة بعد فتح.

المخرج الثامن: إحدى حافتي اللسان-أي جانبيه-أو منهما معا مع ما يليها من الأضراس العليا، ويخرج منه الضاد.

المخرج التاسع: أدنى حافة اللسان إلى منتهاها مع ما يحاذيها من اللثة، ويخرج منه اللام.

---

١ -انظر أحكام قراءة القرءان: للشيخ خليل. ص: ٤٩-٥٣ مع تصرف يسير واختصار.

المخرج العاشر: طرف اللسان تحت مخرج اللام قليلاً مع ما يليه من لثة الأسنان العليا، ويخرج منه النون.

المخرج الحادي عشر: طرف اللسان مع ظهره مما يلي رأسه وما يحاذيه من الحنك الأعلى. والمراد من ظهر اللسان: صفحته التي تلي الحنك الأعلى، ويخرج منه الراء.

المخرج الثاني عشر: طرف اللسان مع الصفحة الداخلية للثنايا السفلى،١ ويخرج منه الصاد، والسين المهملتان، والزاي.

المخرج الثالث عشر: طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا، ويخرج منه الطاء، والدال المهملتان، والتاء المثناة من فوق.

المخرج الرابع عشر: طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا، ويخرج منه الظاء، والذال المعجمتان، والثاء المثلثة.

المخرج الخامس عشر: بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، ويخرج منه الفاء.

المخرج السادس عشر: ما بين الشفتين، ويخرج منه الباء، والميم والواو غير المدية، وذلك بانطباق مع الباء، والميم، وانفراج بين الشفتين مع الواو المتحرّكة، أو السّاكنة بعد فتح.

المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو أعلى الأنف وأقصاه من الداخل، ويخرج منه غنّة التّنوين، والنّون، والميم، و هذه الحروف هي في الحقيقة حرفان؛ لأنّ التّنوين هي نون ساكنة،

---

١ -اختلفت في هذا المخرج عبارة العلماء، قال بعضهم: من طرف اللسان مع الصفحة الداخلية للثنايا السفلى. وقال آخرون: من طرف اللّسان، وفوق الثّنايا السّفلى. وقال آخرون :إنّه من طرف اللّسان مع ما بين الأسنان العليا، والسّفلى. ومقصود هذه العبارات واحد، وتتضمن العبارة الأولى الثانية، والثالثة، كما قاله بعض المحقّقين؛ لأن هذا المخرج هو منتهى طرف اللّسان مع أسفل الصّفحة الدّاخليّة للثّنايا السّفلى فيخرج الصّوت من فوقها مارّا بين الثّنايا العليا، والسّفلى، فهذا تعبير جامع؛ لأنّ من قال: إنّ الصّاد، والسّين، والزّاي تخرج من طرف اللّسان، ومن فوق الثّنايا السّفلى فكلامه صحيح، فكأنّه نظر إلى مرور صوتها فوق الثّنايا السّفلى، ومن قال: إنّها تخرج من طرف اللّسان، ومن بين الثّنايا العليا، والسّفلى فكلامه صحيح، فكأنه نظر إلى مرور صوتها بين الثّنايا. انظر الإتقان لتلاوة القرءان البرنامج المسجل المرئي المسموع: للدّكتور المحقق أيمن رشدي سويد الدمشقيّ .

قال الإمام الشاطبي–رحمه اللّه تعالى–:

وغنة تنوين ونون وميم إن سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى

فالغنة في حال كمالها، ونقصانها لا تخرج إلّا من الخيشوم، وهي لا تفارق النّون، والميم في جميع حالاتهما؛ لأنّ أصلها يلازمهما كأنّه جزء منهما؛ لأنّك إذا أمسكت الأنف لا تستطيع أن تنطقهما نطقا صحيحا؛ لأن فيهما غنة، وهي تخرج من الخيشوم؛ ولذا يصحّ أن نقول: إنّ صوت النّون يتكوّن من جزئين: جزء لسانيّ، وجزء خيشوميّ، وصوت الميم يتكوّن من جزئين: جزء شفويّ، وجزء خيشوميّ، ولكنّ الغنّة في حالة إظهارهما أي النّون، والميم، أو تحرّكهما ليست ظاهرة، بل يبقى فيهما أصلها؛ ولذا لا يقال حينئذ: إنّ مخرج غنّتهما من الخيشوم؛ لقلّتها فيهما، أمّا حالة إخفائهما، وإدغامهما بغنّة فتظهر غنّتهما كاملة؛ ولذا يقال: إنّ غنّتهما تخرج من الأنف حينئذ لطول زمنها، ولظهورها في الخيشوم؛ ولكونها أطول في هذه الحالة منها في حالة إظهارهما، وتحرّكهما، فالحاصل: أنّ الغنّة من حيث أنّها جزء من النّون، والميم كحرف له مخرج؛ ولذا ذكر مخرجها في مخارج الحروف، وهي أيضا صفة من صفات الحروف من حيث تطويلها، وكمالها؛ ولذا ذكرت أيضا في صفات الحروف، وخلاصة القول في حروف تلك المخارج،:أن حروف الجوف ثلاثة، وحروف الحلق ستة، وحروف اللسان ثمانية عشر حرفاً، وحروف الشفتين أربعة، وأنَّ الواو تخرج تارةً من بين الشفتين، وتارةً من الجوف على مذهب من أثبته، وأنَّ الياء تخرج تارةً من وسط اللسان، وتارةً من الجوف، قال الإمام المحقّق ابن الجزريّ:

مخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

للجوف ألف، وأُخْتَاهَا وَهِي حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

ثُمَّ لأَقْصَى الحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ومنَ سطِهِ فَعَيْنٌ حَاءُ

أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا والْقَاف أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ثُمَّ الْكَافُ

أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

الاضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا وَاللاَّمُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

وَالنُّونُ مِنْ طَرْفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا وَالرَّا يُدَانِيهِ لظهر أدخل

والطاء والدال وتا منه ومن عليا الثنايا و الصفير مُسْتَكِنّ

مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

مِنْ طَرَفَيْهِمَا وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ فَالْفَا مَعَ اطْرافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَهْ

لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيْمُ وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخَيْشُوم١.

المبحث الثالث: بيان عدد الحروف الأصلية

فعدد الحروف عند المخارج: واحد وثلاثون، وذلك باعتبار الحروف المكررة التي تخرج من مخرج تارةً، وتخرج من مخرج آخر تارةً أخرى، وكذا عددها في الصفات، أمّا عددها عند أحكام النون الساكنة، والتنوين، والميم الساكنة، واللامات السواكن فثمانية وعشرون، وذلك بإسقاط حروف المد؛ لأنّ حروف المد لا تقع بعد تلك السواكن خشية التقاء الساكنين.٢.

وأمّا عدد الحروف الأصلية باعتبار نطقها: تسع وعشرون.٣ وهي المسمّاة الحروف الهجائيّة، وأمّا عددها من حيث كتابتها فهي ثمان وعشرون حرفا بإسقاط الألف.

قال الإمام المقرئ أحمد الطيبيّ مبيناً عدد حروف الهجاء في منظومته المسمّاة: المفيد في التجويد:

---

١ -المقدّمة فيما يجب على قارئ القرءان أن يعلمه: لابن الجزريّ ص:١٤،١٣

٢ - أحكام قراءة القرءان، ص: ٦٠٤٩. غاية المريد، ص: ١١٨-١٢٢ باختصار وتصرف.

٣ -وهذه الحروف هي المسمّاة الحروف الهجائيّة، وهي الّتي رتّبها الإمام نصر بن عاصم اللّيثيّ ترتيبها الْمَعْرُوف الْآن، وَكَانَ فَقِيها عَالما بِالْعَرَبِيَّةِ من قدماء التَّابِعين، وَأخذ عَنهُ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء، قد توفّى سنة مَاتَ سنة تسع وَثَمَانِينَ هـ، فرتّبها من حيث تشابهها في الخطّ، ونقطها؛ ليميّز بين المتماثلات، وهي تسعة وعشرون حرفا من حيث نطقها، وأمّا من حيث كتابتها فهي ثمان وعشرون حرفا؛ لأنّ الهمزة لم تضع لها العرب صورة، بل تستعار لها صورة غيرها، تكتب تارة على صورة الألف، وتارة على صورة الواو، وتارة على صورة الياء، وتارة تكتب على السّطر كأنّها رأس عين لكونها أقرب الحروف إليها، وهذه الحروف الأخيرة الثمانية وعشرون هي المسمّاة الأحرف الأبجديّة، ووقع اختلاف بين المشارقة، والمغاربة في ترتيب الحروف، كاختلافهم في الترتيب الأبجديّ، فترتيب أبجد عند المشارقة: أَبْجَدْ هَوَّزْ حُطِّي كَلَمُنْ سعْفَصْ قَرَشَتْ ثخذ ضظغ. وأما ترتيبها عند المغاربة فهو أبجد هوّز حطّي كلمن صعفض قرست ثخذ ظغش، ومشى الإمام الشّاطبيّ على ترتيب المغاربة في رموزه في حرز الأمانيّ، وتبعه ابن الجزريّ في طيّبة النشر، وأمّا التّرتيب المشهور عندنا في ترتيب حروف الهجاء: فهو ترتيب المشارقة، وهو: أب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و لا ى، وأما ترتيبها عند المغاربة فهو أب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و لا ي. انظر المعجم الوسيط: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة/ (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)/ الناشر: دار الدعوة./ ١/١/ بتصرف.

وعدّة الحروف للهجاء تسع وعشرون بلا امتراء

أوّلها– الهمز لكن سمّيت بألف مجازا إذ قد صوّرت

بها في الابتداء حتماً وهي في سواه بالواو ويا وألفِ

ودون صورة فما للهمزة مميّز يخصّها من صورة

بل يستعيرون لها صورة ما مرّ لتخفيف إليه علما

والألف: المد الذي ينشأ من إشباع فتحة ك من صافى أمن

فلفظها مفردة ممتنع ولم تكن في الابتداء تقع

إذ تلزم السكون والفتح لما تليه فاحتاجت لحرف قُدّما

فاختيرت اللام وقالوا: لام ألف أي لفظها بهذه اللام عرف

إذ قد توصّلوا للام سَكنت أي لام أل بألف تحرّكت

أي همزة فعكسوا ذا في الألف مع أنّ لا حرف له معنى ألف

فمن يكن عن ألف سئلا بأن يبين لفظها يقول: لا .[1]

---

١ –منظومة المفيد في علم التجويد٢،١.

المبحث الرابع: بيان عدد الحروف الفرعية

قد ذكرنا الحروف الأصلية في المبحث السابق، وسنذكر في هذا المبحث الحروف الفرعية، فهي التي تتردَّد بين حرفين؛ وسمّيت فرعيّة؛ لأنّها كأنّها تفرّعت من تلك الحروف الأصليّة؛ لكونها متردّدة بين حرفين منها، وعددها الّذي اخترنا أن نذكره أربعة يتّضح تردّدها بين حرفين، وكلّ حرف منها كأنّه مركّب من حرفين من الحروف السّابقة، ومتردّد بينهما.

أولها– الهمزة المسهلة عند بعض القرّاء، وهي تكون بين الألف، والهمزة إذا كانت مفتوحة، وبين الواو، والهمزة إذا كانت مضمومة، وبين الياء، والهمزة إذا كانت مكسورة.

وثانيها– الألف الممالة، وهي بين الألف، والياء.

وثالثها– الصاد المشمّة صوت الزاي في نحو:(صراط) في قراءة حمزة، وهي بين الصّاد، والزّاي.

ورابعها– الياء المشمّة صوت الواو في نحو:(قيل) في قراءة الكسائي، وهشام ورويس، وهي بين الياء، والواو. فهي أربعة بالاختصار، وسبعة بالبسط؛ لأن الهمزة المسهلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولها– الهمزة المسهلة بينها، وبين الألف .

وثانيها– الهمزة المسهلة بينها، وبين الواو.

وثالثها– الهمزة المسهلة بينها، وبين الياء. وكذلك تنقسم الألف الممالة إلى قسمين:

أولهما– ألف ممالة إمالة كبرى.

وثانيهما– ألف ممالة إمالة صغرى.

فتلك خمسة، فإذا أضفت إليها الصاد المشمة صوت الزاي، والياء المشمة صوت الواو يكون الحاصل سبعة، وهذه هي الحروف الفرعية على الصحيح.

وذكر بعض المتأخّرين حروفا أخرى، وسموّها فرعيّة، وهي الألف المفخّمة، واللام المغلّظة، والنّون، والميم في غير حالة إظهارهما، لكن الظّاهر للمتأمّل أدنى تأمّل أنّ هذه الحروف الأربعة ليست حروفا فرعيّة متردّدة بين الحرفين من الحروف الأصليّة، بل هي نفس الحروف الأصليّة لم تتغيّر، إنّما تغيّرت صفاتها العرضية، فمثلا: اتّصفت الألف بالتّرقيق إذا وقعت بعد مرقّق كما أنّها

اتّصفت بالتّفخيم إذا وقعت بعد مفخم، وكذلك غلّظت اللّام عند وجود أسباب تغليظها، ورقّقت تارة أخرى عند فقد أسباب التفخيم،

وكذا النّون السّاكنة اتّصفت بالإظهار إذا وقع بعدها حرف من حروف الإظهار، واتّصفت بالإخفاء إذا وقع بعدها حرف من حروف الإخفاء، وبالإدغام إذا وقع بعدها حرف من حروف يرملون، وكذاك الميم السّاكنة توصف بالإخفاء إذا وقع بعدها باء، وتوصف بالإدغام إذا وقع بعدها ميم أخرى كما أنّها توصف بالإظهار إذا وقع بعدها حرف من بقية الحروف الهجائيّة سوى الألف . فالحاصل: أنّ هذه الحروف الأربعة لها أحوال مختلفة من حيث التّرقيق، والتّفخيم، والإظهار، والإدغام، والإخفاء، وهي كالرّاء؛ لأنّها اتّصفت بالتّفخيم عند عدم أسباب ترقيقها كما أنّها توصف بالتّرقيق عند وجود أسبابه، وأحيانا توصف بجواز الوجهين، ومع تغيّر أحوالها، واختلاف صفاتها لم يقل أحد: إنّها من الحروف الفرعيّة، فجعل هذه الحروف الأربعة حروفا فرعيّة متردّدة بين حرفين مثل الأربعة السّابقة هو أمر يخالف الواقع، ولا دليل له؛ ولذا قال الشّيخ الضّباع شيخ القرّاء، والمقارئ بالدّيار المصريّة في اللّام المفخّمة، والنّون، والميم المخفاتين: ((والتّحقيق: عدم عدّهنّ من الفرعيّة))[1]. وأقول: إن التحقيق أيضا عدم عدّ الألف المفخّمة من الحروف الفرعيّة؛ لأنّ هذه الحروف الأربعة ليست حروفا فرعيّة مترددة بين حرفين من الحروف الأصلية السابقة، إنّما هي حروف أصلية تعاقبت عليها الصّفات العرضيّة، فافهمه جيّدا[2] واللّه أعلم.

---

١ – انظر سمير الطّالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: للشّيخ الضّباع ص:١٠١،تحقيق محمّدعلي خلف الحسينيّ شيخ القرّاء، والمقارئ بالديار المصريّة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ٢٠٠٩ م، الناشر: دارالصّحابة للتّراث بطنطا.

٢ - ولم يذكر بعض الكاتبين المعاصرين إلا الأربعة الأولى التي ذكرناها، وهو الصواب، والله أعلم. انظر صفحات في علوم القراءات/: د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي١/٢٠٩/الناشر: المكتبة الأمدادية/الطبعة: الأولى– ١٤١٥ هـ.

المبحث الخامس: بيان الأسنان للإنسان

مرّ بنا في مبحث مخارج الحروف ذكر بعض الأسنان في بعض المخارج، وهذا يدلنا على أهمية تعلّم الأسنان؛ فلذا نذكر في هذا المبحث عددها. فأسنان أكثر الأشخاص وغالبهم: اثنان وثلاثون، وهي أربعة أقسام: الثنايا، والرباعيات، والأنياب، والأضراس. أمّا الثنايا فهي الأسنان المتقدمة الأربعة، اثنتان من فوق واثنتان من تحت. وأمّا الرباعيات بفتح الراء، وتخفيف الياء فهي الأربعة خلف الثنايا. أمّا الأنياب فهي الأربعة التي خلف الرباعيات. وأما الأضراس فهي عشرون، من كل جانب عشرة، وهي ثلاثة أقسام: أولها: الضواحك، وهي أربعة من الجانبين، اثنان من فوق لكل جانب واحد، وكذا اثنان من تحت. وثانيها: الطواحين وهي ثنتا عشرة خلف الضواحك، ستة من فوق في كل جانب ثلاثة، وستة من تحت كذلك. وثالثها: النواجذ بالذال المعجمة، من كل جانب اثنتان، واحدة من أعلى، وأخرى من أسفل، ومجموعها أربعة.

وقد نظمها–أي تلك الأسنان– بعضهم فقال:

وعِدة الأسنان للإنسانِ　　كل ثلاثون يليها اثنانِ

منها الثنايا أربع وأربع　　هن الرباعيات فيما يسمع

وسمِّ بالأنياب منها أربعا　　وأربعاً ضواحكاً لِمَنْ وعى

وعِدة الرحى منها اثنا عشر　　ثلاثة في كلِّ شقٍّ قد ظهر

وأربع نواجذ أقصى الفمِ　　وهي بذال إنْ سُئلت معجمِ[1].

---

١ – نهاية القول المفيد: للشيخ محمد، ص: ٣٩–٤٠.

والمستعمل في المخارج من هذه الأسنان: ثمانية عشر سناً، وهي الستة عشر من الفك العُلويّ، والثنيتان السفليَّتان في حروف الصفير. ويتوقف فهم مخارج الحروف على فهم دراسة المخارج في اللسان، وعلى معرفة أسماء الأسنان داخل الفم.(١).

المبحث السادس: بيان الفرق بين أسماء الحروف، ومسمياتها

إنّ كل حرف من الحروف له اسم، ومسمّى–وهو الّذي يدلّ عليه الاسم، وله كيفية نطق مخصوصة، فلابدّ من المحافظة على ذلك، وبعض أسماء الحروف يجوز فيه القصر، والمد، وهي الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والخاء، والرّاء، والطّاء، والظّاء، والفاء، والهاء، والياء،

قال الإمام أحمد الطّيبيّ:

والمد والقصر جميعاً رويا في با وتا وثا وحا وخا ويا

ورا وطا وظا وفا وها فزد همزة إن شئتَ ودع إنْ لم تُرد

ولغة القصر بها الذّكر ورد٢ ومن يعدّ الزّاي منها لم يردّ ٣.

فهذه الحروف يجوز في أسمائها المدّ، والقصر،٤ وتقول في تصحيح أسماء الحروف: ألف، وباء، أو با، وتاء، أوتا، وثاء، أو ثا، وجيم، وحاء، أو حا، وخاء، أو خا، ودال، وذال، وراء، أو را، و زاءٌ، أو زا، أو زاي، وسين، وشين، وصاد، وضاد، وطاء، أوطا، وظاء، أوظا، وعين، وغين، وفاء، أوفا، وقاف، وكاف، ولام، وميم، ونون، وهاء، أوها، وواو،

---

(١) الروضة الندية: شرح المقدّمة الجزريّة للشيخ محمود محمد، ص: ١٣-١٤.

٢ -يعني القصر ورد به القرءان، ولم يرد بالمدّ، وإن كان جائزا في اللّغة العربيّة؛ ولذا إذا أردتّ أن تقرأ حروف (حيّ طهر)في فواتح بعض السّور فلابد من قصرها.

٣ -منظومة المفيد في التجويد ص:٣

٤ – وذكر بعض اللّغويّين أنّ الزّاي فيها خمس لغات: وهي زاء بالمدّ كالرّاء، وزا، بالقصر، وزاي بالياء التحتيّة بدل الهمزة، وزى بكسر أوّله، وتشديد الياء التحتيّة، وزي، ونطق الأخير كنطق كي، وقال سيبويه: منهم من يقول: زي، وزاد بعضهم لغة سادسة: وهي(زا)منوّنة. انظر تاج العروس من جواهر القاموس/ ١٥/٥/٣٨/٢٢٩.

ولام ألف[1]، وياء، أو يا. فتلك كيفية النطق بأسماء الحروف الدالة على مسمياتها، فأما مسمياتها فهي: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و لا ى. فمن الناس من لا يعرف الفرق بين أسماء الحروف، ومسمياتها، ومنهم من لا يُحسن تسمية الحروف بأسمائها الصحيحة، فيقول: لان مين جين، ديل، ذيل بدل لام، وجيم، ودال، وذال، ونحوها، فتصحيح أسماء الحروف من التجويد، وذلك يظهر عند النطق بفواتح السور، أو عند إملاء الحروف المجردة، فإذا أردتّ النّطق بالحرف المنفرد نطقا صحيحا بمراعاة مخرجه، وصفاته فسكّنه أوّلا، ثمّ أدخل عليه همزة الوصل بأيّ حركة حرّكت، فحيث ينقطع الصّوت فهو مخرجه، فمثلا مخرج الميم: هو ما بين الشّفتين مع انطباقهما انطباقا كاملا مع ملاحظة صوت أصل الغنّة فيها، فإذا قيل لك بيّن مسمّى هذا الحرف فقل: أم ساكنا، أو م متحركا بأحد الحركات الثلاث، وإذا قيل لك: بيّن اسمه فقل: ميم، وقس على هذا في جميع الحروف، فهذا غاية التوضيح في بيان الفرق بين اسم الحرف، ومسماه.

---

١ -اجتلبت اللّام؛ لتكون سلّما لنطق الألف؛ لأنّه لا يمكن النطق بالألف وحدها؛ لأنّها لا تكون إلّا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا، واحتاجت إلى حرف يتقدّمها، واختيرت اللّام لذلك، كما اختيرت همزة الوصل المكتوبة بصورة الألف؛ لتكون سلّما للنطق بلام التّعريف السّاكنة، كأنّ هذا علاقة التّبادل بينهما، فإذا قال لك قائل: انطق لي بالألف تقول له: لا، كما إذا قال لك :انطق بلام التّعريف السّاكنة تقول :ال.

المبحث السابع: بيان أحوال الحروف باعتبار الحركة، والسكون

فالحرف إمّا أن يكون ساكناً، وإمّا أن يكون متحركاً. فالمتحرك إمّا أن تكون حركته أصلية، وإمّا أن تكون حركته فرعية. فالحركات الأصلية: ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، والفرعية: اثنتان: أولاهما: الحركة الممالة نحو: بشرى، والنار، والكافرين عند من أمال، وسميت فرعية؛ لأنها ليست بكسرة خالصة، ولا فتحة خالصة، فكأنّها متردّدة بينهما، والثانية: الحركة المشمّة في نحو: قيل، وغيض في مذهب من أشمّ، وهي ليست ضمّة خالصة، ولا كسرة خالصة، وهي مركّبة بينهما، لكن جزء الضمّة أقلّ، ومقدّم، وجزء الكسرة أكثر، وهو المؤخّر١، فهذه الحركات الأصليّة فلا بد من تحقيقها، وعدم مزج بعضها ببعض،

فقال الطيبي :

والحركات وردت أصليّة ... وهي الثلاث وأتت فرعيّة

وهي التي قبل الذي أُميلا ... وكسرة كضمة كقيلا

وعند نطق الحركات فاحذرا ... نقصاً أو إشباعاً أو أن تغيِّرا

بمزج بعضها بصوت بعضِ ... أو بسكونٍ فهو غير مرضي

فمزج بعضها ببعض إنّما ... يجوز في الفرعي الذي تقدما

وحيث أشبعت فقد ولّدت مد ... ولم يجز إلاّ بحرف انفرد

أعني به هاء الضمير بعد ما ... حرك نحو: إنّه به سما

فتصل الهاء بواو أو بيا ... وصلا إذا محرّك قد وليا

والنقص روم أو هو اختلاس٢ ... وليس كل منهما ينقاس

بل هو مختص كروم الحرف ... إن يكسر أو يضم حال الوقف

---

١ – نهاية القول المفيد في علم التجويد: للشيخ محمد مكي نصر، ص: ٣١.بتصرّف يسير.

٢ –بين الاختلاس، والرّوم قاسم مشترك؛ لأنّ كلّ امنهما تبعيض الحركة، وينشأ من تبعيض الحركة قصر زمنها، وخفض الصّوت، وسرعته، لكن الجزء الباقي من الحركة عند الاختلاس أكثر من الذّاهب، وأمّا في الرّوم فالباقي من الحركة أقلّ من الذّاهب، وهما ممّا لا يضبط إلّا بالمشافهة، لكن الممنوع قصر زمن حركة الحرف عمّا يجاوره من الحروف الأخرى بلا سبب الرّوم، والاختلاس.

والاختلاس في نعما أرنا ونحو بارئكم ولا تأمنا

ولا تعدوا لا يهدِّي إلاّ وهم يخصِّمون فادر الكلا١.

ومن المعلوم أنّ لكلّ حرف حركات ثلاثا بلا خلاف، وأنّ أول نطق المرء حرف محرّك بإحدى الحركات الثلاث، ولا خلاف في هذا، لكن الخلاف في كون الحروف قبل الحركات، أو بعدها، أو أنّ الحروف، والحركات لم يسبق أحدهما الآخر، فقال جماعة: إنّ الحروف قبل الحركات، واستدلوا على ذلك بعلل منها أن الحرف يسكَّن، ويخلوا من الحركة، ثم يتحرك بعد ذلك، فالحركة ثانية؛ والحرف هو الأول بلا خلاف، ومنها أنّ الحرف يقوم بنفسه باعتبار أنه لا يضطر إلى الحركة، وأمّا الحركة فلا تقوم بنفسها، ولابد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرّة إلى الحرف؛ لأنها عرض، ومنها أنّ مِن الحروف ما لا تدخله حركة وهو الألف، وليس ثَمَّ حركة تنفرد بغير حرف، فدلّ ذلك على أنّ الحروف متقدمة على الحركات. وقال قوم: الحروف بعد الحركات، واستدلوا على ذلك بأنّ الحركات إذا أشبعت تولدت الحروف منها نحو: الضمة يتولد منها الواو، والكسرة يتولد منها الياء، والفتحة يتولد منها الألف، فدلّ ذلك على أن الحركات: أصل الحروف.

وقال قوم: الحركات، والحروف لم يسبق أحدهما الآخر كالجسم ، والعرض اللذين لم يسبق أحدهما الآخر.٢.

وأقول: إنّ الراجح من تلك المذاهب في نظري: المذهب الأول؛ لأنك إذا أردت الابتداء بنطق كلمة أولها ساكن فلا بد من اجتلاب همزة الوصل مع حركة مناسبة؛ لأنّه لا يمكن الابتداء بالسّاكن،ولا بالمشدّد، قال الطّيبيّ:

والبدء بالتّشديد غير ممكن ولا بما خفّف من مسكّن.

---

١ –منظومة المفيد في التجويد ص:٦

٢ –انظر التمهيد في علم التجويد: للإمام ابن الجزري، ص: ٤٣–٤٤.

وإذا أردت الوقف على آخر كلمة متحركة فالأصل أن يكون بالإسكان طلباً للاستراحة، فبهذا يتبيّن أنّ الحرف يكون ساكناً تارةً ، ويكون متحركاً تارةً أخرى، وذلك مِمَّا يدلنا على أن الحروف قبل الحركات، فأما السكون، والحركة عارضان للحرف متعاقبان عليه؛

ولذا عدّهما علماء التجويد من الصفات العرضية، ولا شكّ أنّ الصفة العرضية بعد موصوفها لا قبله، فتحصّل من ذلك أن كل حرف من الحروف الهجائية أحواله أربعة إلاّ الألف؛ لأنه إمّا ساكن، وإمّا متحرك بإحدى الحركات الثلاث، فالمجموع أربعة، لكن الألف لا يدخل في هذا العموم؛ لأنه لا يكون إلاّ ساكناً، فيكون مجموع أحوال الحروف الهجائية: مائة وثلاثة عشر (١١٣) بضرب أربعة في ثمانية وعشرين، مع إضافة حالة الألف إليها، فالمجموع: كما ذكرناه.

قال الإمام الطّيبي مشيراً إلى ما ذكرناه من أحوال الحروف المذكورة:

وكل حرف واحد إلا الألف أحواله أربعة بها وصف.

ساكن، أومتحرك بفتحة أوكسرة تكون، أو بفتحة.

مثاله:بَ بِ بُ إب للباءِ وقس على ذا سائر الهجاء.

المبحث الثامن: بيان ألقاب الحروف

إنّ ألقاب الحروف: عشرة، لقّبها بها الخليل بن أحمد. فهذه الألقاب مأخوذة من أسماء مواضع الحروف، ونُسب كل حرف إلى مكان خروجه، وهي هذه: أولها جوفية، وثانيها هوائية، وثالثها حلقية، ورابعها لَهَوية، وخامسها شجرية، وسادسها أسَلية، وسابعها نِطَعية، وثامنها لثوية، وتاسعها ذَلقية، وعاشرها شفوية أو شفهية، فهاك تفصيل الألقاب وبيان حروفها.

فالجوفيّة: هي أحرف المد، سُمِّيَتْ بالجوفية؛ لخروجها من الجوف، وسُمِّيَتْ أيضاً بالهوائية؛ لأنها تنتهي بانقطاع هواء الفم. وكذا تُسمَّى بحروف المد؛ لامتداد الصوت في يسر عند النطق بها. كما أنها تُسمَّى بحروف العلة؛ لتأوّه العليل أي المريض بها، لكن المشهور تسميتها باللقبين الأولين.

والحلقيّة: هي حروف الحلق الستة المشهورة، أربعة منها مهملة واثنان معجمان. فالمهملة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، أمّا المعجمان: فهما الغين، والخاء. يمكن أن يزاد عليها حرف سابع وهو الألف عند من أسقط مخرج الجوف كالشاطبي.

أمَّا اللهويتان: ويقال: اللهويان: القاف والكاف. سُمِّيا بهذا؛ لخروجهما من اللَّهاة، وهي اللّحمة الحمراء المُتَدَلية من أعلى الفم في أول الحلق، وآخر الفم أي أقصاه.

أمّا الشجَرية: فهي ثلاثة: الجيم، والشين، والياء غير المدية، سُمِّيَتْ بذلك؛ لخروجها من شَجَر الفم وهو منفتح ما بين اللحيين. وقيل: هو ما بين وسط اللسان، وما يقابله من الحنك الأعلى، ويُزاد عليها الضاد، وهي من الحروف الشجرية الثلاثة المذكورة؛ وهي عند الخليل تخرج من مخرج الجيم، والشّين؛ لأنّه قال: ثم الجيم، والشين، والضاد في حيِّز واحد، أي ناحية واحدة، ثمّ قال: والجيم، والشِّين، والضاد شّجْريّة؛ لأنّ مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم يعني مفتحه.[1] أمّا الأسلية: فهي حروف الصفير: الصاد، والزاي، والسين، سُمِّيَتْ بذلك لخروجها من أسلة اللسان، أي ما دقّ منه، وهو طرفه.

أمّا النطعية: فهي ثلاثة حروف: الطاء، والدال، والتاء، سُمِّيَتْ بذلك لخروجها من اللثة المجاورة لنطع الفم، أي جلد غار الحنك، وهو سقفه.

---

١ -انظر كتاب العين ١/٢١٤.

أمّا اللثوية: فهي ثلاثة أحرف: الظاء، والذال، والثاء، سُمِّيَتْ بذلك؛ لمجاورة مخرجها اللثة، وهي اللحم المركب فيه الأسنان.

أمّا الذلقية: فهي ثلاثة أحرف: اللام، والنون، والراء، سُمِّيَتْ بذلك؛ لخروجها من ذلق اللسان، وهو منتهى طرفه. أمّا الشفوية: فهي أربعة أحرف: الفاء، والواو غير المدية، والباء، والميم، سُمِّيَتْ بذلك لخروجها من الشفتين، لكن يشترك في الميم مع الشفتين الخيشوم؛ لأن الغنة التي هي جزء من الميم تخرج من الخيشوم، وقد نظم العلّامة الشيخ عثمان سليمان مراد–رحمه الله– بقوله:

ألقابهن عشرة جلية	فأحرف الجوف اسمها جوفية
وأحرف الحلق اسمها حلقية	والقاف والكاف هما لهوية
والجيم والشين ويا شجرية	والطاء والدال وتا نطعية
والظاء، والذال، وثا لثوية	واللام والنون ورا ذلقية
وأحرف الصفير قل أسلية	وأحرف الشفاه قل شفوية
أما الهوائية يا صديقي	فهي حروف الجوف بالتحقيق.[1]

[1] – السلسبيل الشافي٢٨.

ملخّص الفصل الثاني:

١-مخارج الحروف أهمّ أحكام التجويد، واختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال على المشهور.

٢- المختار من تلك الأقوال: أنّها سبعة عشر، وهي ترجع إلى خمسة مخارج رئيسيّة تسمّى المخارج العامّة.

٣-عدد الحروف الأصليّة تسعة وعشرون نطقا، وثمان وعشرون كتابة.

٤-الحروف الفرعيّة أربعة.

٥-الحركات الأصليّة ثلاث، والفرعيّة اثنان.

٦-لكلّ حرف من الحروف له أربعة أحوال ماعدا الألف.

٧-مجموع أحوال الحروف الهجائية: مائة وثلاثة عشر.

٨-وكل حرف من حروف الهجاء له اسم، ومسمّى، وكيفية نطق مخصوصة.

٩-من الحروف ما يجوز مدّه، وقصره، ومنهاما لا يجوز فيه سوى القصر.

١٠-للإنسان اثنان وثلاثون سنّا، فمعرفتها لها علاقة بمعرفة المخارج.

١١-ألقاب الحروف عشرة.

الفصل الثالث: في صفات الحروف

تعتبر فصل صفات الحروف أهمّ فصول أحكام التجويد بعد فصل المخارج، وهو في المرتبة الثانية في الأهمية؛ لأنّ إتقان مخرج الحرف، وصفته أساس التجويد، ولا يمكن بناء بيت إلّا بعد إحكام أساسه، وإتقانه،وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الصفة، وبيان فوائدها.

المبحث الثاني: في تقسيم الصفات إلى لازمة، وعارضة.

المبحث الثالث: في تقسيم الصفات اللازمة، وتفسيرها، وبيان حروفها.

المبحث الرابع: في تقسيم الصّفات إلى قوية، وضعيفة.

المبحث الخامس: في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرج، والصفة.

المبحث الأول: في تعريف الصفة، وبيان فوائدها

تعريف الصفة، وبيان الفرق بينها، وبين الصوت، والنفس، والحرف:

الصفة: هي لغةً: ما قام بالشيء من المعاني كالعلم، والجهل، والبياض، والسواد، واصطلاحاً: كيفية يوصف بها الحرف عند حلوله في مخرجه، فبالمخرج يعرف مقدار الحرف وبالصفة تعرف كيفيته؛ لأن المخرج للحرف كالميزان، والصفة كالناقد.

فالهواء الخارج من داخل الرئة–وهي مخارج النفس ومجاريه–[1]إن خرج بلا تصادم جسمين يسمّى نفسا، وإن عرض له تموّج يسمع بسبب تصادم جسمين[2] يُسمى صوتاً، وإن اعتمد ذلك الصّوت على مخرج محقق، أو مقدر يسمى حرفاً،

وإن عرض للحرف كيفيات أُخر بسبب جري الصوت، وعدمه، وقوة الاعتماد على المخرج، وعدمها، وجريان النفس، وانحباسه تسمى تلك الكيفيات صفات، فقد اتّضح لك الفرق بين النَفَس، والصوت، والحرف، والصفة.

فوائد الصفات: منها تمييز الحروف المشتركة في المخرج؛ لأنّ كل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عنه إلا بالصفة،

وكلّ حرف شارك غيره في الصفة فإنه لا يمتاز عنه إلاّ بالمخرج، ولولا ذلك لا تحدت أصوات الحروف في السمع، فكانت كأصوات البهائم لا تدلُّ على معنىً، ومنها معرفة القوي، والضعيف، ومنها تحسين ألفاظ الحروف المختلفة المخارج.

---

١ – كتاب العين ج:٥،ص:٦٨،.

٢ –ويصحّ أن يقال: إنّ الصّوت: هو الهواء الخارج من الرئتين المتوّج بسبب تصادم جسمين، أو تباعدهما، أو بالقرع، أو بالقلع، والحرف المتحرّك يخرج بالتّباعد، أو القلع بين طرفي عضو مخرجه، وأمّا السّاكن فهو يخرج بالتّصادم، أو القرع بين طرفي عضو المخرج.

تنبيه:

إنَّ تصادم الجسمين عند إخراج الحرف السّاكن، أو التباعد فيما بين طرفي عضو المخرج لا يوجد الحرف، بل هو سبب وجوده، كما أنّ المطر سبب وجود النبات، ولا يوجده؛ لأنّ الله– سبحانه وتعالى–هو يوجد الحرف عند ذلك التصادم، أو التباعد، وهو الّذي يوجد النبات عند نزول المطر. رُوي أنَّ الإمام أبا حنيفة – رحمه الله تعالى – ناظَر معتزلياً فقال: قل: با، فقال: با، ثم قال: قل: حا، فقال: حا، فقال: بيِّن مخرجهما، فبيَّنهما، فقال: إنْ كنتَ خالقاً فعلك فأخرِج الباء مِن مخرج الحاء، فبُهت المعتزلي.(١)

فأقول: إنَّ هذه القصة تبيِّن لنا أنَّ النَفَس، والصوت، والحرف، والصفة المذكورة آنفاً من مخلوق الله– تعالى– كسائر أفعال العبد، وأحواله؛ لأنَّ إرادة العبد، وفعله ينقادان لإرادة الله الأزلية، وقدرته، ولا تأثير لفعل العبد، بل التأثير من إيجاد اللّه–تعالى– فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وهذا لا ينافي أنّ العبد مخيّر فليس مجبورا؛ لأنّ اللّه–سبحانه وتعالى–أعطاه الاستطاعة الّتي قبل الفعل، وهي سلامة الأعضاء، والآلات، وأعطاه حرّيّة الاختيار؛ فليس مكرها؛ ولذا كلّف.

---

(١) انظر نهاية القول المفيد في علم التجويد: للشيخ محمد مكي نصر، ص: ٤١-٤٣.

المبحث الثاني: في تقسيم الصفات إلى لازمة، وعارضة:

تنقسم الصفات إلى ذاتية وعرضية، فالأولى: هي اللازمة للحرف، بمعنى أنها لا تفارق ذات الحرف، ولذا سُمِّيت ذاتية، وأما العرضية: فهي التي تلحق الحرف أحياناً وتفارقه أحياناً أخرى، وهي إحدى عشر صفة، وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، والتفخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والسكت، والحركة، والسكون، وأشار إليها بعضهم بقوله:

إظهار إدغام وقلب وكذا إخفا وتفخيم ورق أخذا

والمد والقصر مع التحرك وأيضاً السكون والسكت حكى(١)

وسيأتي الكلام عليها على هذا الترتيب بعد ذكر الصفات اللازمة إلاّ ما سبق ذكره في الفصل الماضي، وهو السكون، والحركة فلا حاجة إلى إعادته بعد. أما الصفات اللازمة فهي عشرون صفة على المشهور، وهي الجهر، والهمس، والشدة، والتوسط، والرخاوة، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والانفتاح، والإذلاق، والإصمات، والصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والخفاء، والغنة. وربما يذكر بعضهم أن هذه الصفات سبعة عشر بقطع النظر عن الخفاء، والغنة ، وجعل التوسط مع الشدة ، أو الرخاوة صفة واحدة، لكن الحقيقة تخالف ذلك؛ لأن الخفاء ، والغنة من الصفات اللازمة فلا داعي إلى إهمالهما، وأنّ التوسط صفة لها معناها، وحروفها كغيرها من الصفات المتضادة، فلا موجب لحرمانها من العدّ؛ لأنّ العلاقة التي بينها، وبين غيرها لا تؤدي إلى ذلك.

---

(١) غاية المريد: للشيخ عطية قابل نصر، ص: ١٢٩.

المبحث الثالث: في تقسيم الصفات اللازمة، وتفسير معانيها، وحروفها:

تنقسم الصفات اللازمة إلى قسمين: أولهما: قسم له ضد، وثانيهما: قسم لا ضد له. فالقسم الأول: إحدى عشرة صفة: وهي الجهر، والهمس، والشدة، والتوسط، والرخاوة، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والانفتاح، والإذلاق، والإصمات، و تسمى هذ الصفات متضادة؛

لأن الهمس ضد الجهر، وأن الشدة ضد الرخاوة، وأما التوسط فهو بين الشدة، والرخاوة، وأن الاستعلاء ضد الاستفال، وأن الانفتاح، ضد الإطباق، وأن الإصمات، ضد الإذلاق.

فالقسم الثاني: تسعة، وهي: الصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والخفاء، والغنة، فالمجموع: عشرون صفة، فغاية ما يمكن أن يجتمع في الحرف من هذه الصفات سبع صفات. وأقلّ ما يجتمع في الحرف من هذه الصفات خمس.

١- الهمس معناه لغةً: الخفاء، واصطلاحاً: جريان النَفَس عند النطق بالحروف لضعف الاعتماد على مخرجه، وحروفه: عشرة جمعها ابن الجزري في قوله: "مهموسها: فحثه شخص سكت..."، وهي الفاء، والحاء ، والثاء، والهاء، والشين، والخاء، والصاد، والسين، والكاف، والتاء.١.

٢- الجهر معناه لغةً: الظهور، والإعلان، واصطلاحاً: انحباس جريان النَفَس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على مخرجه.٢، وحروفه: واحد وعشرون حرفاً وهي الباقية بعد حروف الهمس، وهي: الهمزة، والباء، والجيم، والدال، والذال، والراء، والزاي، والضاد، والطاء، والظاء، والعين،

---

١ - وَمَعْنَى الْمَهْمُوسِ: أَنه حَرْفٌ لَانَ فِي مَخْرَجِهِ دُونَ الْمَجْهُورِ، وَجَرَى مَعَهُ النَّفَسُ، فَكَانَ دُونَ الْمَجْهُورِ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ. انظر لسان العرب: لابن منظورج:٣،ص:٣/ فلا بدّ من إظهار همسها؛ وهي تحتاج إلى زمن أكثر من زمن غير المهموسة، وذلك عند سكونها، أمّا عند التحرّك فجميع الحروف تستوي في الزّمن، نحو: كتب، ختم، فزمن نطق كلّ حرف من هذه الحروف السّتة يساوي زمن نطق الآخر، سواء المهموس، والمجهور؛ لأنّ صّفة الهمس، والجهر أظهر في حال سكون الحرف منها في حال تحرّكه، وهذا من دقائق علم التّجويد؛ ولذا يستغرب بعض النّاس إظهار الهمس في هذه الحروف، وينبغي أن يعلم أنّ بدء أصوات جميع الحروف جهريّ في القراءة الجهريّة، وبعد ذلك يستمرّ جريان الصّوت في الحروف المجهورة، كما ينحبس جريانه في الحروف المهموسة.

٢ - ويقال: أنّ الصّوت المجهور: هو صَوت يتذبذب مَعَه الوتران الصوتيان فِي الحنجرة، انظر المعجم الوسيط: تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ ج:١،ص:١٤٣.

والغين، والقاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والياء، والألف، والواو المدية، والياء المدية، وبعض هذه الحروف أقوى من بعض في الجهر، وذلك على قدر ما في الحرف من صفات القوة، فالطاء أقوى من الدال وإن اشتركتا في صفة الجهر؛ لأنّ الطاء تنفرد بالإطباق والاستعلاء، وتوضيح الهمس، والجهر: أنّك إذا نطقت مثلاً: بالذال المعجمة، أو الغين المعجمة تسمع الصّوت يجري معهما، ولا يجري معهما النّفس، وإذا نطقت بالحاء المهملة، أو الخاء المعجمة تجد أنّ النفس يجري معهما، ولا يجري معهما صوت.

٣- الشدة معناها لغةً: القوة، واصطلاحاً: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف؛ لكمال قوة الاعتماد على مخرجه؛ ولانقفال المخرج انقفالا تاما. وحروفها: ثمانية، جمعها ابن الجزري في قوله: (شديدها لفظ أجد قط بكت)، وهي: الهمزة، والجيم، والدال المهملة، والقاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والكاف، والتاء المثناة من فوق، وهذه الحروف مختلفة في القوة، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق، فذلك غاية القوة كالطاء.

٤- التوسط معناه لغةً: الاعتدال، واصطلاحاً: اعتدال الصوت، وتوسطه عند النطق بالحرف بين الجريان، والانحباس، وحروفه: خمسة جمعها ابن الجزري في قوله: (وبين رخوٍ والشديد لن عمر)، وهي اللام، والنون، والعين، والميم، والراء، وتسمى هذه الحروف البينية، سميت بذلك؛ لعدم كمال انحباس الصوت كانحباسه في حروف الشدة وعدم كمال جريانه كما في حروف الرخاوة بل الصوت في حالة متوسطة بين كمال الانحباس وكمال الجريان، فهي بين الشدة، والرخاوة.

٥- الرخاوة معناها لغةً: اللين، واصطلاحاً: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على مخرجه، ولعدم انقفال المخرج، وهي ضد الشدة، والتوسط، وحروفها: ثمانية عشر حرفاً وهي الباقية بعد حروف الشدة والتوسط، وهي: الثاء، والحاء، والخاء، والذال المعجمتان، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء، والألف، والواو المدية، والياء المدية.

وتوضيح الشدّة، والتّوسّط، والرّخاوة: أنّ الحرف الّذي ينحبس صوته، ونفسه بالكلية فهو من الحروف الشديدة المجهورة، نحو: أب، وأج، وأق، وأط، وأد، والّذي يجرى صوته فهو من حروف الرّخو، نحو: أو، وأي،[1]، وإن توسّط صوته بين كمال الانحباس، وكمال الجريان فهو من الحروف البينيّة، نحو: أع، وأل، فهذه ثلاثة أنواع، فإن قيل: إنّ الكاف، والتاء من حروف الهمس، والشدة، وإن بين الهمس، والشدة تناقضاً؛ لأنّ الهمس جريان النفس وهو يستلزم جريان الصوت وأنّ الشدة: احتباس الصوت وهو يستلزم احتباس النَفَس، فالجواب: أنّ الشدة في وقت متقدم كما أن اعتبار الهمس في وقت متأخر، وشرط التناقض: اتّحاد الزمن للمتناقضين، وقد اختلف هنا كما ترى فلا تناقض فيهما، ففي كل من الكاف، والتاء صوتان: أولهما قوي وهو الذي يكون احتباسه شدة، وثانيهما ضعيف وهو الذي يكون جريانه همساً، فإنْ قلتَ: إنّ علة القلقلة اجتماع صفة الجهر، والشدة في حروفها؛ لأن الجهر يمنع جريان النفس، وأن الشدة تمنع جري الصوت فإذا امتنع النفس والصوت يتعذر بيان حروفها إلاّ بإتيان القلقلة فيها فلما ذا لم تجعل مع هذه الحروف الخمسة الهمزة؟ فالجواب: أنّ الهمزة اجتمع فيها صفتا الجهر، والشدة كحروف القلقلة مع أنها لم تقلقل؛ لأنّ عادة العلماء جرت بإخراجها بلطافة، ورفق، وعدم تكلُّف في ضغط مخرجها؛ لئلا يظهر صوت يشبه التهوُّع، والسُعلة. فإنْ قلتَ: إنّ في الكاف، والتاء صوتاً زائداً يحدث عند انفتاح مخرجهما بعد حصول شدتهما فلِمَ لَمْ تعدا من حروف القلقلة؟ فالجواب: إنّ ذلك الصوت هو صوت ضعيف مهموس ، وأمّا القلقلة فهي صوت قوي مجهور؛ ولذا لم تعدا من حروف القلقلة.

---

١ – وهذا في الواو، والياء السّاكنتين المفتوح ما قبلهما.

٦- الاستعلاء معناه لغةً: العلو والارتفاع. واصطلاحاً: ارتفاع اللّسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى؛ فيرتفع معه الصوت، ويتجه إلى قبة الحنك الأعلى، أو هو تصعد صوت الحرف عند النطق به إلى غار الحنك الأعلى[١]. وحروفه: سبعة جمعها الإمام ابن الجزري في قوله:((....وسبع علو خصّ ضغط قظ حصر)) وهي: الخاء، والصاد،والضاد، والطاء، والغين، والقاف، والظاء، سميت مستعلية لارتفاع اللّسان بها إلى الحنك الأعلى؛ ولأن صوتها يتصعد إلى قبة الحنك الأعلى عند النطق بها.

٧- الاستفال معناه لغةً: الانخفاض، واصطلاحاً: انخفاض اللسان إلى قاع الفم عند النطق بالحرف، أو هو عدم تصعد الصوت إلى سقف الحنك الأعلى عند النطق بالحرف،[٢] وحروفه: أربعة وعشرون حرفا، وهي الباقية بعد حروف الاستعلاء، وهي: الهمزة، والباء، والتاء، والثاء ، والجيم، والحاء، والدال ، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والعين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء، والألف، والواو المدية، والياء المدية. فالمعتبر في الاستعلاء: إنما هو استعلاء أقصى اللسان سواء استعلى معه بقية اللسان كما في حروف الإطباق، أم لا، كما في الغين، والخاء، والقاف، أمّا حروف وسط اللسان- وهي الجيم، والشين، والياء غير المدية- فيستعلي بها ما بين وسط اللسان إلى مايقابله من الحنك الأعلى ، وأما الكاف فيستعلى بها أسفل أقصى اللسان إلى ما فوقه من الحنك الأعلى؛ فلذلك لم تُعد من الحروف المستعلية وإن وجد فيها استعلاء اللسان؛ لأن استعلاءه في هذه الحروف الأربعة ليس مثل استعلائه بحروف الاستعلاء السبعة.

٨- الإطباق معناه لغةً: الإلصاق، واصطلاحاً: إطباق اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بحروفه بحيث ينحصر الصوت بينهما. وحروفه: أربعة، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء، جمعها الإمام ابن الجزري بقوله:((صاد ضاد طاء ظاء مطبقة....))

---

١ - ويقال أيضا : إن معناه اصطلاحا : اتجاه ضغط صوت الحرف إلى قبة أو سقف أو غار الحنك الأعلى. ثم ينشأ من هذا الاستعلاء التفخيم، وهو لازمه، وبهذا يتبين لك أن الاستعلاء حق الحرف، والتفخيم مستحقه.

٢ - وهو من حق الحرف، والترقيق الناشئ عنه من مستحق الحرف.

لكن بين هذه الحروف تفاوت في هذه الصفة فالطاء المهملة أقواها درجةً في الإطباق، ويليها الضاد فالصاد، أمّا الظاء فهي أضعفها إطباقاً.١

٩- الانفتاح معناه لغةً: الافتراق، واصطلاحاً: تجافي اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بحروفه، وهي سبعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والباء، والتاء، والثاء، والجيم ، والحاء ، والخاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام ، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء، والألف، والواو المدية، والياء المدية،

فالإطباق أبلغ من الاستعلاء وأخص منه، والاستعلاء أعمّ منه؛ إذ يلزم من الإطباق الاستعلاء، فكل مطبق مستعل، وليس كل مستعل مطبقا، فبينهما عموم، وخصوص، فيجتمعان في الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، فكل منها يوصف بالاستعلاء، وبالإطباق معاً، وينفرد الأعم-وهو الاستعلاء-في الخاء والغين، والقاف، فكل منها يوصف بالاستعلاء دون الإطباق، فلا يتحقق الإطباق إلا باستعلاء أقصى اللسان ووسطه، فهو أخص من الاستعلاء، وكذلك الانفتاح أعمّ من الاستفال، فكل مستفل منفتح، ولا عكس؛ لأنّ القاف، والخاء من الحروف المنفتحة، وليست من الحروف المستفلة، فقولنا: في بعض الحروف: مستعلية، أو مستفلة، أو مطبقة، أو منفتحة فيه اختصار؛ لأنّ اللسان هو المستعلي، والمستفل، والمطبق، والمنفتح، وأما الحرف فهو الذي يستعلي، أو يستفل عنده اللسان، واختصر، ونسب ذلك إلى الحرف ، فقيل: مستفل، أو مستعل، أو مطبق، أو منفتح، ومثل هذا الاختصار كثير استعماله في اللغة كما قيل: ليل نائم أي حاصل فيه النوم.(٢)

١٠- الإذلاق معناه لغةً: حدة اللسان، وبلاغته، وطلاقته وقيل: معناه الطرف.

واصطلاحاً: خفة الحرف، وسرعة النطق به؛ لخروجه من ذلق اللسان أي طرفه، أو ذلق الشفة، وحروفه: ستة، جمعها الإمام ابن الجزري في قوله: ....."فرّ من لب" الحروف المذلقة.

---

١ - قال الزبيديّ:((والحُروفُ المطْبَقَةُ أَرْبَعَة: الصّادُ الى الظّاءِ تجْمَعُها أَوَائِل: (صِلْ ضَرِيراً طالَ ظلْمُه). وَمَا سِوَى ذلِك فمَفْتوحٌ غيرُ مُطْبَقٍ، والإطْباقُ: أَن تَرْفَع ظهْرَ لِسانِك إِلى الحَنَك الأَعْلَى مُطْبِقاً لَهُ. انظر تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٦/٥٨. الناشر: دار الهداية.

(٢) نهاية القول المفيد، ص: ٥٥.باختصار،وتصرّف

سميت بذلك؛ لخروج حروفه من طرف اللسان، أو من طرف الشفتين، ويقتضي ذلك أن الواو غير المدية من الحروف المذلقة؛ لخروجها من بين الشفتين، لكن قال بعضهم: إنّ فيها – أي الواو – بعض الثقل حيث تخرج من الشفتين مع انفراج قليل بينهما؛ ولذا لم تعد من الحروف المذلقة.

١١- الإصمات معناه لغةً: المنع، واصطلاحاً: ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به لخروجه بعيداً عن ذلق اللسان والشفة، وعرّفه بعضهم بأنّه: منع انفراد حروفه أصولاً في كلمة تزيد عن ثلاثة أحرف؛ ولذا قيل: إنّ لفظ العَسْجَد –وهو اسم للذهب– عجمي؛ لكونه رباعياً، وليس فيه حرف من الحروف المذلقة، كما عرّفوا الإذلاق المذكور بأنّه: اعتماد الحرف على ذلق اللسان، أو ذلق الشفة أي طرفيهما عند النطق به، لكن هاتان الصفتان لا علاقة لهما في تجويد الحروف، بل هما يتعلّقان بعلم التّصريف الّذي يبحث عن عدد حروف الكلمة، هل هي مجرّدة، أو مزيدة، وليس ذلك مقصودا هنا؛ لأنّ المقصود من ذكر الصفات: بيان ما يطلب من القارئ مراعاته عند النطق بالحروف؛ ومن أجل هذا أهمل ذكرهما بعض المحققين منهم الإمام وليّ الله الشاطبي – رحمه الله تعالى – وذكرناهما كالجزريّ تتميماً للصفات، وإن لم يتعلقا بالتجويد فتلك الصفات المتضادة، ويليها الصفات غير المتضادة.

١- الصفير معناه لغةً: هُوَ زِيَادَة الصَّوْت[١]، واصطلاحاً: هو صوت زائد يشبه الصّفير يخرج من بين الشفتين[٢]، ويخرج مع الحرف، وحروفه: ثلاثة، جمعها الإمام ابن الجزري في قوله:((صفيرها صاد وزاي سين...، .)). وفي هذه الأحرف الثلاثة لأجل صفيرها قوة، وأقواها في ذلك: الصاد للاستعلاء، والإطباق اللذين فيها، ثم الزاي للجهر فيها، ثم السين، وهي أضعفهما لكونها مهموسة، وينبغي الحرص على بيان صفيرها، وصفت هذه الحروف الثلاثة بالصفير؛

---

١ – المحكم في نقط المصاحف: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ) /المحقق: د. عزة حسن،ج:١،ص:٣،الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧،

٢ – والصَّفِير: مِنَ الصَّوْتِ بِالدَّوَابِّ إِذا سُقِيَتْ، صَفَرَ يَصْفِرُ صَفِيراً، وصَفَرَ بِالْحِمَارِ وصَفَّرَ: دَعَاهُ إِلى الْمَاءِ، والصّفير مأخوذ من (صَفَر" صَفيرا صَوّت)انظر لسان العرب/ ج:٤،ص:٤٦٤،بتصرّف يسير.

لأنك تصفر عند اعتمادك على مواضعها، وسميت حروف الصفير؛ لِأَنَّهَا تخرج من بَين الصفحة الداخلية من الثنايا السفلى، وطرف اللِّسَان، فينحصر الصَّوْت هُنَاكَ، وَيَأْتِي كالصفير لمروره في مجرى ضيق، وحقيقة الصفير: أنه هو اللفظ الذي يخرج بقوة مع الريح مما بين الثنايا.[1]

٢- القلقلة معناها لغةً: الاضطراب، والتّحريك، أو هي شدّة الصياح، أوهي شدّة الصّوت، واصطلاحاً: اضطراب الصوت عند النطق بالحرف السّاكن حتى يسمع له نبرة قوية، ويصحّ في تعريفها أن يقال: إنّ القلقلة: هي إخراج الحرف المقلقل ساكنا بالتّباعد، أو بالقلع بين طرفي عضو النّطق دون أن تصاحبه شائبة حركة من الحركات الثّلاث. وحروفها: خمسة، جمعها الإمام ابن الجزري في قوله: قلقلة قطب جد..."، وهي القاف[2]، والطاء، والباء، والجيم، والدال، فللقلقة مراتب، وكيفية، أما مراتبها فأربعة: أقواها: في الساكن سكوناً عارضاً في الوقف المشدد مثل: الحقّ، والحجّ عند الوقف عليهما، ويليه الساكن العارض سكونه في الوقف غير المشدد مثل: خلاق، عذاب، بهيج" ونحوها، ويليه الساكن سكوناً أصلياً مثل: "خلقنا"، وفي هذه المراتب الثلاث نجد أنّ القلقلة قد بلغت صفة الكمال، بمعنى أنها ظاهرة في السمع، وأما المرتبة الرابعة فهي في المحرّك مثل: المتقين"، فلا يوجد فيه إلاّ أصلها كما يوجد في الميم، والنون المتحركتين أصل الغنة فقط، كما قال بعضهم، وتلخّص من ذلك أنّ القلقلة تكون كبرى، وكبيرة، وصغيرة، وصغرى، ويمكن تلخيص مراتبها في مرتبتين:

---

[1] - انظر تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين: لعلي بن محمد بن سالم أبي الحسن النوري الصفاقسي (المتوفى: ١١١٨هـ) / ١/ ٩٢. المحقق: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

٢ - أصل القلقلة: للقاف؛ لأن شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الضغط في القاف أكثر منه في غيرها؛ ولذا قال الإمام الشاطبي-رحمه الله تعالى-: وَأَعْرَفُهُنَّ القَافُ كُلُّ يَعُدُّهَا..... ومعنى قوله: أن القاف هي المشهورة بذلك الوصف لشدة ظهوره فيها كما أشرنا إليه، وأضاف المبرد إلى هذه الحروف الخمسة الكاف، وجعلها دون القاف، لكن المشهور أن الكاف ليست من حروف القلقلة، ومثلها التاء؛ لأن الصوت الذي يظهر منهما بعد إسكانهما صوت ضعيف ، وليس نبرة قوية كالقلقلة. انظر إبراز المعاني/ ١/٧٠٠بتصرف يسير بزيادة.

أوّلهما– كبرى إذا كانت حروفها موقوفا عليها بالسّكون، وسواء كانت مخفّفة، أو مشدّدة، نحو: محيط، والحقّ.

وثانيهما– صغرى إذا كانت حروفها ساكنة سكون أصليّا، نحو: يقبل، وهاتان المرتبتان تؤخذان من قول الإمام ابن الجزريّ–رحمه اللّه تعالى–: (وبيّنن مقلقلا إن سكنا وإن يكن في الوقف كان أبينا. وأمّا المتحرّك فلا تظهر منه قلقلة؛ ولذا لم يذكرها المحقّق ابن الجزريّ، وتبعه الطّيبيّ حيث قال:

وخمسة تسمّى حروف القلقله لكونها إن سكنت مقلقلة

يجمعها(قطب جدّ)فوقّ بها وبالغ مع سكون الوقف

لكن ما أدغم لن يقلقلا لكونه في ما يليه دخلا.

وأمّا كيفيتها فهي: أن تكون ظاهرة، وأن لا تصحبها شائبة الحركة بأن لا تتحرّك الشّفتان بأيّ حركة؛ فإن جعلت هيئة الشّفتين عند القلقلة كهيئتهما عند النطق بالمضموم، أو بالمفتوح، أو بالمكسور فقد حوّلتها إلى الحركة، وذلك لا يصحّ؛ لأنّ القلقلة هي اضطراب صوت الحرف المقلقل السّاكن في مخرجه، أو هي صوت زائد يحدث بسبب القلع، أو التّباعد الحاصل في المخرج، وأمّا الحركة: فهي تتعلّق بالشّفتين من حيث أنّ الفتحة فيها فتح الفم، والضمّة فيها ضمّ الشّفتين، والخفض فيه خفض الشّفة السّفلى، ولا تتمّ الحركات إلا بذلك، فهذا هو الفرق بين الحركة، والقلقلة؛ ولذلك ليست القلقلة قريبة إلى أيّ حركة من الحركات الثّلاث لتنافيهما، وهذا هو الصّحيح الّذي يوافق الواقع، ويناسب طبيعة القلقلة، وتعريفها[1].

٣– اللين معناه لغةً: السهولة، واصطلاحاً: إخراج الحرف من مخرجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان وله حرفان أشار إليهما الإمام ابن الجزري بقوله:

"...واللين واو وياء سكنا وانفتحا قبلهما....."،

وهما الواو، والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما نحو: خوف، وبيت.

---

١ – انظر تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين /ج:١،ص:٣٨. وانظر النشر في قراءات العشر/ ج:١،ص:٢٠٣. وانظر هداية القاري إلى تجويد كلام البارئ ج:١،ص:٨٣.

٤- الانحراف معناه لغةً: الميل والعدول، وأمّا معناه اصطلاحاً: فهو ميل صوت الحرف عند النطق به، وله حرفان: اللام، والراء. وتوضيح صفة الانحراف في هذين الحرفين: أنّ اللّام ينحرف صوتها إلى جانبي طرف اللّسان؛ ليخرج منهما لاعتراض طرف اللّسان طريق خروج الصّوت، وأمّا الرّاء فينحرف صوتها من طرفي اللّسان إلى وسطه، ويكون اللسان متقعرا قليلا، وتوجد بسبب هذا التقعر فرجة صغيرة بين طرف اللسان، والحنك الأعلى؛ ليمر الصوت، ويخرج منها،. وفي الراء أيضا انحراف قليل إلى اللام ؛ ولهذا يجعلها الألثغ لاما.[١]

٥-التكرير معناه لغةً: الإعادة، واصطلاحاً: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، فيتكرر نطق الحرف المنطوق، وله حرف واحد: وهو الراء، ومعنى ذلك: أن الراء عندها قابلية التكرير، لكن الواجب على القارئ أن يجتنب هذا التكرير، وأن يخفيه، وليس معنى إخفائه: أن يبالغ في إلصاق رأس لسانه باللثة العليا إلصاقا كاملا حتى ينقفل المخرج تماما؛

---

[١] - ويصح تعريف الانحراف بأنه: ميل صوت الحرف بسبب اعتراض طرف اللّسان طريق خروجه. ووصف اللام، والراء بالانحراف؛ لأن طرف اللسان عند النطق باللام يلتصق باللثة العليا، فيعترض طريق خروج الصوت؛ فينحرف صوت اللام إلى جانبي طرف اللسان بعد ما ينقسم إلى شعبتين: إحداهما تخرج من إحدى حافتي مستدق اللّسان، والأخرى من الناحية الثانية، وعند النطق بالراء ينحرف الصوت من الجانبين إلى وسط اللسان، ثم بواسطة تقعر اللسان قليلا يحدث شيء يسير من فرجة بين طرف اللسان، والحنك الأعلى؛ ليخرج منها جزء الصوت؛ ولذلك سميا منحرفين، وجعلا بين الرخو، والشدة؛ لأن بعض صوتهما يجري بسبب انحرافهما، ولولا ذلك لكانا من حروف الشدة. قال ابن الجزري في التمهيد: أما اللام فهو حرف من الحروف الرخوة، لكنه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدة...، وأما الراء فهو حرف انحرف عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليها، إلى مخرج اللام، وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسمي منحرفاً لذلك. ، ومن أجل انحرافها إليه يجعلها الألثغ لاماً، و الألثغ: هو الَّذِي لَا يَسْتَطِيع أَن يتَكَلَّم بالراء، وقيل: هو الَّذِي لَا يُتِمُّ رَفْعَ لِسَانه فِي الْكَلَام، وَفِيه ثِقلٌ، وقيلَ: هُوَ الّذِي قَصُرَ لِسانُه عنْ مَوْضِعِ الحَرْفِ؛ وقيل: إن الحرف المنحرف عِنْد أَرْبَاب التصريف : هُوَ اللَّام؛ لِأَن اللِّسَان عِنْد النُّطْق بهَا ينحرف إِلَى دَاخل الحنك، وبعض النحويين لا يصفون بالانحراف سوى اللام. . انظر تهذيب اللغة /ج:٨/ ص: ١٠٤.انظر إبراز المعاني للإمام أبي شامة،ج:١ ص: ٧٥٣-٧٥٤/ الناشر: دار الكتب العلمية. مع تصرف. وانظر أيضا التمهيد في علم التجويد: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف /٩٥. وانظر تاريخ آداب العرب : لمصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ)٨٤/ الناشر: دار الكتاب العربي. وانظر فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد: للمقرئ صفوت محمود سالم/٤٤/ الناشر: دار نور المكتبات، جدة /الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

لأن ذلك يؤدي إلى حصر الصوت بين رأس اللسان، واللثة، وتكون الراء حينئذ شبيهة بالطاء، وهذا خطأ، ولا يجوز؛ ولأنّه يؤدِّي إلى أن تكون الراء من الحروف الشديدة. مع أنها من حروف التوسط، بل معنى إخفائها: أن يقرع ظهر طرف اللسان، ويصطدم بما يليه من الحنك الأعلى مع تقعر اللسان قليلا؛ لتبقى فجوة قليلة يجري منها جزء الصوت ، وبواسطة جريان هذا الصوت القليل يتحقق للراء صفة التوسط. [1]

٦-التفشي معناه لغةً: الانتشار وقيل: الاتساع، واصطلاحاً: انتشار خروج الريح في الفم عند النطق بحرفه، وهو الشين.[2]

١- وينشأ أيضا من انغلاق المخرج حدوث التكرير الممنوع؛ لأن المخرج حينئذ ينفتح قهرا بنزول طرف اللسان قليلا بسبب تأثير ضغط الهواء الخارج من الداخل، ويخرج منه الصوت، ثم بعد خروج الصوت ينقفل المخرج، ثم ينفتح ثانيا بسبب الضغط المذكور، وهكذا يستمر المخرج بين الانقفال، والا نفتاح بواسطة ارتعاد طرف اللسان حتى يحصل عدد من الراءات، فإبقاء فرجة قليلة بسب تقعير اللسان هو الذي يحمي الراء من التكرير المنهي عنه، كما أنه يعطيها صفة البينية لحصول بعض جريان الصوت بوسطة تلك الفرجة. ويصاحب الراء المفخمة تقعر في وسط اللسان، وتضيق في الحلق، بخلاف الراء المرققة، لكن وضع طرف اللسان لا يختلف في الحالين .

٢ -و يصح أن يقال: إنه انتشار صوت الريح عند النطق بالشين من مخرجه حتى يصطدم بالصفحة الداخلية للأسنان العليا، والسفلى، وهو صفة الشين. فهذا التعريف ذكره المحقق الدكتور أيمن سويد رشدي في مسجلاته المرئية والمسموعة: لتلاوة القرءان الحلقة ١٨، وتوضيح ذلك أن صوت الريح ينقسم إلى ثلاثة أجزاء : أولها يتابع طريقه؛ ليخرج إلى خارج الفم، وثانيها يصطدم بالصفحة الداخلية للأسنان العليا، وثالثها يصطدم بالصفحة الداخلية للأسنان السفلى، وهذان الجزءان الأخيران يرجعان إلى الداخل؛ فينتشر صوت الريح في داخل أجزاء الفم.

٧- الاستطالة معناها لغةً: الامتداد، واصطلاحاً: امتداد اللّسان، واندفاعه إلى مقدّم الفم، ولها حرف واحد وهو الضاد، وسمي مستطيلا ؛ لانّه يستطيل إلى مقدّم الفم حتى يتّصل بمخرج اللام. ١.

٨- الخفاء معناه لغةً: الاستتار، واصطلاحاً: خفاء صوت الحرف عند النطق به وحروفه: أربعة وهي حروف المد الثلاثة والهاء يجمعها قولك هاوي، أمّا خفاء حروف المد فلسعة مخرجها وأخفاهن وأوسعهن مخرجا: الألف، ثم الياء، ثم الواو، ولخفائها يجب بيانها قبل الهمز بتطويل مدها خوفاً من سقوطها عند الإسراع لخفائها، وصعوبة الهمز بعدها.

وأما خفاء الهاء فلاجتماع صفات الضعف فيها، فيجب بيان تقوية صوتها بتقوية ضغط مخرجها، ولأجل الخفاء في هذه الأحرف قويت الهاء بالصلة عند وجود شرطها، وقويت حروف المد بأن تمد عند الهمز للعلة السابقة .٢

---

١ -قال ابن الجزريّ: وَالْحَرْفُ الْمُسْتَطِيلُ هُوَ الضَّادُ؛ لأَنَّهُ اسْتَطَالَ عَنِ الْفَمِ-أي في الفم- عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ حَتَّى اتَّصَلَ بِمَخْرَجِ اللَّامِ، وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ بِالْجَهْرِ، وَالْإِطْبَاقِ، وَالِاسْتِعْلَاءِ. انظر النشرج:١،ص:٢٠٥ . ويصحّ أن يقال: إنّ الاستطالة: هي اندفاع اللّسان، وامتداده من مؤخّرة الفم إلى مقدّمته حتّى يلامس رأس الحافة أصول الثّنيتين العليين، وسبب ذلك هو تأثير الهواء الضاغط خلف اللّسان، الذاهب إلى خارج الفم، وهذا كشرح لكلام ابن الجزريّ السابق ، وينبغي أن يعلم أنّ محلّ الاتّكاء: هو ما بين إحدى حافتي اللّسان أو هما، والأضراس العليا، أمّا أصول الثّنايا ورأس اللّسان فبينهما التّلامس، فعلى القارئ أن يحترز من تلامس رأس لسانه أطراف الثّنايا، كالظّاء، ومن الاعتماد على طرف اللّسان؛ لأنّ الضّاد ليس من حروف طرف اللّسان، بل هي من حروف الحافة. فالضّغط، والاتّكاء يكونان على الحافة، وما فوقها من الأضراس العليا، فخلاصة القول: أنّ المناطق الّتي تشترك في العمل عند النطق بالضّاد باعتبار مخرجه، وصفاته هي أربعة:١/ منطقة الاتّكاء: وهي ما بين حافّة اللّسان، والأضراس العليا. فهذا هو مخرجها، ٢/منطقة الاستعلاء: وهي ما بين أقصى اللّسان، وما فوقه من قبّة الحنك الأعلى.٣/ منطقة الإطباق: وهي ما بين وسط اللّسان، وما يحاذيه من الحنك الأعلى.٤/ منطقة التلامس عند الاستطالة: وهي ما بين طرف اللّسان، وأصول الثنيّتين العليين. فلابدّ للقارئ أن يلفظ بها مستعلية مطبقة مستطيلة مفخّمة .

(٢)انظر أحكام قراءة القرءان، ص: ١١٢-١١٤. وغاية المريد، ص: ١٣٩. ونهاية القول المفيد، ص: ٥٩.

٩- الغنة معناها لغةً: صوت في الخيشوم، أو هي أَن يُشْرَبَ الحرفُ صوتَ الْخَيْشُومِ،١، وهو أقصى الأنف٢.

واصطلاحاً: صوت لذيذ مركب في جسم النون، والميم في كل أحوالهما، وهي صفة الميم، والنون، ولها أماكن، ومراتب، ومقدار، وكيفية. أما أماكنها فيمكن تفصيلها فيما يلي:

١- النون الساكنة ، والتنوين في حالة الإدغام مع الغنة.

٢- النون الساكنة، والتنوين في حالة الإقلاب.

٣-النون الساكنة، والتنوين في حالة الإخفاء .

٤-النون المشدّدة .

٥- الميم المشدّدة ..

٦-الميم الساكنة في حالة الإخفاء.

٧-الميم الساكنة في حالة الإدغام .

أمّا مراتبها فهي أربعة:

أولها- عند تشديدهما سواء كانتا متوسّطتين، أو

متطرّفتين، نحو: أمّتكم، من الجنّة، ثم لتسئلن، فهذه أقوى المراتب.

وثانيها- عند إخفائهما مثل: ومن يعتصم بالله، وأنبئهم، من قبل.

وثالثها- عند سكونهما مظهرتين نحو: من هاد، وهم فيها.

ورابعها- عند تحرّكهما نحو: معي، نُري، ونحوهما، فتلك مراتبها، وتكون هذه المراتب مناسبة لمرتبة القراءة: حدرها، أو تدويرها، أو تحقيقها، وأما مقدارها فهو مضبوط بالسّماع، قال بعضهم: إنّ مقدارها حركتان كالمدّ الطّبيعيّ ٣.

---

١ -لسان العرب/ ج:١٣،ص:١١٥.

٢ -الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ ج:٥،ص:١٩١٢.

٣ -هداية القارئ في تجويد كلام البارئ ج:١،ص:١٨٠ ،قال محمّد مكيّ نصر الجريسيّ في ونهاية القول المفيد في علم التجويدص:١٤٧: والّذي نقلناه عن مشائخنا، وعن العلماء المؤلّفين في فنّ التجويد المتقنين أنّ الغنّة: لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمدّ الطّبيعيّ. لكن الأولى: أن يكون تقدير الغنة مضبوطا بالسماع، والمشافهة.

وأمّا كيفيتها فهي تابعة لما بعدها في التفخيم، والترقيق، فإن وقعت قبل مفخم فخمت مثل: "ينطقون، بريح صرصر، وإن وقعت قبل مرقق رققت مثل: "ما ننسخ، فيها عين جارية" وهي عكس الألف كما سيأتي في فصل التفخيم والترقيق.

المبحث الرابع: في بيان تقسيم الصفات إلى قوية، وضعيفة

وقد تكلّم المبحثان السابقان عن انقسام الصفات تارةً إلى ذاتية، وعرضية، وتارةً إلى متضادة، وغيرها، ويتكلم هذا المبحث عن انقسامها إلى قوية، وضعيفة، لكن هذا الانقسام والذي قبله خاص بالصفات اللازمة التي سبق ذكر عدها وتفسيرها، تنقسم الصفات إلى قوية وضعيفة فالقوية: إحدى عشرة صفة وهي الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والغنة، والصفات الضعيفة: ست صفات وهي الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، واللين، والخفاء وهناك صفات لا توصف بقوة، ولا بضعف وهي ثلاثة: الإذلاق، والإصمات، والتوسط، وكذلك تنقسم الحروف الهجائية إلى قوية، وأقوى، ومتوسطة، وضعيفة، وأضعف فتلك خمسة أقسام . فالحروف القوية: هي التي تكون الصفات القوية أكثر فيها من الصفات الضعيفة وعددها ثمانية: الباء، والجيم، والدال، والرّاء، والصاد، والضاد، والظاء، والقاف، وأمّا أقوى الحروف فهو الذي تكون جميع صفاته قوية وذلك لا يوجد إلاّ في حرف واحد وهو الطاء المهملة فقط.

والحروف الضعيفة: هي التي تكون الصفات الضعيفة أكثر فيها من الصفات القوية عكس الحروف القوية، وعددها: عشرة التاء، والخاء، والذال، والزاي، والسين، والشين، والعين، والكاف، والواو والياء غير المديتين،وأمّا أضعف الحروف فهو الذي تكون جميع صفاته ضعيفة، أو تكون الغالبية العظمى من صفاته ضعيفة بحيث يصل عدد صفاته الضعيفة إلى أربع، ومعها صفة قوية واحدة فقط، وهي سبعة: الثاء، والحاء، والهاء، والفاء، وحروف المد الثلاثة، وأما الحروف المتوسطة فهي التي تساوت فيها الصفات الضعيفة، والقوية، وعددها خمسة وهي: الهمزة، والغين، واللام، والميم، والنون، وجعل بعضهم الصفات منقسمة إلى ثلاثة أقسام: قوية، وضعيفة، ومتوسطة، فجعلوا الإصمات، والإذلاق في مرتبة متوسطة بين الضعف، والقوة(١).

---

(١)انظر غاية المريد، ص: ١٤٣-١٤٥. والملخص المفيد، ص: ٩٥.

المبحث الخامس: في بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرج والصفات:

فقد سبق أنّ كل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عنه إلاّ بالصفة، وكل حرف شارك غيره في الصفة فإنه لا يمتاز عنه إلاّ بالمخرج.

فالهمزة، والهاء اشتركتا في المخرج، والانفتاح، والاستفال، لكن انفردت الهمزة عن الهاء بالجهر، والشدة، فلولا الهمس والرخاوة اللذان في الهاء مع شدة الخفاء لكانت همزة، ولولا ضدّاهما اللذان في الهمزة لكانت هاءً.

والعين، والحاء المهملتان اشتركتا في المخرج، والانفتاح، والاستفال، وتنفرد الحاء عن العين بالهمس، والرخاوة، فلولا الجهر، والتوسّط في العين لكانت حاءً، ولولا الهمس، والرخاوة في الحاء لكانت عيناً.

والغين والخاء المعجمتان اشتركتا مخرجاً، ورخاوةً، واستعلاءً، وانفتاحاً، لكن انفردت الخاء عن الغين بالهمس، كما انفردت الغين عن الخاء بالجهر.

والجيم، والشين، والياء اشتركت مخرجاً، وانفتاحاً، واستفالاً، وانفردت الجيم بالشدة، واشتركت مع الياء في الجهر، وانفردت الشين بالهمس، والتفشي، واشتركت مع الياء في الرخاوة.

والضاد، والظاء المعجمتان اشتركتا في الجهر، والرخاوة، والاستعلاء، والإطباق، وانفرد كلّ منهما عن الآخر بالمخرج، ثمّ تنفرد الضاد بالاستطالة.

والطاء والدال، والتاء المثناة الفوقية تشترك في المخرج، والشدة، وتنفرد الطاء بالإطباق، والاستعلاء، والتفخيم، فلولا هذه الثلاثة لكانت دالاً، ولولا أضدادها في التاء لكانت طاء، ولو أعطيت التاء همساً مع بقاء الاستعلاء، والإطباق، والتفخيم لا تصير حرفاً معتداً به، بل تصير لحناً؛ ولذا ينبغي تصفيتها عن الهمس، وتنفرد الدال عن التاء بالجهر فقط، فلولا الجهر لكانت تاءً، ولولا ضدّه في التاء لكانت دالاً. والظاء، والذال، والثاء المثلثة اشتركت مخرجاً، ورخاوةً، وانفردت الظاء بالاستعلاء، والإطباق، والتفخيم، ولولا هذه الثلاثة لكانت ذالاً، ولولا أضدادها في الذال لكانت ظاء، وانفردت الثاء المثلثة عنهما بالهمس، واشتركت مع الذال استفالاً، وانفتاحاً. والصاد، والزاي، والسين اشتركت في المخرج، والرخاوة، والصفير،

وانفردت الصاد عن السين بالإطباق، والاستعلاء، والتفخيم، فلولا هذه الثلاثة لكانت سيناً، ولولا أضدادها في السين لكانت صاداً، وانفردت الصاد عن الزاي بهذه الثلاث، وبالهمس، فلولا هذه الأربع لكانت زاياً، ولولا أضدادها في الزاي لكانت صاداً. وتنفرد السين عن الزاي بالهمس فقط، فلولا الهمس لكانت زاياً، ولولا ضدّه في الزاي لكانت سيناً.(١)، فهذا آخر بيان الفرق بين الحروف المشتركة في المخرج، وفي بعض الصفات

ملخّص الفصل الثالث:

١- معرفة الصفات في المرتبة الثانية بعد معرفة المخارج في الأهميّة.

٢-للصّفات لها فوائد، وبها يحصل التمييز بين الحروف المشتركة في المخرج، كما يحصل التمييز بين الحروف المشتركة في الصفات بالمخارج.

٣-تنقسم الصفات إلى لازمة، وإلى عرضيّة.

٤-مجموع الصفات اللّازمة عشرون.

٥-عدد الصفات العرضيّة إحدى عشر.

٦-فمجموع جميع الصفات: إحدى وثلاثون.

٧-فلكلّ صفة من هذه الصّفات له تعريف لغويّ، وتعريف اصطلاحيّ، وحروف معيّنة.

٨- فغاية ما يمكن أن يجتمع في الحرف من هذه الصفات سبع صفات، وأقلّ ما يجتمع في الحرف من هذه الصفات خمس.

٩-هناك فرق بين النفس، والصّوت، والحرف، والصفة.

١٠-التصادم، أو التباعد في مخرج الحرف ليس يوجد الحرف، بل هو سبب وجوده، كما أنّ المطر سبب وجود النبات.

١١-تنقسم الصفات إلى قويّة، وضعيفة.

---

(١) انظر نهاية القول المفيد في علم التجويد: للعلامة محمد مكي نصر، ص: ٤٥-٦١.

الفصل الرابع: في أحكام النون الساكنة والتنوين

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في الإظهار.

المبحث الثاني: في الإدغام.

المبحث الثالث: في الإقلاب.

المبحث الرابع: في الإخفاء.

تعريف النّون السّاكنة، والتّنوين، وبيان الفرق بينهما:

إنَّ النون الساكنة: حرف مخصوص من أحرف الهجاء التسعة والعشرين، فأمّا الساكنة: فهي العارية عن الحركة، فهي تثبت في اللفظ، والخط، والوصل، والوقف، وتكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، وتكون متوسطة، ومتطرفة، أمّا التنوين فهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظا، ووصلا، وتفارقه خطاً، ووقفاً، فهناك فرق بين النون السّاكنة، والتنوين:

أولها– أنّ النون الساكنة تكون أصلية مثل: أنعمت، وتكون زائدة مثل: فانفلق، و أن التنوين لا يكون إلا زائدا.

وثانيها– أن النون ثابتة في اللفظ، والخط، وأن التنوين ثابت في اللفظ دون الخط.

وثالثها– أنّ النون تكون في الوصل، والوقف، وأن التنوين يكون في الوصل دون الوقف؛ لأنّ المنوّن إذا كان مرفوعا، أو مجرورا يوقف عليه بحذف التنوين، وإذا كان منصوباً يوقف عليه بقلب التنوين ألفاً إلاّ إذا كان هاءُ التأنيث في آخره، فيوقف عليه بحذف التنوين في الأحوال الثلاث كالأول.

ورابعها– أنّ النون تكون في الأسماء، والأفعال، وأن التنوين لا يكون في غير الأسماء.

وخامسها– أنّ النون توجد في وسط الكلمة، وفي آخرها، أمّا التنوين فلا تراه إلاّ في آخرها.(١)

فللنون الساكنة، والتنوين عند التقائهما بحروف الهجاء الثمانية والعشرين أربعة أحكام:

وهي الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، فسيأتي الكلام على كل من هذه الأحكام الأربعة في المباحث الآتية.

---

(١) أحكام قراءة القرءان – للخليل الحصري – ص١٦٧-١٦٨.

المبحث الأول: في الإظهار

فله تعريف، وحروف، وعلّة، ومحل اتفاق، ومحل اختلاف، وانقسام، وصور.

تعريفه: الإظهار :

هو لغة : البيان والإيضاح، واصطلاحاً: إخراج الحرف المظهر –وهو النون الساكنة أو التنوين – من مخرجه من غير غنة كاملة.

حروفه:

ستة وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، وهي مجموعة في كلمات النصف الأخير من البيت الآتي:

من استزاد فقل يا زائداً نظره *** إن غاب عني حبيبي همني خبره(١).

فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الستة بعد النون الساكنة سواء كانا في كلمة واحدة أو في كلمتين أو بعد التنوين، ولا يكونان إلاّ في كلمتين وجب الإظهار وسمي إظهاراً حلقياً؛ لظهور النون الساكنة والتنوين عندها ولخروج حروف الإظهار من الحلق.

علة الإظهار:

بُعد مخرج النون والتنوين من مخرج تلك الحروف الستة؛ لأنهما من طرف اللسان، وتلك الحروف من الحلق.

محل اتفاقه:

هو عند الهمزة، والهاء، والعين، والحاء المهملتين.

محل اختلافه:

عند الغين، والخاء المعجمتين؛ لأنّ أبا جعفر أخفى النون الساكنة، والتنوين عندهما، وعلة الإخفاء عندهما: قربهما من حرفي أقصى اللسان: القاف، والكاف، واستثنى له بعض أهل الأداء من ذلك: { والْمُنْخَنِقَةُ}[٢] و{إِن يَكُنْ غَنِيّاً}[١] و{فَسَيُنْغِضُونَ}[٢] فأظهر النون في هذه المواضع كالجمهور.

---

(١) الوطاءة: للشيخ: عبد الله محمد المهدي، ص:٣٩.

[٢] - سورة المائدة آية:٣.

انقسامه:

هو ينقسم إلى أربعة: إظهار حلقي: وهو المقصود هنا، وإظهار مطلق، وإظهار شفوي، وإظهار قمري. وسيأتي كل من هذه الأقسام الثلاثة فيما بعد.

فحقيقة الإظهار: أن تنطق بالنون الساكنة والتنوين من غير سكت نطقاً واضحاً من غير غنة كاملة.

صوره :

هي ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة؛ لأنّ حرف الإظهار يقع بعد النون الساكنة في كلمة، وفي كلمتين، لكن لا يقع بعد التنوين إلاّ في كلمتين فهذه ثلاثة، فإذا ضربتها في عدد حروف الإظهار الستة يكون الحاصل : ما ذكرته.

مثال إظهار النون الساكنة في كلمة: {يَنْأَوْنَ}، {يَنْهَوْنَ}، {يَنْعِقُ}، {وَتَنْحِتُونَ}، {فَسَيُنْغِضُونَ}، {وَالْمُنْخَنِقَةُ}. ومثال إظهارها في كلمتين: {إِنْ أَنتَ}، {إِنْ هُوَ}، {مِنْ عِلْمٍ}، {مِنْ حَسَنَةٍ}، {مِنْ غِلٍّ}، {مِنْ خَيْرٍ}. مثال إظهار التنوين: {كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ}، {جُرُفٍ هَارٍ}، {وَاسِعٌ عَلِيمٌ}، {عَزِيزٌ حَكِيمٌ}، {حَدِيثٍ غَيْرِهِ}، {نِدَاء خَفِيّاً}.

المبحث الثاني: في الإدغام

فله تعريف، وحروف، وأسباب، وفائدة، وانقسام، وشرط، وصور.

فتعريفه: لغةً:

إدخال الشيء في الشيء، واصطلاحاً: إدخال حرف ساكن في متحرِّك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدَّداً، وقد عرّفه ابن الجزري بقوله: "النطق بالحرفين حرفاً كالثاني مشدَّدا.

حروفه:

هي ستة مجموعة في كلمة "يرملون" وهي الياء، والراء، والميم، واللام، والواو، والنون.

أسبابه:

هي ثلاثة: وهي التماثل، والتقارب، والتجانس. فالتماثل بالنسبة للنون والتقارب بالنسبة لبقية الحروف الخمسة على مذهب الجمهور،

---

[1] - سورة النساء آية:١٣٥.
[2] - سورة الإسراء آية:٥١.

وأما على مذهب الفرّاء الذي يعتبر أنّ مخرج اللام، والنون، والراء: طرف اللسان فالتماثل مع النون، والتقارب مع الميم، والواو، والياء، والتجانس مع اللام ، والراء.

فائدته:

هي التخفيف؛ لأنّ المدغم، والمدغم فيه يكونان حرفاً واحداً مشدَّداً بعد الإدغام والنحاة يشبِّهون الإظهار بمشي المقيّد؛ لأنّ الإنسان إذا نطق بحرف، ثم عاد إلى مثله، أو مقاربه يكون كالراجع إلى حيث فارق، أو إلى قريب من حيث فارق، والإدغام يخالفه بذلك التخفيف.

انقسامه:

ينقسم إلى قسمين:

أولهما– إدغام بغنة.

وثانيهما– إدغام بغير غنة. أمّا الأول: فله حروف أربعة مجموعة في كلمة "ينمو" أو يومن"، فإذا وقع حرف من هذه الحروف الأربعة بعد النون، أو التنوين، أو بعد نون ملحقة بالتنوين في قوله – تعالى–:{وَلِيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ}[1] خاصةً وجب الإدغام مع الغنة.

فالقسم الثاني له حرفان فقط وهما اللام والراء الباقيان من حروف "يرملون"، فإذا وقع حرف من هذين الحرفين بعد النون الساكنة، أو التنوين وجب الإدغام بلا غنة. فسمي إدغام القسم الأول: ناقصاً؛ لذهاب الحرف، وبقاء صفته، وسمي إدغام القسم الثاني كاملاً لذهاب الحرف، وصفته معاً.

شرطه:

يشترط أن لا يقع حرف الإدغام بعد النون في كلمة واحدة، فإن فقد هذا الشرط وجب الإظهار، وسمي إظهاراً مطلقاً، سمي بذلك الاسم لعدم تقييده بحلقي، أو بقمري، أو بشفوي، ولا يكون هذا الإظهار المطلق إلاّ في أربعة كلمات فقط، وهي: {الدُّنْيَا}، و{بُنيَانٌ}، و{قِنْوَانٌ}، و{صِنْوَانٌ}. وسبب هذا الإظهار المطلق في هذه الأمثلة: المحافظة على وضوح المعنى، ومخافة الالتباس بالمضاعف لو أدغم؛ لأنه لا يعرف الفرق بين ما كانت نونه مدغمة في الواو، والياء، وما كان أصله التضعيف، والمراد بالمضاعف: هو ما تكرَّر أحد أصوله كصوّان جمع صوانة – وهو حجر شديد يقدح به– فلو أدغم مثلاً لفظ صنوان لالتبس بصوّان، ولو أدغم بنيان لالتبس

[1] - سورة يوسف آية: ٣٢.

بَيَّانٍ، وهو اسم رجل؛ ولذا وجب إظهارهما مخافة الالتباس المذكور ، ويجب أيضا إظهار بقية الأمثلة محافظة على وضوح المعنى، ولعدم ورود الإدغام فيها.

صوره:

هي اثنتا عشرة، ثمانية للإدغام الناقص حاصلة من ضرب اثنين في أربعة، وللقسم الثاني أربعة حاصلة من ضرب اثنين في اثنين. مثال الأول: {وَمَن يُطِعِ اللَّهَ}، {لَن نَّدْخُلَهَا}، {مِن مَّاء دَافِقٍ}، {مِن وَالٍ}، {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ}، {أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ}، {صُحُفاً مُّطَهَّرَةً}، {وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ}. مثال الثاني: {وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ}، {مِّن رَّبِّهِمْ}، {مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً}، {هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ}.

ملاحظتان:

أولاهما: أنّ وجه الغنة عند النون، والميم: هو أنّ النون، والتنوين عند النون لم ينقلبا إلى غيرهما بل بقيا لى حالهما، وعند الميم انقلبا إلى حرف أغن وهو الميم، ووجه الغنة عند الواو والياء: الدلالة على الحرف المدغم وهو النون، أو التنوين، واختلف أهل الأداء في الغنة التي تظهر عند إدغام النون، والتنوين في الميم هل هي غنتهما، أو غنة الميم؟ فذهب ابن كيسان، وموافقوه إلى أنّها غنة النون، وذهب الداني، وغيره إلى أنّها غنة الميم، قال ابن الجزري: وبه أقول؛

لأنّ النون قد زال لفظها بالقلب، وصار مخرجها من مخرج الميم؛ فالغنة له"،

والحاصل: أنّ الغنة عند إدغام النون، والتنوين في الواو، والياء: صفة المدغم باتفاق، وأنّ الغنة عند إدغامهما في النون: صفة المدغم فيه باتفاق، وأنّ الغنة عند إدغامهما في الميم: صفة المدغم فيه على الصحيح، ووجه ذهاب الغنة عند إدغام النون، والتنوين في اللام، والراء: المبالغة في التخفيف لما في بقائها من الثقل؛ لأنّ النون، والتنوين قُلبا، وصارا حرفاً ليس فيه غنة، وليس شبيهاً بما فيه غنة.

الملاحظة الثانية: أنّ حروف(ينمو) قسمان:

أولهما– ما يدغم فيه النون، والتنوين مع غنة بإجماع القراء وهو النون، والميم.

وثانيهما– ما يدغم فيه النون، والتنوين مع غنة بخلف في الغنة وهو الواو، والياء؛ لأنّ خلفاً روى عن حمزة عدم بقائها عند الإدغام فيهما فتكون حروف الإدغام الكامل عنده أربعة: الواو، والياء، واللام، والراء، اثنان باتفاق ، واثنان باختلاف،

وذهب بعضهم إلى أنّ النون، والميم من حروف الإدغام الكامل باعتبار أنّ الغنة الموجودة ليست غنة المدغم إنّما هي غنة المدغم فيه، لكن لا خلاف في أنّ إدغام النون، والتنوين فيهما إدغام مع غنة.

تنبيه:

إنّ محل ما ذكرناه في الإدغام فيما لم يرد نص بخلاف ذلك، فإن وردت قراءة صحيحة من بعض القراء فتؤخذ وإن خالفت قاعدة الباب؛ لأن القراءة سنة متبعة لا يجوز العدول عنها؛ فقد ورد من بعض القراء ما يخالف شئا من قواعد الإدغام السابقة، وهو في مسائل:

أولها– إدغام النون في الميم من هجاء {طسم} أول الشعراء، والقصص؛ فإنّ حمزة أظهر النون عند الميم، وأن أبا جعفر سكت على كل من الحروف الثلاثة؛ قال الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى –: وطاسين عند الميم فاز.....،

وقال ابن الجزري: حرف التهجي افصل بسكت كحا ألف ألا..."،

والباقون على إدغام النون في الميم مع أنّ المدغم، والمدغم فيه في كلمة واحدة، فهذا مستثنى من شرط الإدغام السابق.

وثانيها– إظهار النون من {يس وَالْقُرْءانِ}، ومن{ن وَالْقَلَمِ}، فأدغم في الأول ورش، وابن عامر، وشعبة، والكسائي، ويعقوب، وخلف في اختياره، والباقون قرأوا بالإظهار، وأدغم في الثاني ابن عامر، وشعبة، والكسائي، ويعقوب، وخلف في اختياره، وورش بخلف منه، وأظهر هذه النون غيرهم من باقي القراء، لكن لأبي جعفر سكت في الموضعين كعادته في فواتح السور(١).

ففي هذه المسئلة ما يخالف شيئا من قواعد الإدغام الناقص.

وثالثها– أن حفصاً سكت على نون {مَنْ رَاقٍ} سكتة لطيفة من غير تنفس، والسكتة تنافي الإدغام، والباقون بإدغامه، وهذا مستثنى من قاعدة الإدغام الكامل.

---

(١) انظر البدور الزاهرة: للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص: ٢٣٩-٣٢٤.

المبحث الثالث: القلب

فلقلب النون الساكنة والتنوين تعريف، وحرف، وصور، وعلّة.

أمّا تعريفه في اللغة:

فهو تحويل الشيء عن وجهه، واصطلاحاً: قلب النون الساكنة والتنوين ميماً مخفاةً مع غنة كاملة.

حرفه:

هو واحد، وهو الباء، فإذا وقعت الباء بعد نون ساكنة، سواء كانا من كلمة واحدة، أو من كلمتين، أو بعد التنوين، ولا يكونان إلاّ في كلمتين، أو بعد نون ملحقة بالتنوين–ولا يوجد إلاّ في قوله – تعالى–: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}–[1] وجب الإقلاب، ولا يتحقَّق إلاّ بوجود أمور ثلاثة:

أولها– قلب النون الساكنة، أو التنوين ميماً لفظاً ، لا خطّاً.

وثانيها– إخفاء هذه الميم عند الباء.

وثالثها– إظهار الغنة، وهي صفة الميم المقلوبة، لا صفة النون، والتنوين، وعلامة هذا الإقلاب في المصحف: وضع ميم قائمة هكذا "م" فوق النون، أو التنوين؛ للدلالة عليه، كما أنّ علامة الإدغام الكامل: وضع شدّة على المدغم فيه.

صوره:

هي ثلاث: مثال وقوع الباء بعد النون في كلمة واحدة نحو: {يُنبِتُ}، وفي كلمتين نحو: {مِن بَعْدِ}. ومثال وقوعها بعد التنوين في نحو: {سَمِيعٌ بَصِيرٌ}.

وعلّته:

هي عدم حسن كل من الإظهار، والإدغام، والإخفاء. أمّا عدم حسن الإظهار فلأنّ النون والتنوين لو أظهرتا عند الباء لوجب الإتيان فيهما بأصل الغنة وهي من الخيشوم، فإذا خرجت منه عسر إطباق الشفتين في حال النطق بالباء عقب الغنة، وأمّا عدم حسن الإدغام فلبعد المخرج واختلاف الجنسية؛ لأنّ النون– ومثلها التنوين– حرف أغن، وأن الباء حرف غير أغن،

[1] - سورة العلق آية:١٥.

و أمّا عدم حسن الإخفاء فلكونه حالة بين الإظهار، والإدغام فلما لم يحسنا لم يحسن هو أيضاً ، وحيث لم يحسن واحد من هذه الثلاثة تعيّن القلب، وإنّما وجب قلبهما ميماً؛ لأنّها تشاركهما في الغنة، وسائر الصفات، وتشارك الباء في المخرج، وأكثر الصفات الجهر، والاستفال، والانفتاح، والذلاقة، وأمّا كيفيته فستأتي في فصل الميم السّاكنة.

المبحث الرابع: في الإخفاء

فله تعريف، وحروف، وانقسام، وعلّة، وكيفية، وصور، ومحل اتفاق، ومحل اختلاف،

أمّا تعريفه لغةً:

فهو الستر، واصطلاحاً: النطق بالحرف بصفةٍ بين الإظهار، والإدغام عارياً عن التشديد مع الغنة الكاملة .

حروفه:

هي خمسة عشر حرفاً: وهي الباقية من أحرف الهجاء بعد أحرف الإظهار، والإدغام، والإقلاب، وهي الصاد، والذال، والثاء ، والكاف، والجيم، والشين، والقاف، والسين، والدال، والطاء، والزاي، والفاء، والثاء، والضاد، والظاء، فإذا وقع حرف من تلك الأحرف الخمسة عشر بعد النون الساكنة، والتنوين وجب إخفاؤهما، ويسمى إخفاءً حقيقياً؛ لتحقق الإخفاء فيهما.

انقسامه:

هو ينقسم إلى قسمين: أولهما: إخفاء حقيقي وهو المذكور هنا.

وثانيهما: إخفاء شفوي، وهو سيأتي في فصل أحكام الميم الساكنة كما أنّه سبق في مبحث الإقلاب.

علّته:

هي عدم القرب الموجب للإدغام، وعدم البعد الموجب للإظهار، فلمّا عدم ذلك أعطيا حكما متوسّطا، وهو الإخفاء.

كيفيته:

هي أنْ تنطق بالنون الساكنة، والتنوين غير مظهرتين إظهاراً محضاً، وغير مدغمتين إدغاماً محضاً، بل يكون نطقهما بحالة متوسطة بين الإظهار، والإدغام عاريين عن التشديد مع بقاء الغنة فيهما.

صوره:

هي خمس وأربعون، للنون الساكنة ثلاثون منها خمسة عشر للمتوسطة، وخمسة عشر للمتطرفة، وخمسة عشر للتنوين فتلك خمس وأربعون حاصلة من ضرب ثلاثة في خمسة عشر.

مثال إخفاء النون: من كلمة عند الصاد: {يَنصُرُكُمُ}، وعند الذال:{مُنذِرٌ}، وعند الثاء: {مَنثُوراً}، وعند الكاف: {يَنكُثُونَ}، وعند الجيم: {أَنجَيْنَاكُم}، وعند الشين: {أَنشَرَهُ}، وعند القاف: {يَنقَلِبُونَ}، وعند السين: {مَا نَنسَخْ}، وعند الدال: {أَندَاداً}، وعند الطاء: {يَنطِقُونَ}، وعند الزاي: {أَنزَلْنَاهُ}، وعند الفاء: {فَانفِرُوا}، وعند التاء: {مُنتَهُونَ}، وعند الضاد: {مَنضُودٍ}، وعند الظاء: {فَانْظُرُ}. ومثالها من كلمتين عند الصاد:{مِن صَلْصَالٍ}، وعند الذال:{مَن ذَا الَّذِي}، وعند الثاء:{فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ}، وعند الكاف:{فَمَن كَانَ}، وعند الجيم:{إِن جَاءكُمْ}، وعند الشين:{إِن شَاء}، وعند القاف:{فَإِن قَاتَلُوكُمْ}، وعند السين:{مِن سُلالَةٍ}، وعند الدال:{وَمَن دَخَلَهُ}، وعند الطاء: {مِن طَيِّبَاتِ}، وعند الزاي:{مَن زَكَّاهَا}، وعند الفاء:{مِن فَضْلِ اللّهِ}، وعند التاء:{وَأَن تَصْبِرُوا}، وعند الضاد:{مِن ضَرِيعٍ}، وعند الظاء:{مَن ظَلَمَ}.مثال التنوين: عند الصاد: {رِيحاً صَرْصَراً}، وعند الذال: {سِرَاعاً ذَلِكَ}، وعند الثاء: {مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ}، وعند الكاف: {كِرَاماً كَاتِبِينَ}، وعند الجيم: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}، وعند الشين: {رَسُولاً شَاهِداً}، وعند القاف: { كُتُبٌ قَيِّمَةٌ}، وعند السين: {عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ}، وعند الدال: {قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ}، وعند الطاء: {شَرَاباً طَهُوراً}، وعند الزاي: {صَعِيداً زَلَقاً}، وعند الفاء: {وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ}، وعند التاء: {حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا}، وعند الضاد: {قَوْماً ضَالِّينَ}، وعند الظاء: {قُرًى ظَاهِرَةً}.

تنبيه:

يجب على القارئ أن يحترز في حال إخفاء النون من إشباع الضمة التي قبلها في نحو: {كُنْتُمْ}،ومن إبقاء الشّفتين في حالة ضمّهما، بل لابدّ من إرجاعهما إلى حالتهما الطبيعيّة؛ لأنّ الغنّة لا تخرج عن الشّفتين، وعليه أن يحترز من إشباع الكسرة في نحو: {مِنكُمْ}، ومن إشباع الفتحة في نحو: {عَنكُمِ}؛ لئلا يتولد من الفتحة ألف، ومن الكسرة ياء، ومن الضمة واو.(١)

---

(١) انظر غاية المريد، ص: ٥٢-٦٦، وأحكام قراءة القرءان، ص: ١٧٤-١٨٢، نهاية القول المفيد – ص: ١٠٤، وبغية المريد – ص:١٤٦.

محل الاتفاق على الإخفاء:

هو عند الحروف الخمسة عشر المذكورة، ولا خلاف في إخفاء النون الساكنة، والتنوين عندها.

محل الاختلاف فيه:

هو عند الغين، والخاء؛ لأنهما من حروف الإخفاء عند أبي جعفر وحده، ومن حروف الإظهار عند غيره من باقي القرّاء العشرة؛ فتكون حروف الإخفاء عند أبي جعفر: سبعة عشر بزيادة الغين، والخاء على الحروف الخمسة عشر المذكورة سابقا، فمثال إخفاء النون عند الغين في كلمة واحدة:

ملخّص الفصل الرابع:

١-فلكلّ من النّون السّاكنة، والتّنوين تعريف، وهناك فروق خمسة تفرق بينهما، ولهما أحكام أربعة.

٢- للإظهار تعريف، وحروف، وعلّة، ومحل اتفاق، ومحل اختلاف، وانقسام، وصور.

٣-للإدغام تعريف، وحروف، وأسباب، وفائدة، وانقسام، وشرط، وصور.

٤-لقلب النون الساكنة، والتنوين تعريف، وحرف، وصور، وعلّة.

٥-للإدغام تعريف، وحروف، وانقسام، وعلّة، وكيفية، وصور، ومحل اتفاق، ومحل اختلاف.

٦- للإظهار ثماني عشر صورة.

٧-للإدغام اثنتا عشر صورة.

٨-للقلب ثلاثة صور.

٩-للإخفاء خمس، وأربعون صورة.

الفصل الخامس: في أحكام الميم الساكنة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في إدغامها.

المبحث الثاني: في إخفائها.

المبحث الثالث: في إظهارها.

تعريف الميم السّاكنة:

هي الحرف المخصوص من أحرف الهجاء، وأمّا الساكنة فهي العارية عن الحركة، فللميم السّاكنة عند أحرف الهجاء الثمانية وعشرين ثلاثة أحكام نفصّلها في المباحث الآتية: ألا وهي الإخفاء، والإدغام، والإظهار.

المبحث الأول: في إخفائها

فإذا وقعت الميم قبل الباء، ولا يمكن وجود ذلك إلا في كلمتين – فقد اختلف أهل الأداء في حكمها حينئذٍ، فذهب جمهورهم إلى أنّ حكمها: وجوب الإخفاء مع الغنة، وذكرنا أن إخفاء الحرف ينقسم إلى حقيقي، وشفوي، فأمّا الحقيقي فقد سبق الكلام عليه. والفرق بين الإخفاء الحقيقي، والشّفويّ: هو أنّ طرف اللّسان لا يقرع مخرج النّون عند الإخفاء الحقيقي كقرعه في حالة الإظهار، بل العضو عند إخفاء النون يتهيّأ بعد الحرف الذي قبل النون المخفاة للحرف الّذي أخفيت النّون عنده، ولا ينتقل إلى نطقه سريعا قبل توفية الغنّة الكاملة؛ لأنّ الإخفاء ليس كالإدغام كما أنه ليس كالإظهار، بل هو حالة متوسطة بينهما، ويتأثّر صوت النون عند الإخفاء بالحرف الّذي بعدها بأن يفخّم إن كان مفخّما، ويرقّق إن كان مرقّقا، و أمّا عند الإدغام فيد خل النّون–وهو المدغم– في الحرف الّذي بعده، و هو المدغم فيه بعد قلب الأول لجنس الثاني عند غير التماثل، فيعمل مخرج المدغم فيه مع غنّة كاملة في حروف ينمو، و بلا غنّة في حرفي اللّام، والرّاء، وأمّا عند الإظهار فيظهر عمل مخرج الحرف المظهر، ثمّ عمل مخرج الحرف الّذي بعده، مع بقاء أصل الغنّة في الحرف الأول المظهر، وأمّا عند الإخفاء الشّفويّ فينقلب النّون إلى ميم ساكنة عاديّة؛ فيظهر عمل مخرجها، وهو الشّفتان مع انطباقهما بلطف مع الغنّة الكاملة الظّاهرة في الخيشوم، ثمّ يظهر عمل مخرج الحرف الّذي بعدها، وهو الباء،

فهذا هو غاية توضيح الفرق بين النّون المخفاة، والمظهرة، والمدغمة، والمقلوبة.[1] . والتّنوين مثل النّون قيما سبق، قد سمي إخفاء النّون في القسم الأوّل حقيقيّا؛ لأنّ النّون–ومثله التنوين– كأنه اختفى عن مخرجه الّذي هو طرف اللّسان اختفاء حقيقيّا؛ لأنّ عمل طرف اللّسان في حال إخفاء النّون لا يظهر كظهوره عند الإظهار، وأن اغلب الصوت عند إخفاء النون هو صوت الغنة، وهي من الخيشوم. وسمي الإخفاء في القسم الثّاني شفويّا لخروج الميم من الشّفتين.

والحاصل: أنّ الميم، والنّون السّاكنتين في حالة إخفائهما اتّفقا في إظهار غنّتهما بتطويل زمنها؛ لأنها كاملة، واختلفا في الاعتماد على مخرجهما؛ لأنّ النّون المخفاة غير معتمدة على مخرجها، وأن الميم المخفاة تعتمد على مخرجها مع لطف؛ لأنها ليست مشددة.

أمّا كيفية الإخفاء الشّفويّ: فهو تقليل انطباق الشفتين، وتخفيفه جداً مع الإتيان بغنة ظاهرة، ثم التّلفّظ بالباء قبل فتح الشفتين مع تقوية انطباقهما، فزمان انطباقهما في الميم أطول من زمان انطباقهما في حال النطق بالباء؛ لأنّ الغنة يتوقف تلفّظها على امتداد، فليس المراد بالإخفاء هنا: إعدام ذات الميم بفتح الشفتين فتحا تامّا، كما أنّه ليس فتح فرجة بين الشفتين، بل هو إطباق الشّفتين إطباقا خفيفا لا شدّة فيه، والممنوع حين إخفاء الميم أمران:

أوّلهما– تجافي كل من إحدى الشفتين عن الأخرى بإبقاء فرجة بينهما؛ لأن النطق بالميم لا يمكن بدون إطباق الشفتين؛ ولذا كان الخليل بن أحمد يسمّيها مطبقة لانطباق الفم بانطباق الشفتين عند النطق بها،[2].

وثانيهما– تقوية إطباق الشفتين كتقويته في الميم المشدّدة؛ لأنّ الميم ليست مشدّدة، بل هي مخفاة،

---

[1]– ويصاحب صوت الغنة الكاملة عند الإخفاء الحقيقي نطق صويت قليل فموي لعدم انغلاق المخرج، ويتجه هذا الصوت إلى قبة الحنك الأعلى فينشأ منه التفخيم إن كان الحرف الذي بعد النون المخفاة مفخما، ولا يتجه ذلك الصوت إلى قبة الحنك الأعلى إن كان الحرف الذي بعد النون المخفاة مرققا؛ ولذا يكون مرققا، ويحصل من مجموع ذلك نطق ليس كنطق الإدغام، ولا كنطق الإظهار، بل هو على صفة بينهما، وأكثر الصوت عند هذا الإخفاء الحقيقي هو صوت الغنة التي تخرج من الخيشوم.

٢– انظر كتاب العين ١/٥٨.

وسواء كانت الميم منقلبة عن النون الساكنة، أو التنوين كما سبق في مبحث القلب نحو:{أَن بُورِكَ}،{مِن بَعْدِ اللَّهِ}، ونحوهما، أو كانت أصلية كما هنا، فإخفاء الميم الساكنة قبل الباء مع غنة ظاهرة: هو ما اختاره الحافظ الداني، وغيره من المحققين كما ذكرناه، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر، والشام، وغيرهما، وذهب جماعة إلى إظهارها من غير غنة ظاهرة، أمّا إخفاء الميم المنقلبة عن النون الساكنة، أو التنوين فهو الإجماع.

المبحث الثاني: في إدغامها

فالحكم الثاني من أحكام الميم الساكنة: هو الإدغام، وله حرف واحد، كما أنّ إخفاءها له حرف واحد فحرف الإدغام: هو الميم، فإذا وقعت بعد الميم الساكنة ميم أخرى يجب الإدغام فيها، فيكون من إدغام المثلين الصغير، ولا بدّ معه من الغنة كما ذكرناه في الصفات، مثاله: {أَم مَّنْ}، {وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ}، {لَهُم مَّثَلاً}، {وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ}، ثم اعلم أن بعضهم جعلوا المشددّ على مراتب: وقالوا: إنّ المشدّد الذي ليس فيه غنة يشدّد بسرعة، وإنّ المشدّد الذي فيه غنة يشدَّد بتراخٍ؛ لأنّ الغنة تحتاج إلى زمان، لكن محل ذلك إذا كانت الغنة كاملة، وتشديد الحرف المشدّد الموقوف عليه أبلغ من تشديده في الوصل؛ لأنّ الوقف على المشدّد فيه صعوبة على اللسان، فيجب تشديده نحو:{مُّسْتَمِرٌّ}، {مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ}، لكن إذا رمت فإظهار التشديد أسهل؛ لأنه كالوصل.(١)

المبحث الثالث: في إظهارها

إن الحكم الثالث من أحكام الميم الساكنة: هو الإظهار الشفوي، سمي شفوياً؛ لأنّ الميم تخرج من الشفتين، ونسب الإظهار إلى الشفة بهذا الاعتبار كما سمي الإخفاء المذكور شفوياً.

حروفه: الباقية من حروف الهجاء الثمانية والعشرين بعد الميم، والبا، وهي ستة وعشرون حرفاً.

سببه: بُعد مخرج الميم عن أكثر هذه الحروف الباقية وهي على قسمين: قسم يقع بعد الميم في كلمة واحدة وفي كلمتين، وقسم لا يقع بعدها إلاّ في كلمتين، فالقسم الأول: ثمانية عشر حرفاً: وهي الهمزة، والتاء، والثاء، والحاء، والدال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والضاد، والطاء،

---

(١) نهاية القول المفيد في علم التجويد، ص٩٢-٩٣ مع تصرف، وزيادة يسيرين.

والعين، والكاف، واللام، والنون، والهاء، والواو، والياء، وأمّا القسم الثاني: فهو ثمانية فقط، وهي الجيم، والخاء، والذال، والصاد، والظاء، والغين، والفاء، والقاف. أمثلة القسم الأول: {الظَّمْآنُ}،{يَمْتَرُونَ}، {أَمْثَالُكُم}، {يَمْحَقُ اللّهُ}، {وَأَمْدَدْنَاكُم}، {وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ}، {إِلاَّ رَمْزاً}، {إِلاّ هَمْساً}، {أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ}، {وَامْضُواْ}، {أُكُلٍ خَمْطٍ}، {أَمْعَاءهُمْ}، {فَيَمْكُثُ}، {وَأُمْلِي لَهُمْ}، {يُمْنَى}، {يَمْهَدُونَ}، {بِأَمْوَالِكُمْ}، {عُمْيٌ}، فهذا من كلمة واحدة. {أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ}، {إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}، {فِي دَارِكُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ}، {أَمْ حَسِبْتُمْ}،{لَكُمْ دِينُكُمْ}، {وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ}، {أَيُّكُمْ زَادَتْهُ}، {نَوْمَكُمْ سُبَاتاً}، {لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً}، {إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا}، {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً}، {بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً}، {وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ}، {لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ}، {وَهُمْ نَائِمُونَ}، {أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ}، {مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء}، {وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ}، فهذه من كلمتين. أمثلة القسم الثاني: {وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ}، {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ}، {وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم}، {إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}، {وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ}، {فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ}، {ذَرَأَكُمْ فِي الأَرْضِ}، {بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ}. ونظمها بعضهم في بيت يسمى "ببيت صل" فقال:

صل ذا غرام فيك قبل جنون خصمي ظلوم انتهى بصفاء.

ما قد نظمتُ فخذه تحظى يا أخي برضى الإله وجنة علياء(١)

(١) انظر غاية المريد، ص: ٧٢-٧٦، وأحكام قراءة القرءان، ص: ١٩٠-١٩٥، ونهاية القول المفيد، ص: ١٢٧، وبغية المريد، ص:١٥٨-١٥٩.

ملخّص الفصل الخامس:

١-إنّ الميم السّاكنة لها ثلاثة أحكام.

٢- إدغام الميم السّاكنة له صورة واحدة.

٣-إخفاءالميم السّاكنة له صورة واحدة أيضا.

٤-إظهار الميم السّاكنة له أربع وأربعون صورة؛ لأنّ حروفه قسمان: القسم الأول: له ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب اثنين في ثمانية عشر؛ ولأن حروف القسم الأول تكون مع الميم في كلمة واحدة، وفي كلمتين، وأمّا القسم الثاني من حروف الإظهار: له ثمانية؛ لأنّ هذه الثمانية لا تقع بعد الميم إلاّ في كلمتين فقط.

٥-إخفاءالميم السّاكنة هو رأي جمهور أهل الأداء، أمّا إخفاء الميم المنقلبة عن النون السّاكنة، والتنوين فهو إجماع.

٦-الإخفاءالشفويّ ليس معه فتح فرجة فيما بين الشفتين، بل لابدّ من إطباق الشفتين إطباقا كاملا بلا تشديد.

٧-الحروف المشدّدة لها ثلاثة مراتب في التشديد.

الفصل السادس: في اللامات السواكن

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في لام التعريف.

المبحث الثاني: في لام الفعل.

المبحث الثالث: في لام الاسم الأصلية، ولام الأمر، ولام الحرف.

تعريف اللام الساكنة، وبيان أقسامها:

إنّ اللام الساكنة هي الخالية عن الحركة، وهي تنحصر في خمسة أنواع:

أولها– لام أل، ويسمى لام التعريف.

وثانيها– لام الفعل.

وثالثها– لام الاسم الأصلية.

ورابعها– لام الأمر.

وخامسها– لام الحرف، وسيأتي بيان كل منها مقروناً بحكمه في المباحث الآتية:

المبحث الأول: في لام التعريف

اعلم أنّ اللام الساكنة لا تخلو من أنْ تكون في اسم، أو فعل، أو حرف، فإن كانت في اسم فلا تخلو من أن تكون أصلية، أو زائدة من بنية الكلمة، فالأصلية سيأتي الكلام عليها، وأمّا الزائدة: فهي قسمان:

القسم الأول: الزائدة اللازمة، وهي لا تفارق الكلمة التي هي فيها، ولا تنفك عنها، وتكون مقارنة لوضع الكلمة، مثل: الذي، واللذان، الذَينِ، واللذِينَ، والتي، واللاّئي، اللاّتي، والآن، واليسع، وحكمها: وجوب الإدغام إلاّ المثالين الأخيرين، وهما: "الآن، واليسع"، وجعل بعضهم اللام الزائدة اللازمة داخلة في لام التعريف، وجعلها بعضهم غير داخلة فيها فتكون أنواع اللام حينئذ ستة.

القسم الثاني من اللام الزائدة: اللام الزائدة من بنية الكلمة غير اللازمة، وهي التي تعبّر عنها بلام التعريف، وبلام أل، ولها عند حروف الهجاء حالتان:

الحالة الأولى: أنْ يقع بعدها حرف من الحروف الأربعة عشر المجموعة في قول بعضهم:(ابغ حجك، وخف عقيمه)، وهي: الهمزة، والباء، والغين، والحاء، والجيم، والكاف، والواو، والخاء، والفاء، والعين، والقاف، والياء، والميم، والهاء، فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعد لام التعريف فحمكها: الإظهار وجوباً، مثال الهمزة: {الأَرْضِ}، والباء: {الْبَلَدُ}، ومثال الغين: { الْغَنِيُّ}، ومثال الحاء: {الْحَجّ}، مثال الجيم: {الْجَنَّةَ}، ومثال الكاف: {الْكِتَابُ}،

ومثال الواو: {الْوَدُودُ}، ومثال الخاء: {الْخَبِيرُ}، ومثال الفاء: {وَالْفَجْرِ}، ومثال العين: {الْعَلِيمُ}، ومثال القاف: {الْقَوِيُّ}،ومثال الياء: {الْيَوْم}، ومثال الميم: {الْمَوْلَى}، ومثال الهاء: {الْهُدْهُد}. وسمي هذا الإظهار قمرياً، وقد علمت فيما سبق الإظهار الحلقي، والإظهار الشفوي، والإظهار المطلق، وتسمى اللام الواقعة قبل تلك الحروف: اللام القمرية، فهذا من نسبة الكل إلى الجزء، والمراد بالكل: اللامات الواقعة قبل الأحرف المذكورة ماعدا اللام الواقعة في لفظ "القمر"، وأمّا المراد بالجزء فهو اللام الواقع في لفظ "القمر"، فتكون التسمية حينئذٍ من باب تسمية الكل باسم الجزء، أو البعض، وعلة هذا الإظهار: بعد مخرج اللام عن أكثر هذه الحروف.

الحالة الثانية: أنْ يقع بعد اللام حرف من الأحرف الآتية وهي الباقية من أحرف الهجاء الثمانية والعشرين، وهي: التاء، الثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون، فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعد اللام وجب إدغامها فيه، مثال التاء:{التَّائِبُونَ}، ومثال الثاء: {أَيُّهَا الثَّقَلانِ}، ومثال الدال: {وَالدَّوَابّ}، والذال: {وَالذَّاكِرِينَ}، والراء: {الرِّجَالُ}، والزاي: {الزَّبُور}، والسين: {وَالسَّمَاء}، والشين: {وَالشَّمْسِ}، والصاد: {هُمُ الصَّادِقُونَ}، والضاد: {وَلاَ الضَّالِّينَ}، والطاء: { الطَّامَّةُ }، والظاء: {الظَّانِّينَ}، واللام: {الله}، والنون: {وَالنَّهَار}، ويُسمى هذا الإدغام شمسياً وتسمى اللام الواقعة قبل هذه الحروف: اللام الشمسية، فهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما علمت فيما سبق، وسبب هذا الإدغام: التماثل بالنسبة للاّم والتقارب والتجانس بالنسبة لبقية الحروف الثلاثة عشر. قال بعضهم: وجه التسمية: تشبيه اللام بالنجم وتشبيه الحروف بالقمر بجامع ظهور كل مع الآخر وعدم خفائه معه في الحالة الأولى، وتشبيه اللام بالنجم والحروف الأربعة عشر بالشمس بجامع خفاء كل عند الآخر وعدم ظهوره معه في الحالة الثانية، وتوضيح ذلك: كما أنّ النجم يظهر مع القمر، فاللام تظهر عند حروفها في الحالة الأولى، وكما أنّ النجم لا يظهر مع الشمس فهذه اللام لا تظهر مع الحروف المذكورة في الثانية؛ لأنها مدغمة، وعلامة ذلك: ظهور السكون على اللام في الحالة الأولى، وخلوّ اللام من السكون مع وضع شدة على الحرف الذي بعدها في الحالة الثانية.

المبحث الثاني: في بيان حكم لام الفعل

هي اللام الساكنة الواقعة في فعل، سواء كان ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، وهي إمّا متطرفة، وإمّا متوسطة، فالحاصل ستة بضرب ثلاثة في اثنين، فالماضي: {الْتَقَى}، {أَنزَلْنَاهُ}، والمضارع: {يَلْتَقِطْهُ}،{ يَقْتُلْنَ }، والأمر:{وَتَوَكَّلْ}،{وأَلْقِ}،فللام الفعل قبل أحرف الهجاء حالتان: حالة إدغام ،وحالة الإظهار، فتدغم في اللام والراء نحو: {قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ}، {وَقُل رَّبِّ}، {وَيَجْعَل لَّكُمْ }، {أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ}، وسبب هذا الإدغام: التماثل بالنسبة للام، والتقارب، أو التجانس بالنسبة للراء، فتظهر لام الفعل إذا وقع بعدها حرف من الحروف الستة والعشرين الباقية مثل: {وَزُلْزِلُواْ}، {وَرَتَّلْنَاهُ}، {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ}، {قُلْ تَعَالَوْاْ}، {قُلْ نَعَمْ}، {وَلاَ يَلْتَفِتْ}، {تَلْفَحُ}، ونحوها، فإن قيل: لِمَ لَمْ تُدغم لام الفعل في النون في نحو: {قُلْ نَعَمْ}، للتقارب الذي بينهما كما أُدغمتْ في الراء للتقارب؟ فالجواب: أنّ النون الساكنة إذا وقع بعدها لام أُدغمتْ هي فيه بغير غنة ولم يدغم فيها حرف من حروف يرملون وإنما أُدغم فيها لام التعريف فقط، نحو: {النَّاس}، {النَّعِيمِ}، {النَّار}، لأنّ لام أل مع النون كثيرة الوقوع في القرءان، فهي أحوج إلى الإدغام؛ تسهيلاً للنطق بخلاف لام الفعل قبل النون، فإنّ هذا قليل الوقوع في القرءان الكريم، وإظهار اللام عند النون ليس فيه مشقة، والعمدة في ذلك كله: هو السماع والنقل، لأنّ القياس لا مدخل له في القراءة.

المبحث الثالث: في بيان حكم لام الحرف، ولام الأمر، ولام الاسم الأصلية

أمّا الأمر الحرف فهي الواقعة في هل، وبل، فهذا هو المراد بهنا، فلا تكون إلاّ متطرفة، وحكمها: الإظهار نحو:{هَلْ تُحِسُّ}، { بَلْ هُمْ}، إلاّ إذا وقع بعدها لام، أو راء فتدغم فيها، نحو:{بَل رَّفَعَهُ اللّهُ}، {بَل رَّبُّكُمْ}، {بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا}،{بَل لَّا يَشْعُرُونَ}، {هَل لَّكَ}، فلم توجد في القرءان وقوع الراء بعد هل، ووجه الإدغام: التماثل بالنسبة للام، والتقارب بالنسبة للراء، ويستثنى من هذا لام {بَلْ رَانَ}، فإن فيها السكت فقط لحفص من طريق الشاطبية والتيسير، والسكت يمنع الإدغام. أمّا لام الأمر فهي لام زائدة من بنية الكلمة فتدخل على المضارع فتحوله إلى صيغة الأمر، وذلك بشرط أنْ تكون مسبوقة بثم، أو الواو، أو الفاء، نحو:{ثُمَّ لْيَقْضُوا}،{وَلْيَطَّوَّفُوا}، {فَلْيَمْدُدْ}، وحكمها: الإظهار وجوباً، لا غير، وأمّا لام الاسم الأصلية فهي الواقعة في كلمة فيها إحدى علامات الاسم، أو تقبل إحداها، وتكون دائماً متوسطة، وأصلية، نحو:{أَلْفَافاً}، {أَلْسِنَتُكُمُ}، {وَأَلْوَانِكُمْ}، {بِسُلْطَانٍ}، {مِنْ خَلْفِهِمْ}، {غُلْفٌ}، {سَلْسَبِيلاً}، {فِي سِلْسِلَةٍ}، ونحوها، وحكمها: وجوب الإظهار فقط كسابقتها.

ملخّص الفصل السادس:

١- اللّام الساكنة لا تخلو من أنْ تكون في اسم، أو فعل، أو حرف.

٢- اللّام الاسميّة لا تخلو من أن تكون أصلية، أو زائدة من بنية الكلمة.

٣-الزّائدة تنقسم إلى قسمين: لازمة لا تفارق الكلمة، وإلى غير لازمة.

٤- الزّائدة اللّازمة لها تسعة صور، سبعة للإدغام، واثنان للإظهار.

٥- الزائدة غير اللّازمة- وهي لام التعريف-لها ثمان وعشرون حرفا نصفها للإظهار، ونصفها للإدغام.

٦- لام الاسم الأصلية لها صورة فقط: وهي صورة الإظهار.

٧-لام الحرف: لها خمس صور: اثنان للإظهار، وثلاثة للإدغام. ولام الفعل لها تسعة صور: ثلاثة منها للإدغام وستة للإظهار.

٨- ولام الأمر لها صورة فقط: وهي صورة الإظهار.

الفصل السابع: في المتماثلين، والمتجانسين، والمتقاربين، والمتباعدين،

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في المتماثلين.

المبحث الثاني: في المتجانسين.

المبحث الثالث: في المتقاربين.

المبحث الرابع: في المتباعدين.

ضابط التقارب، والتباعد:

هو أن يقال: إنّ كل حرفين خرجا من عضوين: متباعدان إلاّ الغين، والخاء مع القاف، والكاف، فبين هذه الحروف تقارب؛ لأنّ الغين، والخاء يخرجان من أدنى الحلق مما يلي أقصى اللسان، وأنّ القاف، والكاف يخرجان من أقصى اللسان مما يلي الحلق؛ فمن أجل هذا اعتبر التقارب، وإن كان خروج الحرفين من عضوٍ واحد فإما أن يتجاور مخرجاهما أم لا، فإن تجاورا بأن كان كل منهما قريباً من الآخر بحيث لا يفصل بينهما فاصل، فالحرفان متقاربان، وإن لم يتجاور المخرجان وبعد كل منهما عن الآخر بحيث فصل بينهما مخرج حرف آخر فالحرفان متباعدان مع كونهما من عضو واحد. ثم التقاء الحرفين واجتماعهما يكون على ثلاثة أنواع: الأول: التقاؤهما في اللفظ، والخط كالتقاء الباءين في قوله تعالى: {وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً}، الثاني: التقاؤهما في الخط فقط نحو: {إِنَّهُ هُوَ}، والثالث: التقاؤهما في اللفظ فقط نحو: {أَنَا نَذِيرٌ}، والمعتبر هنا: النوعان الأولان وأما الثالث فلا دخل له هنا، وينقسم هذان النوعان إلى أربعة أقسام: المتماثلان، والمتجانسان، والمتقاربان، والمتباعدان، وسنتكلم عن تعريف كل من هذه الأقسام ، وحكمه وانقسامه في المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: في المتماثلين

تعريفهما: هما الحرفان اللذان اتحدا ذاتاً، أو اندرجا في الاسم، مثال المتحدين ذاتاً: {وَقَد دَّخَلُواْ}، {اضْرِب بِّعَصَاكَ}. مثال المندرجين في الاسم مع اختلافهما في الذات: {فِي يُوسُفَ}، {آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ} على مذهب من أثبت مخرج الجوف وجعله مخرجاً لحروف المد الثلاثة بخلاف من أسقطه ووزَّع حروفه وجعل الياء المدية مع الياء غير المدية؛ لأنهما حينئذٍ متحدان في الذات، قال الجمزوريّ:

إِنْ فِي الصِّفَاتِ وَالمَخَارِجِ اتَّفَقْ حَرْفَانِ فَالْمِثْلاَنِ فِيهِمَا أَحَقْ.[1]

فيتكوّن من التقاء المثلين ثلاثة أقسام: أولها مدغم إدغاماً صغيراً، وثانيها مدغم إدغاماً كبيراً، وثالثها مطلق من قيد الإدغامين الصغير والكبير، فالقسم الأول: أنْ يكون الحرف الأول من المتماثلين ساكناً والثاني متحركاً، مثل: {اذْهَب بِّكِتَابِي}، {بل لا يَخَافُونَ}، وحكمه: وجوب الإدغام إلاّ في مسألتين:

المسئلة الأولى: أنْ يكون الحرف الأول من المتماثلين حرف مد مثل: {فِي يَوْمَيْنِ}، {آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ}، فحكم هذا: وجوب الإظهار؛ لئلا يذهب المد بالإدغام، فهذا على مذهب الذين يجعلون الياء المدية كغير المدية في المخرج بإسقاط مخرج المدية وهو الجوف، ويجعلون الواو المدية كغيرها كذلك، أما على مذهب الجمهور فلا تماثل بين المذكورين في قوله تعالى: {فِي يَوْمَيْنِ}، وكذا الواوان المذكوران في قوله- تعالى-:{آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ}.

المسئلة الثانية: أنْ يكون الحرف الأول من المتماثلين هاء سكت، وذلك في لفظ:{مَالِيهْ هَلَكَ}، فيجوز فيها وجهان: الإظهار مع سكتة إجراءً للوصل مجرى الوقف، والإدغام إجراءً للهاء مجرى غيرها من الحروف، وهذا الوجهان للذين أثبتوا الهاء وصلاً وهم غير حمزة ويعقوب.

القسم الثاني من المتماثلين: أنْ يكون الحرفان المتماثلان متحركين سواء أكانا في كلمة نحو: {مَا سَلَكَكُمْ}، أم في كلمتين نحو: {الرَّحِيمِ مَالِكِ}، وحكمه: الإظهار عند جميع القراء إلاّ أبا عمرو، ويوافقه يعقوب في مواضع معدودة من الإدغام الكبير وحمزة في أقل منها،

---

١ -تحفة الأطفال، والغلمان في تجويد القرءان: لسليمان بن محمد الجمزوري (المتوفى: بعد ١١٩٨هـ)،علّق عليها: الشيخ علي محمد الضباع (بشرح وجيز.

والمعلوم من طريق الشاطبية أنّ الإدغام الكبير خاص برواية السوسي عن أبي عمرو، فأما الدوري فهو يوافقه في مكان واحد، وهو قوله–تعالى–في سورة النساء((بيّت طائفة...)) ويستثنى من هذا كلمتان الأولى: {لاَ تَأْمَنَّا}، فإنّ فيها الإدغام مع الإشمام، أو الإظهار مع الاختلاس لكل القراء، إلاّ أبا جعفر فله إدغام محض، الكلمة الثانية: {قَالَ مَا مَكَّنِّي}، فإن القراء كلهم على إدغامه إلاّ ابن كثير فإنه أظهر النون.

القسم الثالث: أن يكون الحرف الأول من المتماثلين متحركاً والثاني ساكناً نحو قوله: {مَا نَنسَخْ}، {فَإِن زَلَلْتُمْ}، فهذا سمي مطلقاً لعدم تقييده بقيد الإدغام، وحكمه: وجوب الإظهار لجميع القراء.

المبحث الثاني: في المتجانسين

تعريفهما: هو أن يتفق الحرفان مخرجاً، ويختلفا صفةً، سواء أكانا في كلمة واحدة نحو: {وَأَمْوَالٌ}، أم في كلمتين نحو: { هَمَّت طَّآئِفَتانِ}، وسواء أكان الاختلاف في صفةٍ واحدةٍ كالثاء، والذال في نحو:{يَلْهَث ذَّلِكَ}، أم كان الاختلاف في صفتين كالذال، والظاء نحو: {إِذ ظَّلَمْتُمْ}، أم كان الاختلاف في ثلاث صفات كالياء، والصاد نحو: {يَصْلَوْنَهَا}، أم كان الاختلاف في أربع صفات كالتاء، والطاء، نحو:{ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ}، ولا يزيد الاختلاف عن أربع صفات بالنسبة للحرفين المتجانسين، قال الطّيبيّ:

والمتجانسان نلت المعرفه ما اتّفقا بمخرج دون صفه،
كالدّال مع ظاء كإذ ظّلمتم والدّال مع تاء كقد تركتم
والتّاء مع دال وطا كآمنت طائفة، ودعوا بعد أثقلت
واللّام مع راء كهل رّأيتم بل رّان، قل رّبّ فقيسوا وافهموا
لكن أتى الخلاف في يلهث لدى ذلك مع تجانس قد وجدا.

وأمّا الحرفان اللذان اتحدا في الصفات، واختلفا في المخرج فقد اختلف فيهما علماء التجويد، فمنهم من جعلهما من قسم المتقاربين، ومنهم من جعلهما من المتجانسين، ويكون حينئذٍ تعريف المتجانسين ماتضمنه قولنا: إنهما الحرفان اللذان اتفقا مخرجاً، واختلفا صفةً،

نحو: قوله– تعالى–:(فَآمَنَت طَّائِفَةٌ)، أو اتحدا صفةً، مثال ذلك: الحاء، والهاء في قوله– تعالى–:{ فسبحه}، فإذا اجتمع حرفان من الحروف المتحدة في الصفات المختلفة في المخارج يكونان متقاربين في الرأي الأول، ومتجانسين في الرأي الثاني، وأما المتحدة في المخارج المختلفة في الصفات فهي من المتجانسين بلا خلاف، والحرفان المتجانسان لهما ثلاثة أقسام: صغير، وكبير، ومطلق، وقد سبق بيان كل من تلك الثلاثة في المتماثلين، فالصغير له ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما يدعم فيه الحرف الأول في الثاني بلا خلاف وذلك في الحروف الآتية: ١– يدغم الدال في التاء نحو: {إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ}، {قَد تَّبَيَّنَ}. تدغم التاء في الدال نحو: {أَثْقَلَت دَّعَوَا اللّهَ}، {أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا}. وتدعم التاء في الطاء نحو: {فَآمَنَت طَّائِفَةٌ}. تدعم الذال في الظاء نحو:{إِذ ظَّلَمْتُمْ}. تدغم الطاء في التاء نحو:{لَئِن بَسَطتَ}، {فَرَّطتُمْ}، {أَحَطتُ}، {فَرَّطتُ}، فالإدغام في كل ذلك: كامل إلاّ إدغام الطاء في التاء، فإدغامها ناقص؛ لأنّ علماء التجويد أجمعوا على إبقاء صفة الإطباق في الطاء؛ لأنّ الطاء حرف قوي، والتاء حرف ضعيف، ولا يدغم القوي في الضعيف، ولولا ما في الحرفين من التجانس لم يجز الإدغام، وكيفية إبقاء صفة الإطباق في الطّاء: أن تجعل لسانك كأنّه ينطق بطاء ساكنة مطبقة مفخّمة غير مقلقلة، ثمّ تنطق بتاء مشدّدة، وينبغي أن تحترز عن أمرين: عن قلقلة الطّاء هنا، وعن تفخيم التّاء، وبالأوّل ينعدم الإدغام، وبالثّاني تنعدم صفة التّاء، وهو التّرقيق.

القسم الثاني: ما يدغم فيه الحرف الأول في الثاني، مع خلاف، وذلك إدغام الثاء في الذال نحو: {يَلْهَث ذَّلِكَ}، والباء في الميم نحو: {يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا}، فمن القراء من أظهر في المثال الأول وهو ورش، وابن كثير، وهشام، وأبو جعفر، ومنهم من له الوجهان، وهو قالون فقط، ومنهم من له الإدغام بلا خلاف، وهم الباقون، أمّا المثال الثاني فقرأ فيه بالإظهار: ورش، وابن عامر، وخلف عن حمزة، وأبو جعفر، وخلف في اختياره، وأما قالون، والبزيُّ، وخلاد فلهم الوجهان، وللباقين الإدغام.

القسم الثالث: ما يتعين إظهاره وهو ما عدا القسمين السابقين نحو: {فَاصْفَحْ عَنْهُمْ}، (وسبحه) ونحوهما، فأما الكبير من المتجانسين نحو:{الصَّالِحَاتِ طُوبَى}، و{وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ}، {عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَاناً}، فحكمه: وجوب الإظهار عند الجميع إلاّ أبا عمر و من رواية السوسي، وأما المطلق من المتجانسين نحو: {مَبْعُوثُونَ}، {تَدْعُونَ}، فحكمه: الإظهار عند جميع القراء

المبحث الثالث: في المتقاربين

تعريفهما: هما الحرفان اللذان اختلفا في المخرج مع تقاربهما فيه، وفي الصفة كاللام، والراء، أو تقاربا في المخرج، وتباعدا في الصفة كالقاف، والكاف، والدال، والسين، أو تقاربا في الصفة، وتباعدا في المخرج كالهمزة، واللام في نحو: {تَألَمُونَ}، فهذه صور ثلاث للمتقاربين، فنقول في الصورة الأولى: إنّ اللام، والراء متقاربان في المخرج، والصفة؛ لخروج اللام من أدنى حافة اللسان إلى منتهاه، وخروج الراء من طرف اللسان مع أنها أدخل إلى الظَهر، فهذا معنى تقاربهما في المخرج مع اختلافهما فيه، وأمّا تقاربهما في الصفة فلاشتراكهما في جميع الصفات إلاّ التكرير الخاص بالراء. ثم نقول في الصورة الثانية: إنّ القاف، والكاف متقاربان في المخرج دون الصفات لخروج القاف من أقصى اللسان، والكاف أسفل منه قليلاً فهذا تقاربهما في المخرج، أمّا تباعدهما في الصفة فلأن القاف مقلقلة مجهورة مستعلية، والكاف مهموسة، ومستفلة غير مقلقلة، وكذا الدال، والسين متقاربان في المخرج لخروجهما من طرف اللسان، وأما تباعدهما في الصفة فلأن الدال مجهورة شديدة مقلقلة، والسين مهموسة رخوة ذات صفير، ثم نقول في الصورة الثالثة: إنّ الهمزة، واللام متقاربان في الصفات لاشتراكهما في غالب الصفات، وهي الجهر، والاستفال، والانفتاح، ولا يختلفان بغير الشدة في الهمزة، والتوسط في اللام، وهذا معنى تقاربهما في الصفات، وأما تباعدهما في المخرج فلخروج الهمزة من أقصى الحلق، واللام من طرف اللسان.[1] وللمتقاربين أقسام ثلاثة صغير، وكبير، ومطلق،

---

[1] – ويصح تفسير التقارب بين الحرفين بالتقارب المناسب سواء أكان الحرفان من عضو واحد مثل الشين المعجمة والسين المهملة في نحو {ذِي العرش سَبِيلاً} [الإسراء: ٤٢] ونحو الدال المهملة مع الشين المعجمة في نحو {قَدْ شَغَفَهَا} [يوسف: ٣٠] وكذلك التاء المثناة فوق مع الثاء المثلثة في نحو {كَذَّبَتْ ثَمُودُ} [الشعراء: ١٤١] أم كانا من عضوين مثل النون مع كل من الواو والميم في نحو {مِن وَلِيٍّ} [الرعد: ٣٧] {مِّن مَّالِ الله} [النور: ٣٣] انظر هدية القارئ غلى تجويد كلام البارئ ١/ ٢٢٦.

فالصغير نحو: اللام، والراء في قوله –تعالى–:{وَقُل رَّبِّ}، والقاف، والكاف في قوله –تعالى–:{أَلَمْ نَخْلُقكُّم}، واللام، والراء في قوله –تعالى–:{وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ}، والتاء، والثاء في نحو: قوله –تعالى–: {بعدت ثمود}، والثاء، والتاء في قوله –تعالى–: {أورثتموها}، والذال، والتاء في قوله –تعالى–: {فنبذتها}، والباء، والفاء في قوله –تعالى–:{يتب فأولئك}، والفاء، والباء في قوله –تعالى–:{نخسف بهم}، وحكم إدغام المتقاربين الصغير ينقسم إلى واجب الإدغام كالمثال الأول، والثاني، وجائز الإدغام كبقية الأمثلة. وممنوع الإدغام في نحو: (تعلمون)، أو(فاعلم)، ونحوهما.{ولك إبقاء صفة الاستعلاء في قاف(ألم نخلقكم)، ويكون الإدغام حينئذ ناقصا، كما يجوز لك إدغام القاف في الكاف إدغاما كاملا بعدم إبقاء صفة الاستعلاء في القاف[1]. وأما الكبير فنحو: قوله –تعالى–: {نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ}، {مِّن بَعْدِ ضَرَّاء}، وحكمه الإظهار لجميع القراء إلاّ أبا عمر و من رواية السوسي ، ومثال المطلق: "لن"، ونحوه فحكمه الإظهار لجميع القراء.

المبحث الرابع: في المتباعدين

تعريفهما: هما الحرفان اللذان تباعدا مخرجاً واختلفا صفةً، سواء كان الاختلاف في صفةٍ واحدةٍ كالدال مع الهمزة نحو: {دَأَباً}، فهذان الحرفان مشتركان في جميع الصفات ماعدا القلقة في الدال، أم كان الاختلاف في صفتين كالتاء مع العين نحو: {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ}، فالحرفان يشتركان في الصفات ماعدا الهمس والشدة في التاء، والجهر، والتوسط في العين،أم كان الاختلاف في ثلاث صفات كالثاء، والجيم في نحو: {ثَجَّاجاً}، فالثاء مهموسة رخوة غير مقلقلة، والجيم مجهورة شديدة مقلقلة،

---

١ – وكيفية إبقاء صفة الاستعلاء في القاف: أن تجعل هيئة لسانك في حال نطقك بالقاف المدغمة هنا كهيئته في حال نطقك بقاف ساكن مستعل مفخّم غير مقلقل ثمّ تنطق بالكاف مشدّدة، فعليك أن تحترز عن أمرين: عن قلقلة القاف، وعن تفخيم الكاف؛ لأنّه ينعدم بالأمر الأوّل الإدغام، وبالثّاني ينعدم صفة الكاف، وكذلك ينبغي أن لا تضمّ الشّفتين في حال نطقك بالقاف؛ لأنّها ساكنة، وليست مضمومة، بل تعيدهما إلى هيئتهما قبل اللام، ثمّ تضمّهما لأجل الكاف، فهذه ملاحظة قيّمة: ينبغي الانتباه لها، ولأمثالها، وهي أن لا تتأثّر الشّفتان بحركة الحرف السّابق، أو اللاحق، بل تكون هيئتهما تابعة لمتطلّبات الحرف المنطوق.

أم كان الاختلاف في أربع صفات كالقاف مع الصاد نحو: {قَصْدُ السَّبِيلِ}، والصاد مهموسة ذات رخو مطبقة غير مقلقلة، فالقاف مجهورة شديدة منفتحة مقلقلة، أم كان الاختلاف في خمس صفات كالطاء، والهاء في نحو: {يَطْهُرْنَ}، فالطاء مجهورة شديدة مستعلية مطبقة مقلقلة، والهاء مهموسة رخوة مستفلة منفتحة غير مقلقلة، أم كان الاختلاف في ست صفات كالخاء مع الراء في نحو: {خَرَجُواْ}، فالخاء مهموسة رخوة مستعلية مصمتة غير منحرفة وغير مكررة، والراء مجهورة متوسطة مستفلة مذلقة منحرفة مكررة، ولا يزيد الاختلاف في الصفات في الحرفين المتباعدين عن ست صفات، وللمتباعدين من حيث القسمة العقلية ثلاثة أقسام صغير، وكبير، ومطلق، فالصغير كالنون مع الخاء في مثل: {وَالْمُنْخَنِقَةُ}، والكبير كالدال مع الهاء في نحو: {دِهَاقاً}، والمطلق كالهاء مع الميم في نحو: {أَنفُسَهُم}، حكم المتباعدين في أقسامه الثلاثة: الإظهار للجميع باتفاق إلاّ في مسألتين يتعين الإخفاء فيهما وهما النون الساكنة التي بعدها قاف مثل: {انقَلَبُواْ}، والنون الساكنة التي بعدها كاف مثل: {أَنكَاثاً}(١).

(١) أحكام قراءة القرءان – ص١٢٣-١٤٥، وغاية المريد – ص١٦٠.

ملخّص الفصل السّابع:

١-كلّ حرفين خرجا من عضوين هما متباعدان سوى الغين، والخاء مع القاف، والكاف.

٢-كلّ حرفين خرجا من عضو واحد، ولم يفصل بينهما فاصل هما متقاربان.

٣-كلّ حرفين خرجا من عضو واحد، وفصل بينهما مخرج آخر هما متباعدان.

٤-التقاء الحرفين يكون في الخطّ، واللّفظ، أو في الخطّ فقط، أو في اللّفظ فقط.

٥-فكلّ من المثلين، والمتقاربين، والمتجانسين، والمتباعدين له تعريف يخصّه.

٦-كلّ واحد من هذه له أقسام ثلاثة: صغير، وكبير، ومطلق.

٧-صور الحرفين المتلاقيين إحدى وعشرون.

٨-ذكر المطلق، والمتباعدين من باب تتميم القسمة العقليّة، وليس فيهما غير الإظهار سوى النون الّتي بعدها قاف، أو كاف فإنّ حكم النون حينئذ الإخفاء.

الفصل الثامن: في التفخيم، والترقيق،

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تقسيم الحروف بالنسبة إلى التفخيم، والترقيق.

المبحث الثاني:

في بيان الراء المرققة.

المبحث الثالث: في بيان الراء المفخمة.

المبحث الرابع: في بيان الراء الدائرة بين الترقيق، والتفخيم مع كون الترقيق أولى.

المبحث الخامس: في بيان الراء الدائرة بين التفخيم، والترقيق مع كون التفخيم أولى.

تعريف التفخيم، والترقيق :

التفخيم في اللغة التسمين، واصطلاحاً: هو عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف عند النطق به؛ فيمتلئ الفم بصداه، والتفخيم، والتسمين، والتغليظ كلها ألفاظ مترادفة، والترقيق لغةً: التنحيف، واصطلاحاً: هو عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه، ويقال: إنّ التفخيم في اللغة: التعظيم والتكثير، وفي الاصطلاح: تعظيم الحرف بجعله في المخرج سميناً وفي الصفة قوياً، ويقابله الترقيق، وهو مأخوذ من الرقة وهي النحافة ضد السمن، وهو في الاصطلاح: تنحيف الحرف بجعله في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً.

المبحث الأول: في تقسيم الحروف باعتبار التفخيم، والترقيق

هي ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما يفخّم في جميع أحواله، القسم الثاني: ما يرقّق في جميع أحواله، القسم الثالث: ما يفخّم في بعض أحواله ويرقق في بعضها الآخر. فأما القسم الأول: فهو حروف الاستعلاء السبعة فيجب تفخيم هذه الحروف مطلقاً، ويجب تخصيص أحرف الإطباق بتفخيم أقوى من تفخيم بقية أحرف الاستعلاء، فلكل حرف من حروف الاستعلاء خمس مراتب:

أوّلها– المفتوح الّذي بعده ألف.

وثانيها– المفتوح الّذي ليس بعده ألف.

وثالثها– المضموم.

ورابعها– السّاكن.

وخامسها– المكسور.

فمجموع جميع مراتب الحروف خمس وثلاثون مرتبة، وهي حاصلة من ضرب المراتب الخمسة المذكورة في عدد حروف الاستعلاء السبعة، وذهب بعضهم إلى أنّ مراتب التفخيم ست: الأولى، والثانية، والثالثة كما سبق، الرابعة في الساكن بعد فتح، أو ضم، والخامسة في الساكن بعد كسر، والسادسة في المكسور، فتكون حاصل المراتب اثنتين وأربعين ناتجة من ضرب ستة في سبعة، وجعلوا مراتب التفخيم ثلاثاً : أعلى، وأوسط، وأدنى، فأعلاها في التفخيم: اللام المفخمة في لفظ الجلالة، وأوسطها: حروف الإطباق الأربعة، وأدناها الباقي وهذا بالإجمال،

فاللام إما أن تكون ساكنة، وإمّا أن تكون متحركة، فإن كانت ساكنة فحكمها يدور بين الإظهار، والإدغام كما سبق في فصل اللامات، فإن كانت متحركة فحكمها يدور بين التفخيم، والترقيق كما ذكرناه في هذا المبحث.

القسم الثاني: حروف الاستفال ماعدا الألف، واللام، والراء.

القسم الثالث: هو الألف، واللام، والراء، أما الألف فلا توصف بالتفخيم، والترقيق بل هي حرف تابع لما قبله في التفخيم والترقيق، قال الشّيخ الطّيبيّ:

وماعدا أحرف الاستعلاء ولام للّه وحرف الرّاء

فرقّقنه مطلقا إلّا الألف فاحكم لها بماتلت كما وصف

ففخّمنها بعد ما فخّما وبعد ما رقّق رقّق فاعلما

مثال تفخيمها:{أَفَطَالَ}، {الصَّابِرِينَ}، {وَلاَ الضَّالِّينَ}،{غَالِبُونَ}،{خَالِدُونَ}، {وَرَاءكُمْ}، {شَهِدَ اللّهُ}. مثال ترقيقها: {جَاء}، {أَفَاء}، ونحوهما. وأمّا اللام فتفخم في لفظ الجلالة إذا وقعت بعد فتح نحو: {تَاللّهِ}، أو بعد ضم نحو: {رُسُلُ اللّهِ}، وترقق بعد كسر نحو: {بِاللّهِ}، {أَفِي اللّهِ}، ونحوهما وهذا باتفاق جميع القراء، وأمّا إذا وقعت بعد ممال فيجوز تفخيمها، وترقيقها؛ قال الطّيبيّ–رحمه اللّه–:

((وفخّم اللّام من الجلاله من بعد غير الكسر والإماله

وإن تفخّم بعد ما أميلا أيضا يكن لديهم مقبولا.

وهكذا قرأ السّوسيّ في قوله–تعالى–(فسيرى اللّه) نرى اللّه)وهناك مواضع تفخم فيها اللام مع شروط عند ورش نحو: {صَلاَتُهُمْ}، {مَطْلَعِ}، {فَظَلُّواْ}، {أَن يُوصَلَ}، وترقق في غير ذلك.

المبحث الثاني: في بيان الراء المرققة

الراء الواردة في القرءان الكريم لها أربع حالات، فنذكر في هذا المبحث الحالة الأولى من أحوالها الأربعة وهي حالة الترقيق، فأقول: إنّ الراء ترقق في ما يأتي قولاً وحداً:

١-الراء المكسورة في أول الكلمة مثل: {رِجَالٌ}، أو في وسطها مثل: {مَرِيئا}، أو في آخرها، ولا تكون إلاّ في حالة الوصل مثل: {لَيْلَةُ الْقَدْرِ}.

٢-الراء الممالة نحو: {مَجْرَاهَا}.

٣- الراء المكسورة وصلاً الموقوف عليها بوجه الروم مثل: {وَالْعَصْرِ}، {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ}، لأن حكم الروم كالوصل.

٤- الراء الساكنة سكوناً أصلياً في وسط الكلمة بعد كسر أصلي ولم يقع بعدها حرف استعلاء في كلمتها مثل: {فِرْعَوْنَ}، {مِرْيَة}، {لَشِرْذِمَةٌ}.

٥- الراء الساكنة سكوناً أصلياً في آخر الكلمة وقبلها كسر مثل: { رَبِّ اغْفِرْ لِي}، {فَاصْبِرْ صَبْراً}، {وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ}، {أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ}، قد وقع بعد الراء في المثال الأول حرف مستفل ووقع بعدها في الأمثلة الثلاثة الباقية حرف استعلاء في غير كلمتها ولا رابع لهن.

٦-الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف بعد كسر سواء كانت مفتوحة في الوصل مثل: {لِيُنذِرَ}، أو مضمومة مثل: {مُنتَشِرٌ}، أو مكسورة مثل: {مُنْهَمِرٍ}.

٧- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف بعد ساكن صحيح مستفل قبله كسر مثل: {الشِّعْرَ}، {السِّحْر}، ونحوهما.

٨- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف بعد ياء مدية أو لينية مثل: {وَالْحَمِير}، {لا ضَيْر}، {قَدِيرٌ}، {خَيْر}، {مِن بَشِيرٍ}، {كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ}.

المبحث الثالث: في بيان الراء المفخمة

فالحالة الثانية: حالة التفخيم فأذكرها في هذا المبحث إنّ الراء تفخَّم في ما يلي قولاً واحداً:

١- الراء المفتوحة في أوّل الكلمة مثل: {رَبِّي}، أو في وسطها مثل: {بِرَبِّكُمْ}، أو آخرها مثل: {لَيْسَ الْبِرَّ}.

٢-الراء المضمومة في أوّل الكلمة مثل: {رُزِقُواْ}، أو في وسطها مثل: {يُبْصِرُونَ}، أو في آخرها مثل: {الْكَذَّابُ الأَشِرُ}، بشرط أنْ تكون في حالة الوصل أو موقوفاً عليها بالروم.

٣-الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد فتح في وسط الكلمة مثل: {مَريمُ}، أو في آخرها مثل: {لا يَسْخَرْ}.

٤-الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد ضم في وسط الكلمة مثل: {وَقُرْآناً}، أو في آخرها: {فَمَن يَكْفُرْ}.

٥-الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر أصلي متصل بها وبعدها حرف استعلاء مفتوح في كلمتها، وقد ورد ذلك في القرءان في خمس كلمات وهي: {قِرْطَاسٍ}، {فِرْقَةٍ}، {وَإِرْصَاداً}، {مِرْصَاداً}، {لَبِالْمِرْصَادِ}.

٦-الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر أصلي منفصل عنها مثل: {الَّذِي ارْتَضَى}، {وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا}.

٧-الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر عارض متصل مثل:{ارْجِعِي}.

٨-الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر عارض منفصل مثل:{إِنِ ارْتَبْتُمْ}، {أَمِ ارْتَابُوا}.

٩-الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها فتح سواء كانت مفتوحة مثل: {وَمَن كَفَرَ}، أو مضمومة مثل: {إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ}.

١٠- أو مكسورة بشرط أنْ يسبقها ما يستوجب تفخيمها مثل: {بِشَرَرٍ}، فالراء الأولى مفخمة لكونها مفتوحة وهو يستدعي تفخيم الثانية الموقوف عليها بالسكون لأنها ساكنة بعد فتح مثل: {لا يَسْخَرْ}، السابق.

١١- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها ضم سواء كانت مفتوحة مثل: {وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ}، أو مضمومة مثل: {فَإِنَّمَا يَشْكُرُ}.

١٢- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها ساكن مسبوق بفتح وهي في الوصل مفتوحة مثل: {إِنَّ الأَمْرَ}، {فَاتَّقُواْ النَّارَ}، أو مضمومة مثل: {وَقُضِيَ الأَمْرُ}، هذا بخلاف ما إذا كان الساكن الياء اللينية مثل: {السَّيْر}،لأن فيها الترقيق كما سبق.

١٣- الراء الساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف وقد سبقها ساكن مسبوق بضم وهي في الوصل مضمومة مثل: {خُضْرٌ}، أو مفتوحة مثل: {الْيُسْرَ}، {تُرْجَعُ الأُمُورُ}، {أَن لَّن يَحُورَ}.

ملحوظتان:

الأولي: أن الأصل في الراء التفخيم ولهذا قال الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى –:

وفيما عدا هذا الذي قد وصفته *** على الأصل بالتفخيم كن متعمّلا

فكان حق الراء أنْ يكون أصلها الترقيق؛ لكونها من أحرف الاستفال، ولكنها لما امتازت عن غيرها في المخرج ، والصفة اكتسبت سمناً، وتفخيماً، أما امتيازها في المخرج: فلانحرافها عن أصل مخرجها إلى ظهر اللسان، وأما امتيازها في الصفة فلاتصافها بسبع صفات؛ ولهذا صار التفخيم أصلاً لها والترقيق عارضاً لها، ولا ترقق إلاّ لموجب ترقيقها.

الملحوظة الثانية: أنّ تفخيم الراء، وترقيقها يبنيان على النظر إلى الراء المتحركة ذاتها فقط كتفخيم الراء المفتوحة ، والمضمومة، وكترقيق الراء المكسورة، ويبنى التفخيم على النظر إلى الراء مع ما قبلها دون ما بعدها كتفخيم الراء في وسط الكلمة بعد فتحٍ ، أو ضمٍّ، كما يبنى ترقيقها في بعض الحالات على النظر إلى الراء مع ما قبلها، وما بعدها كترقيق الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر، وبعدها حرف استفال، ويبنى تفخيمها على النظر إلى ذاتها ، وما بعدها دون ما قبلها كتفخيمها إذا سكنت بعد كسر، ووقع بعدها حرف استعلاء في كلمتها.

المبحث الرابع: في الراء الدائرة بين الترقيق، والتفخيم مع كون الترقيق أولى من التفخيم

فلهذه الراء أنواع أربعة:

النوع الأول: الراء الموقوف عليها بالسكون وبعدها ياء محذوفة للتخفيف، ولم تجيء في القرءان الكريم إلاّ في كلمتين:

الكلمة الأولى: {وَنُذُرِ} "في سورة القمر"، في مواضعها الستة جاز لك في هذه الراء الترقيق، والتفخيم؛ لأن أصل الكلمة: "ونذري" ثم حذفت الياء للتخفيف، ولتناسق آي السور، والترقيق يدل على الأصل وهو الياء دون التفخيم فكان هو أولى.

والكلمة الثانية: {يَسْرِ} "في سورة الفجر"، فمن رقق راءها نظر إلى الأصل وهو الياء المحذوفة للتخفيف وإلى الوصل حيث أنها مرققة لكسرها؛ فأجرى الوقف مجرى الوصل، ومن فخّم لم ينظر إلى الأصل، ولا إلى الوصل، بل نظر إلى العارض، وهو الوقف بالسكون مع حذف الياء، والترقيق أولى من التفخيم.

النوع الثاني: الراء الموقوف عليها بالسكون، وبعدها ياء محذوفة للبناء، ولا تكون إلاّ في كلمة: {أَسْرِ}، سواء قرنت بالفاء، أم بأن، أما {أَسْرِ} فتوجد في ثلاثة مواضع:

أولها– {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ} في هود.

وثانيها– {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ} في الحجر.

وثالثها– {فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلاً إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ} في سورة الدخان، وأما {أَنْ أَسْرِ } فتوجد في موضعين:

أولهما– {وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ}، في الشعراء.

وثانيهما– {وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي...}، في سورة طه.

النوع الثالث: الراء الموقوف عليها بالسكون وقبلها ساكن مستعل، وقبل الساكن كسر، و هي في الوصل مكسورة، وهذا النوع لم يرد في القرءان الكريم إلاّ في لفظ: {الْقِطْرِ}، في قوله –تعالى–: {وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ}، فمن رققها نظر إلى ترقيقها وصلاً؛ فأجرى الوقف مجرى الوصل، ومن فخمها نظر إلى العارض، وهو الوقف، وجعل الطاء مانعاً من الترقيق.

النوع الرابع: الراء الساكنة في وسط الكلمة بعد كسر أصلي، وبعدها حرف استعلاء مكسور في كلمتها، وهذا النوع لم يوجد في القرءان الكريم إلاّ في موضع واحد، وهو لفظ: {فِرْقٍ}، من قوله- تعالى-: {فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ}،فمن رققها نظر إلى الكسر الواقع قبلها، ولم ينظر إلى حرف الاستعلاء الواقع بعدها، ومن فخمها نظر إلى حرف الاستعلاء، ولم ينظر إلى الكسر الواقع قبلها، ولا إلى كسر حرف الاستعلاء، فألحقها بكلمة: {قِرْطَاس}، وأخواته.

المبحث الخامس: في بيان الراء الدائرة بين التفخيم، والترقيق مع كون التفخيم أولى من الترقيق

تحت هذه الراء نوعان:

أولهما- الراء الموقوف عليها بالسكون وقبلها ساكن مستعل وقبل الساكن كسر وهي في حالة الوصل مفتوحة، وهذا النوع لم يرد في القرءان إلاّ في لفظٍ واحدٍ وهو: { مِصْر}، غير المنوّن. وقد وقع في أربعة مواضع:

الأول- {أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ}.

والثاني- {وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ}.

والثالث- {ادْخُلُواْ مِصْرَ}.

والرابع- {أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ}، فمن فخمها نظر إلى حالتها في الوصل حيث كانت واجبة التفخيم، ومن رققها نظر إلى حالتها في الوقف حيث كانت واجبة الترقيق لكونها ساكنة بعد كسر أصلي.

وثانيهما- الراء الموقوف عليها بالسكون وقبلها فتح، أو ضم، أو ساكن مسبوق بفتح، أو ضم وهي في الوصل مكسورة، وهذا النوع كثير في القرءان. مثال ما قبلها فتح: {لِلْبَشَرِ}، ومثال ما قبلها ضم: {بِالنُّذُرِ}، ومثال ما قبلها ساكن مسبوق بفتح: {وَالْعَصْرِ}، ومثال ما قبلها ساكن مسبوق بضم: {مَعَ الْعُسْرِ}، فمن فخّمها لم ينظر إلى حالتها في الوصل بل نظر إلى السكون العارض في الوقف ومن رققها نظر إلى وجوب ترقيقها في حالة الوصل لكونها مكسورة، فأجرى الوقف مجرى الوصل.

ملخّص الفصل الثامن:

١-لكلّ من التفخيم، والترقيق معنى لغويّ، ومعنى اصطلاحيّ.

٢-تنقسم الحروف من حيث التفخيم، والترقيق إلى ثلاثة أقسام.

٣-مراتب تفخيم كلّ حرف من حروف الاستعلاء ستّ.

٤-فمجموع مراتب كلّ حروف الاستعلاء اثنان وأربعون.

٥-أعلى جميع الحروف المفخّمة في التفخيم: اللّام المفخّمة في اسم الجلالة.

٦-أوسطها: حروف الإطباق.

٧-أدناها بقيّة الحروف المفخّمة.

٨-للرّاء من حيث التفخيم، والتّرقيق أربع حالات.

٩-صورترقيقها ثمانية.

١٠-صور تفخيمها اثنتاعشر.

١١-تدور الراء بين الترقيق، والتفخيم مع كون الترقيق أولى في أربعة أنواع في خمس كلمات في أربعة عشر موضعاً، وتدور بين التفخيم، والترقيق مع كون التفخيم أولى في نوعين: أولهما في لفظ واحد في أربعة مواضع، وثانيهما في أربع صور.

الفصل التاسع: في المدِّ، والقصر،

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: في المدِّ الطبيعي.

المبحث الثاني: في المدِّ الفرعي، وبيان أنواعه، وأحكامه.

المبحث الثالث: في بيان المدِّ الواجب.

المبحث الرابع: في المدِّ الجائز.

المبحث الخامس: في المدِّ اللازم.

المبحث السادس: في مراتب المدود.

تعريف المد معناه لغةً، واصطلاحا:

معناه لغة: الزيادة، ومنه قوله تعالى: {وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ}. واصطلاحاً: إطالة الصوت بحروف المد، واللين عند وجود السبب، وأما القصر فمعناه لغةً: الحبس، ومنه قوله- تعالى-: {حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ}، أي محبوسات، ويطلق أيضاً على المنع، ومنه قوله -تعالى-: {فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ}. وفي الاصطلاح: إثبات حرف المد من غير زيادة عليه؛ لعدم وجود السبب، والقصر هو الأصل؛ لأنه لا يحتاج إلى سبب من همز، أو سكون، والمد فرع عنه لاحتياجه إلى سبب، و ربما يطلق القصر على التوسط، لكن حقيقته: عدم المد مطلقاً كما أنّ حقيقة المد: هو تحققه بأي مقدار، ولو حركتين، ولكن المصطلح في علم التجويد: أنّ القصر هو مقدار حركتين، والمد ما زاد على ذلك. قال ابن الجزريّ:((وَالْمَدُّ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زِيَادَةِ مَطٍّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَقُومُ ذَاتُ حَرْفِ الْمَدِّ دُونَهُ، وَالْقَصْرُ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ، وَإِبْقَاءِ الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ عَلَى حَالِهِ))[1].

وينقسم إلى أصلي، وفرعي، فيأتي الكلام على كل منهما في المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

---

١ -النشر في القراءات العشرج:١،ص:٣١٣

المبحث الأول: في المدِّ الطبيعيّ

تعريفه: هو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلاّ به، ولا تستقيم الكلمة إلاّ بوجوده، وبالمد الطبيعي يتم جسم حروف المد، ووزنها، وبدونه تكون هذه الحروف معدومة، أو ناقصة؛ لأن كل حرف منها عبارة عن إشباع الحركة التي تجانسه، ويطلق علي المد الطبيعي القصر.

حروفه: ثلاثة: الواو، والياء، والألف. شروطه: ستة وهي سكون الواو، وضم ما قبلها، وسكون الياء، وكسر ما قبلها، وسكون الألف، وفتح ما قبلها، لكن الألف لا تكون إلاّ على هذه الحالة، أمّا الواو، والياء فهما حرفا مد ولين في تلك الحالة المذكورة، وحرفا لين فقط إذا سكنا، وانفتح ما قبلهما، وحرفا علة إذا تحركا بأي حركة كانت، ويجمع هذه الحروف الثلاثة مع شروطها: لفظ "نوحيها". علامته: أنْ لا يكون قبله، ولا بعده همز، وأن لا يكون بعده سكون"، اسمه: الطبيعي؛ سمي بذلك؛ لأنّ صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه، ولا يزيده عن مقداره، وكذلك يسمى الأصلي؛ لكونه أصلاً للمدِّ الفرعيّ، مقداره: ألف، وتقدّر الألف بحركتين، والحركة يقصد بها المقدار الزّمنيّ الّذي يأخذه الحرف الهجائيّ عند النّطق به؛ لأنّ الحركة لها مقدار معيّن من الزّمن، وهو مقدار النّطق بحرف هجائيّ على الوجه الّذي يقرأ به القارئ من السّرعة، أو البطء، وعلى هذا فكلّ ماحقّه أن يمدّ بحركتين يكون مقدار النّطق بحرفين هجائيّين، وماحقّه أن يمدّ بأربع حركات يكون مقدار النّطق بأربعة أحرف هجائيّة، وما حقّه أن يمدّ بستّ حركات يكون مقدار النّطق بستّة أحرف هجائيّة، وتوضيح ذلك: أنّ الحركة: هي مقدار الزّمن الّذي لابدّ منه عند النّطق بحرف هجائيّ متحرّك، وأنّ الحركتين: هما مقدار الزّمن الّذي لابدّ منه عند النّطق بحرفين متحرّكين، وثلاث حركات هي مقدار الزّمن الّذي لابدّ منه عند النّطق بثلاثة أحرف متحرّكات، وأربع حركات هي مقدار الزّمن الّذي لابدّ منه عند النّطق بأربعة أحرف متحرّكات، وخمسة حركات هي مقدار الزّمن الّذي لابدّ منه عند النّطق بخمسة أحرف متحرّكات، وستّ حركات هي مقدار الزّمن الّذي لابدّ منه عند النّطق بستّة أحرف هجائيّة متحرّكات،

وقولنا:(بب)محرّكين، هو مقدار حركتين، وهو يساوي قولنا: با، وقولنا: (لل) هو مقدار حركتين، وهو يساوي قولنا: لا، وهذا مقدار المدّ الطبيعيّ، وقولنا: قولوا، أو كونوا يساوي كلّ منهما أربع حركات، وقولنا: يا عيسى، أو يا موسى، يساوي كلّ منهما ستّ حركات..١

انقسامه: ينقسم تارةً إلى ثلاثة أقسام باعتبار ثبوته، وحذفه، أولها: ما يثبت في الوصل، والوقف نحو:{يُوصِيكُمُ}، وثانيها: ما يثبت في الوقف دون الوصل وذلك في الألف المبدلة من التنوين المنصوب الموقوف عليه مثل: {عَلِيماً}، {حَكِيماً}، ونحوهما،

---

١ – وينبغي أن نفهم أن منشأ الحركتين كالآتي: هو أن أولهما حركة حرف المد، وهي الفتحة قبل الألف، أوالكسرة قبل الياء، أوالضمة قبل الواو. وثانيهما زمن النطق بجوهر حرف المد وعينه، وهو يساوي حركة؛ فإذا قلت: آ فمقدار نطقك حركتان، فإذا قلت: إي فمقداره حركتان، فإذا قلت: أو فمقداره حركتان، فإذا قلت: نوحيها فقد أتيت بست حركات؛ لأن كلا من حروف المد يستغرق زمن النطق بحركتين؛ لأن النطق بحرف متحرك، ثم بحرف ساكن= حركتان. وقدّر بعض المتأخّرين الحركة بمقدار حركة الأصبع قبضا، أو بسطا بحالة متوسطة، فليست بسرعة ولا بتأنّ، وعليه أكثر الباحثين؛ لأنّ مقدار زمن قبض الأصبع العاديّة المذكورة، أو بسطها كمقدار زمن النطق بحرف متحرّك، لكن قال بعض المعاصرين المحقّقين: لا ينضبط مقدار حركة الأصبع لاختلاف الأشخاص صغرا، وكبرا، ولكونه لا يتماشى مع مرتبة القراءة من الحدر، أو التّحقيق؛ لأنّ حركة الحرف تكون تابعة لسرعة صوت الحرف، وبطئه، ولا تكون تابعة لحركة الأصبع، فمثلا: ستّ حركات في حالة الحدر أقلّ من ستّ حركات في التّحقيق، أو التّدوير، وهذا تعليل جيّد؛ لأنّك إذا ذهبت إلى مكان معلوم المسافة فمشيت بسرعة فزمن مشيك حينئذ أقلّ من زمن مشيك إلى نفس المكان إذا مشيت بتأنّ، وكذلك مقادر المدود معلومة لكنّ زمنها يختلف بسرعة القارئ، وبطئه. وكلّ هذا من اجتهاد بعض العلماء في شرح زمن مقدار المدّ، وتقريبه إلى الأذهان، والخلاصة: أنّه لا مشاحاة في الاصطلاح إذا عرفت الحقائق، ولكن الأصل الّذي يعتمد عليه في ضبط زمن المدّ، والغنّة، وكيفيّة القلقلة، والرّوم، والاختلاس، والتّسهيل، ونحوها هو التّلقي بالمشافهة، انظر القول المألوف في المدود، والوقوف، ومخارج وصفات الحروف تأليف أحمد محمود عبدالسّميع الشّافعيّ ص:٣٥،الطبعة الأولى١٤٢١،هـ٢٠٠٠م. الناشر:دارالكتب العلميّة بيروت لبنان.

وانظر أيضا تنبيهات على كتاب شرح الجزرية المسمى الحواشي الأزهرية / ١٨٩.

وكذلك الألفات التي في هذه الكلمات الآتية نحو:{وَقَالا الْحَمْدُ لِلَّهِ}،{وَمَا فِي الأَرْضِ}،{قُلِ ادْعُواْ اللّهَ}، {وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ}، {وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ}، ولا خلاف هنا في إثبات حرف المد في الوقف، وحذفه في الوصل، وثالثها: ما يثبت في الوصل دون الوقف، نحو:{إِنَّهُ كَانَ}،{لِرَبِّهِ} ونحوهما، وينقسم تارة أخرى باعتبار موقعه إلى كلمي وحرفي، فالأول: هو الذي في كلمة نحو:{أَتُجَادِلُونَنِي}، والثاني هو الذي في هجاء حروف حي طهر؛ لأنّ مدّ حروف حيّ طهر: هو حرفيّ موقعا، وطبيعيّ مقدارا، وليس كالحرفيّ الّذي سيجيء في المدّ الفرعيّ؛ لأنّه يخالفه، في المقدار، والتّسمية.

المبحث الثاني: في المدِّ الفرعيّ، وبيان أنواعه، وأحكامه:

فله تعريف، وأسباب ، وأنواع، وأحكام ، ومراتب، أمّا تعريفه: فهو المد الزائد على المد الأصلي لسبب من الأسباب. ويقال أيضا: إنّه هو الذي يتوقف على سبب من همز، أو سكون، وتجتلب حروف المد بدونه، ويقال أيضا: إنه إطالة الصوت بحروف المد، واللين عند وجود السبب، وسمي فرعياً؛ لتفرعه عن المد الأصلي. أسبابه: تنقسم أسباب المدّ إلى لفظيّ، ومعنويّ، فاللّفظيّ: الهمز، والسكون، فهذان سببان لفظيان، قال الشّيخ أحمد الطّيبيّ في المفيد في التّجويد–رحمه اللّه–:

والهمز، والسّكون للمدّ سبب إن وجدا من بعده وقل وجب

إن وقع الهمز به متّصلا بكلمة، وجاز حيث انفصلا

وإن أتى قبل سكون قد لزم في كلمة فالمدّ فيه قدحتم.

وأمّا سبب المدّ المعنويّ فهو قصد المبالغة في النّفيّ، قال ابن الجزريّ: ((وَأَمَّا السَّبَبُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ قَصْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، وَهُوَ سَبَبٌ قَوِيٌّ مَقْصُود عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ أَضْعَفَ مِنَ السَّبَبِ اللَّفْظِيِّ عِنْدَ الْقُرَّاءِ، وَمِنْهُ مَدُّ التَّعْظِيمِ فِي نَحْوِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)(لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَهُوَ قَدْ وَرَدَ عَنْ أَصْحَابِ الْقَصْرِ فِي الْمُنْفَصِلِ لِهَذَا الْمَعْنَى)) [1]، ويسمى هذا المد مد المبالغة، ومد التعظيم، فالحاصل: أنّ الهمز والسكون وقصد المبالغة تسمى هذه الثلاثة أسباباً؛ لأنها علة زيادة مقدار المد الفرعي.

---

١ – النشر في القراءات العشرج:١،ص:٣١٣.

أنواعه خمسة:

أولها– المد الواجب المتصل.

وثانيها– المد الجائز المنفصل.

وثالثها– المد البدل.

ورابعها– المد اللازم.

وخامسها– المد العارض للسكون، فسبب الأنواع الثلاثة الأولى: الهمزة، وسبب النوعين الأخيرين: السكون.

أحكامه: ثلاثة: الوجوب واللزوم والجواز، فالوجوب خاص بالمد الواجب المتصل واللزوم خاص بالمد اللازم، والجواز جامع للثلاثة الباقية وهي المنفصل، والبدل والعارض. فالفرق بين الواجب، واللازم: مجرد اصطلاح؛ لأن كلاً منهما لا يجوز قصره كما يجوز قصر الثلاثة الجائزة. قال الحمزوري–رحمه اللّه–:

للمد أحكام ثلاثة تدوم وهي الوجوب، والجواز، واللزوم.

المبحث الثالث: في المد الواجب المتصل

تعريفه: هو أن يقع بعد حروف المد همز متصل في كلمة واحدة مثاله: {جَاء}، {قُرُوَءٍ}، {مرِيئاً}، حكمه: وجوب مده بمقدار زائد على المد الأصلي اتفاقاً ولقد ذكر ابن الجزري في النشر قوله: ((تتبعتُ قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة" ثم يقول: "بل رأيت النص بمده"، مُوسَى بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُقْرِئُ الْقُرْءانَ رَجُلًا فَقَرَأَ الرَّجُلُ: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} [التوبة: ٦٠] مُرْسَلَةً، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: " مَا هَكَذَا أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا:{إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} [التوبة: ٦٠]فَمَدَّدَها))[1]. و سمي مداً متصلاً؛ لاتصال سببه وهو الهمز بحرف المد في كلمة واحدة. مقدار مده: له محل اتفاق، ومحل اختلاف، فمحل اتفاقه: هو اتفاق القراء على اعتبار أثر الهمز،

---

١ – أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ج:٩، ص:١٣٧–١٣٨.

والمراد بهذا الاعتبار: زيادة المد الفرعي على الطبيعي، ومحل اختلافه: هو تفاوتهم في الزيادة المذكورة، وله مرتبتان: طولي، وسطي، فالأولى: ثلاث ألفات، وهي ست حركات لورش، وحمزة، والثانية للباقين، وهي ألفان، وهي أربع حركات.

المبحث الرابع: في بيان المد الجائز

المد الجائز: هو المد المنفصل، والمد البدل، والمد العارض للسكون، أمّا تعريف المد المنفصل: فهو أنْ يقع بعد حرف المد همز منفصل عنه في كلمة أخرى، سمي منفصلاً لانفصال سببه عنه، ومن أمثلته: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ}، {قُوا أَنفُسَكُمْ}، {وَفِي أَنفُسِكُمْ}، ومقداره: ثلاث ألفات لورش وحمزة، وألفان: لابن عامر وعاصم والكسائي وخلف في اختياره، ولابن كثير، والسوسي، وأبي جعفر، ويعقوب القصر فقط، ولقالون والدوري لهما وجهان: التوسط كعاصم، ومن معه، والقصر كابن كثير ومن معه، فهذا على طريق الشاطبية، قال بعض العلماء: إن المد على أربع مراتب: طولى لورش، وحمزة، وقدرت بثلاث ألفات، ودونها: لعاصم، وقدرت بألفين، ونصف، ودونها: لابن عامر، والكسائي ، وخلف، وقدرت بألفين فقط: ودونها: للباقين، وقدرت بألف ونصف، وهذا في المتصل، والمنفصل إلاّ أن المرتبة الرابعة لا تتحقق إلاّ لقالون، ودوري أبي عمرو في المنفصل، وأمّا ابن كثير، والسوسي، وأبو جعفر، ويعقوب فليس لهم إلاّ القصر في المنفصل، قال الإمام الشاطبي– رحمه الله تعالى–:

إذا ألف أو ياءها بعد كسرة ** * أو الواو عن ضم لقي الهمز طوّلا [1]

وقال ابن الجزري:

ومدّهم وسط وما انفصل اقصرن *** ألا حز وبعد الهمز واللين أصلا.

ورواية قصر المنفصل لحفص فليست من طريق الشاطبية إنّما هو من طريق طيبة النشر. فلا يجوز للقارئ أنْ يقرأ القصر لحفص إلاّ إذا كان عالماً بالأحكام المترتبة عليه حتى لا يحصل خلط، وهذه الأحكام ذكرناها فيما يلي:

---

١ –متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: للإمام القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي/١٤/ المحقق: محمد تميم الزعبي/ الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرءانية/الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

١- يتعين الإتيان بالبسملة في أجزاء السورة دون تركها الجائز من الشاطبية وذلك للتبرك.

٢- وجوب توسط المتصل أي مده أربع حركات فقط.

٣- ترك السكت قبل الهمز في "أل، و"شيء، والمفصول، والموصول.

٤- عدم المد للتعظيم في لا إله إلا الله.

٥- عدم التكبير بين السورتين من آخر الضحى إلى آخر الناس.

٦- ترك الغنة عند اللام، والراء.

٧- وجوب إبدال همزة الوصل ألفًا ومدها ست حركات في {آلآنَ} موضعي يونس، و {ءَالذَّكَرَينِ} موضعي الأنعام، و {ءَالله} بيونُس والنمل.

٨- وجوب الإشمام في: {تَأْمَنَّا} بيُوسف.

٩- وجوب الإدغام في: {يَلْهَثْ ذَلِكَ} بالأعراف.

١٠- وجوب الإدغام في: {ارْكَبْ مَعَنَا} بهود.

١١- وجوب الإدغام التام في: {نَخْلُقْكُمْ} بالمرسلات.

١٢- ترك السَّكت على: {عِوَجًا} ، {مَرْقَدِنَا} ، {مَنْ رَاقٍ} ، {بَلْ رَانَ} .

١٣- وجوب قصر "عين" في موضعي مريم، والشورى.

١٤- وجوب التفخيم في الراء {فِرْقٍ} بالشعراء.

١٥- وجوب حذف الياء من {ءَاتَانِ} بالنمل في حالة الوقف.

١٦- وجوب حذف الألف من {سَلاسِلًا} بسورة الإنسان في حالة الوقف أيضًا.

١٧- وجوب قراءة {الْمُصَيْطِرُون} بالطور بالسين فقط.

١٨- جواز قراءة: {مُصَيْطِر} بالغاشية بالسين، أو الصاد.

١٩- جواز قراءة: {يَبْصُط} في الموضع الأول بالبقرة، وكذا {بَصْطَةً} بالأعراف بالسين، أو الصاد.

٢٠- جواز قراءة: نون {يَس} ، و{ن} بالإدغام في واو والقرءان، والقلم، أو الإظهار عندها.

٢١- جواز قراءة: {ضِعْف} بالرُّوم في مواضعها الثلاثة بالفتح ،أو الضم، لكن إذا قرأنا بوجه الإظهار في نون {يَس} ، و{ن} يتعين الصاد فقط في: {مُصَيْطِر}، والسين فقط في {يَبْصُط} ،

و{بَصْطَةً}، والفتح فقط في ضاد {ضْعَف} بالرُّوم. وأما إذا قرأنا بوجه الإدغام في نون {يَس} ، و{ن} فيتعين السين فقط في {مُصَيْطِر}، والصاد فقط في {يَبْصُط} ، و{بَصْطَةً}،والضم فقط في ضاد ضعف بالرُّوم.(١).

أمّا مد البدل فتعريفه: هو أن يتقدم الهمز على حرف المد في كلمة واحدة وليس بعد حرف المد همز أو سكون، مثال الألف: {آدَمَ}، ومثال الواو: {أُوتُواْ}، ومثال الياء: {إِيمَاناً}، حكمه: جواز مده، وقصره، وتوسطه، غير أنّ القراء ليس لهم فيه إلاّ القصر ماعدا ورشاً، وأمّا التوسط، والمد الطويل فهما مذهب ورش من طريق الأزرق. سمي المد البدل؛ لأن حرف المد الذي فيه مبدل من الهمزة غالباً. وإلى هذا يشير الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى – بقوله:

وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم *** إذا سكنت عزم كآدم أو هلا.

ويستثنى من ذلك ثلاثة أصول، وكلمتان اتفاقاً، أمّا الأصول فثلاثة:

أولها أن يكون قبل الهمزة ساكن صحيح متصل نحو: (القرءان)، (الظمآن)، ونحوهما.

وثانيها أن تكون الألف مبدلة من تنوين نحو (دعاءً ونداءً) ونحوهما في حالة الوقف.

وثالثها حرف المد الواقع بعد همزة وصل في الابتداء نحو (ائت)، (ائذن) ونحوهما.

وأمّا الكلمتان فأولهما (يؤاخذ) كيف وقعت، وثانيهما (إسرائيل) والمراد ياؤها.

واختلفوا في كلمتين: وهما (الآن) المستفهم بها، و(عاداً الأولى).

قال الإمام الشاطبي–رحمه الله تعالى–:

سوى ياء إسرائيل أو بعد ساكن ** صحيح كقرآن ومسئولاً اسئلا

وما بعد همز الوصل ائت وبعضهم ** يؤاخذكم الآن مستفهما تلا

وعادا الأولى وابن غلبون طاهر ** بقصر جميع الباب قال وقولا(٢)

---

(١) بهجة اللحاظ بما لحف من روضة الحفاظ : نظم الشيخ المقرئ إبراهيم علي السمنودي المصري، ولحظ اللحاظ في شرح بهجة اللحاظ: للشيخ حمد الله حافظ الصفتي/ ٢٨-٣٣/ بتقديم فضيلة الشيخ عبد الفتاح مدكور بيومي/ الناشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث. وبغية المريد، ص١/٩٥/ و غاية المريد ص:٩٩،هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ٢/ ٢٩١،

(٢) الشاطبية – ص٢١.

فإن وقع حرف المد بعد همزة، ولم يكن مبدلاً من همزة يسمى شبيهاً بمد البدل؛ لأنّ حرف المد: أصلي حينئذٍ، نحو: يراءون، ورئاء الناس، وهذا من قبيل المد المتصل السابق.

أمّا المد العارض للسكون فتعريفه: هو أنْ يقع بعد حرف المد، واللين، أو حرف اللين ساكن عرض سكونه لأجل الوقف، أو للإدغام، أمثلته: {الرَّحْمَنُ}، {الْعَالَمِينَ}، {الْمُفْلِحُونَ}، حكمه: جواز قصره، ومده، فيجوز فيه القصر لمراعاة الأصل، وعدم الالتفات إلى السكون نظراً لعروضه في حالة الوقف فقط، فلا يعتد به، وهذا الوجه مناسب لمرتبة الحدر، ويجوز فيه التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كون الساكن عارضاً، فملاحظة عروض السكون جعلت مرتبة المد دون مرتبة المد اللازم، ويجوز فيه الإشباع لوجود الشبه بينه، وبين المد اللازم، فوجه الشبه:

أنّ كلا منهما وقع فيه بعد حرف المد سكون مع قطع النظر عن كون هذا السكون عارضاً في الوقف، وسمي عارضاً؛ لعروض سببه في الوقف دون الوصل.

المبحث الخامس: في المد اللازم

تعريفه: هو أنْ يأتي بعد حرف المد، أو اللين سكون لازم وصلاً، ووقفاً سواء كان ذلك في كلمة، أو حرف، من أمثلته: {الْحَاقَّةُ}، {الم}، ونحوهما. حكمه: لزوم مده مداً متساوياً اتفاقاً وصلاً، ووقفاً، مقدار مده: ثلاث ألفات بست حركات، إلاّ لفظ عين أول مريم، والشورى ففيه وجهان: الإشباع، والتوسط؛ وذلك لوقوع السكون بعد حرف لين، والإشباع هو المقدم أداءً، قال الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى –:

وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن وعند سكون الوقف وجهان أُصِّلا

ومد له عند الفواتح مشبعا وفي عين الوجهان والطول فضّلا.

وإلا ميم من {الم} أول آل عمران في حالة الوصل ففيها وجهان: أولهما: المد بمقدار ست حركات، وثانيهما: القصر، وهو حركتان اعتداداً لحركة الميم العارضة، وهي الفتحة التي أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين، فهذا غير الغالب؛ لأنّ الغالب في التخلص من التقاء الساكنين: الكسرة، وإنما أوثرت الفتحة هنا على الكسرة التي هي أصل التخلص من التقاء الساكنين لكون الفتحة وسيلة إلى تفخيم لفظ الجلالة،

أمّا في حالة الوقف فيتعين المد الطويل كغيره من أمثلة اللازم. وسمي لازماً؛ للزوم مده بالمقدار المذكور من غير تفاوت وللزوم سببه، وهو السكون وصلاً، ووقفاً.

انقسامه:

ينقسم إلى قسمين كلمي، وحرفي، فينقسم كل منهما إلى مثقل، ومخفف،

فالكلمي: هو أن يقع السكون الأصلي بعد حرف المد في كلمة واحدة مثل: {الطَّآمَّةُ}، والحرفي هو أن يقع السكون بعد حرف المد في حرف من أحرف فواتح السور، فالمثقل: هو أن يأتي بعد حرف المد سكون في كلمة، أو حرف بشرط أنْ يكون الساكن مشدداً نحو: {وَحَآجَّهُ}، {من دَابَّةٍ}، و{الم}، و{طسم}، وأمّا المخفف فهو أن يأتي بعد حرف المد سكون في كلمة، أو حرف مع خلوه من التشديد، مثاله: {الآن}، و {يس} ونحوهما، فللمد الحرفي ضابط: وهو أنْ يوجد في فواتح السور حرف هجاؤه على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد، والثالث مبني على السكون، وحروفه ثمانية يجمعها قول بعضهم: "سنقص علمك" وهي السين، والنون، والقاف، والصاد، والعين، واللام، والميم، والكاف، يمد القاف، والصاد، واللام، والكاف بالألف، ويمد السين، والميم بالياء، ويمد النون بالواو، أمّا العين فقد ذكرنا أن فيها وجهين: الإشباع، والتوسط أمثلته: {طسم} أول الشعراء، والقصص، و{طس} أول النمل، و{يس}، و{حم } في أول سورها، و{حم () عسق} أول الشورى، و{ن وَالْقَلَمِ}، و{ق} في أول سورتها، و{كهيعص} أول مريم، و{الم} أول البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة، و{الر} أول يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، و{المر} أول الرعد، {المص}، فهذه الحروف الثمانية تمد مداً مشبعاً إلاّ ما سبق استثناؤه، وما عدا هذه الحروف الثمانية من حروف فواتح السور يمد مداً طبيعياً، وذلك في خمسة أحرف مجموعة في قول بعضهم: "حي طهر"، وهي الحاء، والياء، والطاء، والهاء، والراء، قد أشرنا إليها في مبحث المد الطبيعي؛ لكون مدها طبيعياً وقال الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى–:

وفي نحوطه القصر إذ ليس ساكن*** وما في ألف من حرف مد فيمطلا

فالحاء في {حم } في أول السور السبعة: وهي غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، والياء في فاتحتي مريم، ويس، والطاء في فاتحة طه، والشعراء، والنمل،

والقصص، والهاء في فاتحة مريم، وطه، والراء في فاتحة يونس، وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر، والحاصل أن جميع الحروف الواقعة في فواتح السور سواء أكان مدها لازماً، أم طبيعياً: أربعة عشر حرفاً مجموعة في قول بعضهم:(نص حكيم له سر قاطع)،

وهي على أربعة أقسام:

القسم الأول منها ما يمد مداً لازماً بمقدار ست حركات وهو حروف "سنقص علمك" ما عدا "عين" في فاتحة مريم، والشورى.

القسم الثاني: ما يجوز فيه الإشباع والتوسط وهو عين المذكور.

القسم الثالث: ما يمد مداً طبيعياً وهو حروف: "حي طهر".

القسم الرابع: ما لا يمد، وهو لفظ الألف لعدم حرف المد فيه، وقد وقعت هذه الحروف في فواتح تسع وعشرين سورة، فهذه الفواتح على خمسة أنواع باعتبار حروفها:

الأول– أحادي وقد وقع هذا في ثلاث سور: وهي (ص)، و(ق)، و(ن).

الثاني– ثنائي، وهو في تسع سور: طه، و(طس)، و(يس)، و(حم) في أول سورها السبع ما عدا الشورى.

الثالث– ثلاثي، وهو في ثلاث عشرة سورة: وهي {الم} في أول البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة، و{الر} في أول يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، و{طسم} أول الشعراء، والقصص.

الرابع– رباعي، وهو في سورتين فقط: {المص} في أول الأعراف، و{المر} في أول الرعد.

الخامس– خماسي، وذلك في سورتين: وهما {كهيعص} أول مريم، و{حم}{ عسق} أول الشورى.

تتفاوت مراتب المدود بتفاوت أسبابها من حيث القوة، والضعف، وإذا كان السبب قوياً كانت مرتبة المد قوية، وإذا كان سبب المد ضعيفاً كانت مرتبته ضعيفةً.

وللمدود مراتب خمسة:

أولها –للمد اللازم.

وثانيها– للمد الواجب المتصل.

وثالثها– للمد العارض للسكون.

ورابعها– للمد المنفصل.

وخامسها– للمد البدل.[1]

وإنما كان المد اللازم أقوى المدود جميعاً، لأصالة سببه وهو السكون الثابت وصلاً، ووقفاً ولاجتماعه مع حرف المد في كلمة واحدة، أو في حرف واحد، ولاتفاق الجمهور في مقداره، وأما المتصل فكان في المرتبة الثانية لأصالة سببه، وهو الهمز، ولاجتماعه معه في كلمة واحدة غير أنه مختلف في مقداره، وأمّا العارض للسكون فكان في المرتبة الثالثة لاجتماع سببه معه في كلمة واحدة غير أن السكون عارض، وأن مقداره مختلف فيه بين المد، والتوسط، والقصر؛ لأنه يجوز مده بأحد الأوجه الثلاثة، وأمّا المد المنفصل فكان في المرتبة الرابعة؛ لانفصال سببه عنه وهو الهمز؛ ولأنه مختلف في مقدار مده كسابقه، وأما البدل فكان في المرتبة الخامسة الأخيرة؛ لأنّ المدود السابقة يقع سببها بعدها، فأما سببه فهو متقدم عليه؛ ولأن المدود السابقة أصلية، ولم تبدل من شيء آخر، بخلاف مد البدل، فهو مبدل من الهمز غالباً.

تنبيهات:

التنبيه الأول: إذا اجتمع سببان من أسباب المد أحدهما قوي، والآخر ضعيف عمل بالقوي، وألغي الضعيف؛ ولذا قال الإمام ابن الجزري في طيبة النشر: .... وَأَقْوىَ السَّبَبَيْنِ يَسْتَقِلْ.

مثال ذلك: قوله –تعالى–: {رِئاء النَّاسِ}، {وَلا جَانٌّ}، اجتمع في المثال الأول سببان:

أولهما –تقدُّم الهمز على حرف المد، وهذا يوجب أن يكون المد مد بدل.

---

١ – وإلى هذا الترتيبِ يُشير الشيخُ السمنودي في لآلئ البيان :

أقوى المدود لازم فما اتصل *** فعارض فذو انفصال فبدل.

وثانيهما–وجود همز بعد حرف المد في كلمته، وهذا يوجب أنْ يكون المد متصلاً، والسبب الأول ضعيف كما علمت من هناك، والثاني قوي، فيعمل بمقتضى القوي، ويلغى الضعيف، ويكون المد مداً واجباً ومثله: {برءاؤا} اجتمع في هذا المثال أيضا سببان:

أحدهما– تحقق السكون بعد حرف المد وصلاً، ووقفاً، وهذا يقتضي أنْ يكون المد لازماً، وثانيهما– السكون العارض للوقف، وهذا يقتضي أنْ يكون المد عارضاً للسكون، والسبب الأول أقوى من الثاني، فيعمل بالأول، ويهمل الثاني، ويكون المد لازماً.

مثال ثالث: {رَأَى أَيْدِيَهُمْ}، قد اجتمع في هذا المثال سببان:

أولهما– تقدُّم الهمز على حرف المد.

وثانيهما– وجود الهمز بعد حرف المد في كلمة أخرى، فالسبب الأول يقتضي أنْ يكون المد مد البدل، والثاني يقتضي أنْ يكون المد مد الجائز المنفصل، والسبب الأول ضعيف، والثاني قوي، فيعمل به، ويترك الأول، ويكون المد منفصلاً عند وصل الكلمتين.

مثال رابع: {يَشَاءُ}، عند الوقف على هذه الكلمة اجتمع فيها سببان:

أولهما– اجتماع حرف المد مع الهمز في كلمة واحدة، وهذا يقتضي أنْ يكون المد متصلاً.

وثانيهما– وجود سكون عارض للوقف بعد حرف المد، وهذا يقتضي أنْ يكون المد من قبيل المد العارض للسكون، والسبب الأول أقوى، فيعمل به، ويكون المد متصلاً يتعين مده، ويمتنع قصره؛ لأنّ القصر يجوز في المد العارض للسكون الذي ألغي سببه، ولا يجوز في المتصل الذي أعمل سببه.

التنبيه الثاني:

إذا اجتمع مدان من نوع واحد كمتصلين، أو منفصلين، أو عارضين يجب التسوية بينهما، ولا يجوز زيادة أحدهما، أو نقصه عن الآخر، فإذا مددت أولهما بقدر وجب مد الثاني بنفس ذلك القدر بلا زيادة، ولا نقصان، وإلى هذا يشير ابن الجزري بقوله: "واللفظ في نظيره كمثله".

التنبيه الثالث:

أنّ بعض علماء التجويد ذكروا ألقاباً كثيرةً لأنواع المدود، لكنها لا تخرج من قسمي المد: الأصلي، والفرعي.

أولها– الصلة الصغرى، وذلك عند صلة هاء الضمير التي يكنى بها عن المفرد الغائب بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة نحو: {وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ}، {إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ}، وفيها مد طبيعي، لكن إذا وقع بعدها همزة قطع تكون الصلة كبرى، وتأخذ حكم المد الجائز المنفصل، فهو ملحق به لوجود الهمزة بعد حرف المد في غير كلمته نحو:

{مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بماشاء}.

وثانيها– مد التمكين وهو مدة لطيفة مقدارها: حركتان يؤتى بها وجوباً للفصل بين الواوين في نحو: {آمَنُواْ وَعَمِلُواْ}، وبين الياءين في نحو: {يَوْمَيْنِ}، حذراً من الإدغام، ومن الإسقاط، وهو مد طبيعي أيضا، وقال بعضهم: هو كل ياءين أولاهما مشدّدة مكسورة، والثانية ساكنة نحو: {وَإِذَا حُيِّيْتُم}، {النَّبِيِّينَ}، ونحوهما، وسمّاه بعضهم مد تمكين؛ لأنه يخرج متمكّناً بسبب الحذر من الإدغام، والإسقاط عند التعريف الأول، وبسبب الشدة على التعريف الثاني، وعلى القولين فهو ملحق بالمدّ الطبيعي.

وثالثها– هو مد العوض، وهو الوقف على التنوين المنصوب بإبداله ألفاً نحو:{أَفْوَاجاً}، فهو ملحق بالطبيعيّ أيضا.

ورابعها– مدّ الفرق، وهو ملحق بالمدّ اللّازم عند الإبدال.

وخامسها– مدّ اللين غير المهموز نحو (خوف) و(إليه) وهو في حالة الوقف، وملحق بالمد العارض للسكون الذي سبق بيانه، فهذا مجمع عليه، وأمّا في حالة الوصل فلا مد فيه للجميع، وإن كان مهموزاً نحو: (شيء) و(السوء) فحكمه حكم غير المهموز عند غير ورش، وأمّا ورش فله فيه المد الطويل، والتوسط في حالتي الوصل، والوقف، فهو عنده ملحق بالمد الواجب، واللازم لعدم جواز قصره وصلا، ووقفا. ويستثنى لورش (الموءودة) و(موئلا) بلا خلاف و(سوءاتكم) بخلف.

ملخّص الفصل التاسع:

١-إن المد ينقسم إلى أصلي، وفرعي.

٢-إنّ المدّ الأصليّ له تعريف، وحروف، وشروط، وعلامة، واسم، ومقدار، وحكم، وانقسام.

٣-حروف المدّ ثلاثة، وشروطها ستة.

٤-وينقسم المدّ الأصليّ تارةً باعتبار ثبوته، وحذفه إلى ثلاثة أقسام.

٥-و ينقسم هذا المدّ إلى قسمين باعتبار موقعه تارة أخرى.

٦- المدّ الفرعي له تعريف، وأسباب، وأنواع، وأحكام، ومراتب.

٧-أسباب المدّ الفرعيّ ثلاثة اثنان لفظيّان، وواحد معنويّ.

٨-أنواع المدّ الفرعيّ خمسة، لكل منها تعريف خاص، واسم، ووجه تسمية، ومقدار، فالحاصل عشرون حاصلة من ضرب خمسة في أربعة.

٩-للمدّ الفرعيّ أحكام ثلاث، ومراتب خمسة.

الفصل العاشر: في بيان الوقف، والابتداء،

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: في بيان أهمية معرفة الوقف، والابتداء.

المبحث الثاني: في أقسام الوقف على وجه العموم.

المبحث الثالث: في أقسام الوقف الاختياري خاصة.

المبحث الرابع: في بيان كيفية الوقف على أواخر الكلم.

المبحث الخامس: في بيان أنواع الكلمة الموقوف عليها.

المبحث السادس: في الابتداء، وانقسامه.

المبحث السابع: في بيان علامات الوقف.

تمهيد:

ومن المعلوم أن القارئ لا يستطيع أن يقرأ السورة، أو القصة في نفس واحدة، بل يحتاج إلى أن يقف؛ ليأخذ الاستراحة؛ لأنّه لا يجوز له أن يتنفّس في أثناء الكلمة الموصولة، و لا ينبغي أن يقف في بعض الأماكن؛ ولذا كان تعلم الوقف، والابتداء مما لابدّ منه.

تعريف الوقف، والسكت، والقطع:

الوقف: معناه في اللغة الحبس، والكف يقال: أوقفت الدابة أي كففتها عن المشي، واصطلاحاً: هو قطع الصّوت على الكلمة القرءانيّة زمنا يتنفّس فيه عادة بنيّة استئاف القراءة، [1] ، ولا بدّ من التنفّس بعد الوقف.

وأما السكت فهو قطع الصوت على الكلمة، أو الحرف بلا تنفس، والوقف، والسّكت يتوافقان في قطع الصّوت، ويختلفان في ترك التّنفّس، قال ابن الجزريّ في تعريف الوقف، والسّكت:((وَالْوَقْفُ: عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ عَلَى الْكَلِمَةِ زَمَنًا يَتَنَفَّسُ فِيهِ عَادَةً بِنِيَّةِ اسْتِئْنَافِ الْقِرَاءَةِ إِمَّا بِمَا يَلِي الْحَرْفَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَا قَبْلَهُ...، وَيَأْتِي فِي رُءُوسِ الآيِ، وَأَوْسَاطِهَا، وَلا يَأْتِي فِي وَسَطِ كَلِمَةٍ، وَلا فِيمَا اتَّصَلَ رَسْمًا...، وَلا بُدَّ مِنَ التَّنَفُّسِ مَعَهُ أي الوقف.

وَالسَّكْتُ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ زَمَنًا هُوَ دُونَ زَمَنِ الْوَقْفِ عَادَةً مِنْ غَيْرِ تنفّس))[2]، فلا يصح الوقف على(أين)من قوله: {أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُّ}؛ لاتصاله رسماً.

وأما القطع فهو قطع القراءة، والانصراف عنها إلى أمرٍ خارجي لا علاقة له بها، فهذا هو الفرق بين هذه الثلاثة.

---

١ – واختلفت عباراة العلماء في تعبير السكت، وقال بعضهم: سَكْتَةٌ يَسِيرَةٌ. وقال آخرون: سَكْتَةٌ قَصِيرَةٌ. وقال آخرون: سَكْتَة مُخْتَلَسَة مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ. وقال آخرون: وَقْفَةٌ خَفِيفَةٌ. وقال آخرون: وُقَيْفَةٌ. وقال آخرون: وَقْفَة يَسِيرَة مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ. وأشار صاحب غاية المريد في علم التجويد إلى أن مقدار زمن السكت هو حركتان، وهو مقيد بالسماع، والنقل. انظر النشر في القراءات العشر/١/٢٤٠. وغاية المريد في علم التجويد/١/٢٢٢.

٢ –النشر في قراءات العشر ج:١،ص:٢٤٠

ملاحظة:

لو قطع القارئ قراءته لطارئ قهري كعطاس، أو تنحنح غلبه، أو نحوهما، أو لكلام يتعلق بمصلحة القراءة كأن شك في شيء في القراءة، وسأل من بجواره؛ ليتثبّت لا يعيد الاستعاذة، أما لو قطعها إعراضا عنها، أو لكلام لا تعلق له بها ولو ردا لسلام فانه يستأنف الاستعاذة.١.

المبحث الأول: في بيان أهمية معرفة الوقف، والابتداء

اعلم أنّ معرفة الوقوف، والابتداء من أهم المتطلبات في القراءة، ومن فوائدهما: صون النصوص القرءانيّة من أن تنسب فيها كلمة إلى غير جملتها، وعلم التجويد يحفظ الحروف القرءانيّة، وعلم الوقف يحفظ الجمل القرءانيّة، وكلاهما مطلوبان، والأصل في هذا الباب: ما روي عن ابن عمر–رضي اللّه عنه–قال: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنَّ أَحدَ نَا يُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْءانِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ –صَلَّى اللّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَيَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ فِيهَا كَمَا تَعْلَمُونَ أَنْتُمُ الْقُرْءانَ» ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْءانَ؛ فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا أَمْرُهُ، وَلا زَاجِرُهُ، وَلا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ يَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ»٢.

---

١ –انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة/ ج:١،ص:١٣.

٢ – أخرجه أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ) في المستدرك على الصحيحين ١ /٩١/ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠. قال الحاكم: . «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» و وافقه الذهبيّ.

قال ابن الجزري:((...وَفِي كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ بُرْهَانٌ عَلَى أَنَّ تَعَلُّمَهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ –وصَحَّ، بَلْ تَوَاتَرَ عِنْدَنَا تَعَلُّمُهُ وَالِاعْتِنَاءُ بِهِ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ[1] كَأَبِي جَعْفَرٍ يَزِيدَ بْنِ الْقَعْقَاعِ[2] إِمَامِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَعْيَانِ التَّابِعِينَ وَصَاحِبِهِ الْإِمَامِ نَافِعِ[3] بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ[4] ، وَيَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ[1] ،وَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ[2]، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ،

---

[1] – وَصَحَّ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ عِلْمًا، وَفِقْهًا وَمُقْتَدًى أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَرَأْتَ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ فَلَا تَسْكُتْ حَتَّى تَقْرَأَ (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَام).)) انظر النشر في القراءات العشر ج:١،ص:٢٢٥.

٢ – هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي عتاقة، ويعرف أبو جعفر المذكور بالمدني؛ أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وعن مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، ويقال قرأ على زيد بن ثابت رضي الله عنه، وروى القراءة عنه عرضاً نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، وكان أبو جعفر يقرئ في مسجد رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم–وكان من أقرأ الناس، ومسحت على رأسه أمّ سلمة وهو صغير، ودعت له بالبركة، وقال نافع بن أبي نعيم: لما غسل أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك أحد ممن حضره أنه نور القرءان، قال ابن جماز: ولم يزل أبو جعفر إمام الناس في القراءة إلى أن توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة بالمدينة، انظر وفيات الأعيان/ ج: ٦،ص:٢٧٤.

٣– هو المقرئ المدني أحد القراء السبعة؛ كان إمام أهل المدينة والذي صاروا إلى قراءته ورجعوا إلى اختياره، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، رضوان الله عليهم، وكان محتسباً فيه دعابة، وكان أسود شديد السواد، قال ابن أبي أويس، قال لي مالك رضي الله عنه: قرأت على نافع، وقال الأصمعي، قال لي نافع: أصلي من أصبهان، هكذا قاله الحافظ أبو نعيم في " تاريخ أصبهان ،وكان قرأ على أبي ميمونة مولى أم سلمة زوج رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، وكان له راويان: ورش، وقالون، نفس المصدرج:٥،ص:٣٦٨.

٤ –هو أبو عمرو ابن العلاء ابن عمار ابن العريان المازني النحوي، البصريّ القارئ اسمه زبان أو العريان أو يحيى، والأول أشهر، ثقة من علماء العربية من الخامسة، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. قال الفرزدق: (ما زلت أغلق أبوابا، وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار) قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرءان والشعر، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ست وثمانين سنة، انظر تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ج:١، ص:٦٦٠، باختصار، وتصرّف، بتحقيق محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، وانظر أيضا الأعلام للزركلي/ ج٣/٤١.

وَكَلَامُهُمْ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ، وَنُصُوصُهُمْ عَلَيْهِ مَشْهُورَةٌ فِي الْكُتُبِ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْخَلَفِ عَلَى الْمُجِيزِ أَنْ لَا يُجِيزَ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ الْوَقْفَ، وَالِابْتِدَاءَ، وَكَانَ أَئِمَّتُنَا يُوقِفُونَنَا عِنْدَ كُلِّ حَرْفٍ، وَيُشِيرُونَ إِلَيْنَا فِيهِ بِالْأَصَابِعِ سُنَّةً أَخَذُوهَا كَذَلِكَ عَنْ شُيُوخِهِمُ الْأَوَّلِينَ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .٣.

---

١ – هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالولاء، البصري المقرئ المشهور، وهو أحد القراء العشرة، وهو المقرئ الثامن وله في القراءات رواية مشهورة منقولة عنه، وهو من أهل بيت العلم بالقراءات والعربية وكلام العرب والروايات الكثيرة للحروف والفقه، وكان من أقرأ القراء، واقتدى به في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو بن العلاء، فهم أو أكثرهم على مذهبه، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن يعقوب الحضرمي فقال: صدوق؛ وسئل أبو حاتم الرازي عنه فقال: صدوق، وقال أبو حاتم السجستاني: كان يعقوب الحضرمي أعلم من أدركنا، وتوفي في ذي الحجة، وقيل: في جمادى الأولى، سنة خمس مائتين، وهو الأصح. وعاش هو وأبوه إسحاق وجده زيد، كل واحد منهم ثمان وثمانين سنة رحمهم الله أجمعين. انظر وفيات الأعيان ج:٦،ص:٣٩٠،باختصار.

٢ – هو عاصم بن أبي النجود الاسدي وهو عاصم بن بهدلة كان اسم أبي النجود بهدلة كنيته أبو بكر، هومن قرّاء الكوفة، ومن رواته: شعبة، وحفص، قال: عن أَبُي بَكْرِ بْن عَيَّاش عنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، قَالَ: هَمَّانِ لَابُدُّ لِلْمُؤْمِنِ مِنْهُمَا: هَمُّ الْمَعَادِ، وَهَمُّ الْمَعَاشِ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة وكان من القراء، انظر مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي (المتوفى: ٣٥٤هـ)ج:١،ص:٢٦١،وانطر تاريخ أصبهان أخبار أصبهان: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)ج:٢،ص:٢٧٦،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

٣ –النشر في قراءات العشر ج:١،ص:٢٢٥.

المبحث الثاني: في بيان أقسام الوقف

ينقسم الوقف في ذاته إلى أربعة أقسام أولها: اختباري، وثانيها: اضطراري، وثالثها: انتظاري، ورابعها اختياري، وإليك تفاصيل هذه الأقسام الأربعة.

القسم الأول: الوقف الاختباري بالباء الموحدة، وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلاً للوقف في العادة، فهو يكون في مقام الاختبار، والتعليم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث الحذف، والإثبات،

كما في كلمة: {الأَيْدِي}، من قوله تعالى: {وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الْأَيْدِي...}، فيوقف عليها بإثبات الياء، أمّا قوله –تعالى–: {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الأَيْدِ}، فيوقف عليه بحذف الياء، ويسمى اختبارياً؛ لحصوله في مقام الاختبار؛ لأنه ليس محل وقف في العادة. حكمه: جواز الوقف على أي كلمة بشرط أن يعود إلى ما وقف عليه، فيصله بما بعده إنْ صلح الابتداء به، وإن لم يصلح يعود إلى ما يصلح الابتداء به.

القسم الثاني: الوقف الاضطراري: وهو الوقف العارض للقارئ أثناء قراءته بسبب انقطاع نفس، أو ضيقه، أو غلبة ضحك، أو بكاء، أو نوم، أو عطاس، أو نحوها سمي اضطرارياً؛ لأنّ سببه الاضطرار الذي عرض للقارئ أثناء قراءته، فلم يتمكن من وصل الكلمة بما بعدها.

وحكمه: جواز الوقف على أي كلمة حتى تنتهي الضرورة التي دعت إلى ذلك، ثم يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها، فيصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها، وإلاّ يعود إلى حيث يصلح الابتداء به.

القسم الثالث: الوقف الانتظاري، وهو الوقف على كلمة قرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه القراءات التي اختلف فيها القراء، وذلك حين قراءته بجمع الروايات، وسمي انتظارياً؛ لأنّ الأستاذ ينتظر من الطالب تكملة الأوجه التي وردت في الآية. وحكمه: جواز الوقف على أي كلمة حتى يعطف عليها باقي أوجه الخلاف في الروايات وإن لم يتم المعنى، فإذا انتهى من جمعه للروايات التي وردت في الكلمة الموقوف عليها فلابدّ من وصلها بما بعدها إن كانت متعلقة له لفظاً، ومعنىً.

القسم الرابع: الاختياري بالياء التحتية هو أن يقف القارئ على الكلمة القرءانية باختياره دون أن يعرض له ما يُلجئه للوقف، وسمي اختيارياً لحصوله بمجرد اختيار القارئ، وإرادته.

وحكمه: الجواز إلاّ إذا أوهم غير المعنى المراد، فيمتنع حينئذٍ، فالاختياري ينقسم إلى أقسام سأذكرها في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: في بيان أقسام الوقف الاختياري

الوقف الاختياري هو المقصود في هذا الفصل، وقد اختلف العلماء – رحمهم الله تعالى – في تقسيمه، وسنكتفي بذكر أشهر أقوالهم وأعدلها وهو ما ذكره الإمام ابن الجزري من أنّ الوقف الاختياري ينقسم إلى أربعة أقسام: تام، وكاف، وحسن، وقبيح. القسم الأول: الوقف التام، تعريفه: هو الوقف على كلام تام في ذاته، ولم يتعلق بما بعده، وتحته نوعان:

النوع الأول: هو الذي يلزم الوقف عليه، والابتداء بما بعده؛ لأنه لو وصل بما بعده لأوهم غير المعنى المراد، ومن أجل هذا يسميه بعضهم باللازم، وبعضهم بالواجب ،وبعضهم بوقف البيان؛ لأنّه يبيِّن معنى لا يفهم بدونه، ويطلق عليه التام المقيد؛ لأنه وقف تام مقيد باللازم، أو بالواجب، ومن أمثلته: قوله– تعالى–: {فَلا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ }، فالوقف على { قَوْلُهُمْ } لازم؛ لأنه لو وصل بما بعده لأوهم أن جملة: {إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ} من مقول الكافرين، وليست كذلك، وكذا قوله –تعالى–: {إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ }، فالوقف على{يَسْمَعُونَ } لازم؛ لأنه لو وصل بما بعده لأوهم أنّ الموتى يشتركون مع الأحياء في الاستجابة. حكمه: لزوم الوقف عليه، والابتداء بما بعده، وليس معنى اللّازم: اللّزوم الشّرعيّ، إن لم يقصد تغيير المعنى بتركه، بل المعنى: أنّك إذا أردتّ أن تقف وقفا تامّا؛ ليفهم من الآية المعنى الجيّد الصّحيح فلازم عليك أن تقف على ما ذكر، ولا يجب عليك هذا الوقف وجوبا شرعيّا بحيث تعاقب على تركه، بل المراد بالوجوب هو الوجوب الصناعيّ ، وهذا مثل الّذي ذكرناه في مسئلة بعض أحكام التجويد التحسينيّة؛ قال الإمام ابن الجزريّ–رحمه اللّه–: ((قَوْلُ الأَئِمَّةِ: لا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلا عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْفَاعِلِ، وَلا عَلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ، وَلا عَلَى الْمُبْتَدَأِ دُونَ الْخَبَرِ، وَلا عَلَى نَحْوِ كَانَ، وَأَخَوَاتِهَا، وَإِنَّ، وَأَخَوَاتِهَا دُونَ أَسْمَائِهَا، وَلا عَلَى النَّعْتِ دُونَ الْمَنْعُوتِ، وَلا عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ دُونَ الْمَعْطُوفِ، وَلا عَلَى الْقَسَمِ دُونَ جَوَابِهِ،

وَلا عَلَى حَرْفٍ دُونَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرُوهُ، وَبَسَطُوهُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الْجَوَازَ الأَدَائِيَّ، وَهُوَ الَّذِي يَحْسُنُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَرُوقُ فِي التِّلاوَةِ، وَلا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَلا مَكْرُوهٌ، وَلا مَا يُؤَثِّمُ، بَلْ أَرَادُوا بِذَلِكَ الْوَقْفَ الاخْتِيَارِيَّ الَّذِي يُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ. وَكَذَلِكَ لا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لا يُوقَفُ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ؛ فَإِنَّهُ حَيْثُ اضْطَرَّ الْقَارِئُ إِلَى الْوَقْفِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ نَفَسٍ، أَوْ نَحْوِهِ مِنْ تَعْلِيمٍ، أَوِ اخْتِبَارٍ جَازَ لَهُ الْوَقْفُ بِلا خِلافٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ يَعْتَمِدُ فِي الابْتِدَاءِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعَوْدَةِ إِلَى مَا قَبْلُ، فَيَبْتَدِئُ بِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَنْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ تَحْرِيفَ الْمَعْنَى عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَخِلافَ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ...))[1]

ويفهم من ذلك أنّ الوقف لا يكون الوقف واجبا، ولا حراما ما لم يوجد ما يوجبه، أو يمنعه، فإن ترتّب على الوقف، والابتداء إفساد المعنى المقصود من الآية، أو تغييره، وقصده القارئ بذلك يكون حرما، ويجب اجتنابه لهذا السبب وإلى هذا يشير ابن الجزري بقوله:

وليس في القرءان من وقف يجب ** * ولا حرام غير ما له سبب.

فالوقف للاستراحة فقط، فإن استطاع أن يقرأ جميع السّورة، أو الآية بنفس واحد فله ذلك، وإن لم يستطعه، وأراد أن يقف فلازم عليه أن لا يتعمّد الوقف في مكان يوهم الوقف عليه غير المعنى المراد من الآية كأن تعمّد الوقف على قوله–تعالى–(والموتى) في الآية السّابقة؛ ليوهم غير مقصود الآية؛ لأنّ هذا حرام شرعا بسبب هذا القصد الفاسد، والإيهام؛ لأنّه أراد تحريف معنى الآية، فالوقف بعضه أولى من بعض، كنزول المسافر في طريق سفره؛ ليستريح، ونزوله في بعض الأماكن أنسب، وأولى من بعض، وجعل بعض العلماء أقسام الوقف الاختياري خمسة، واعتبر الوقف اللازم قسماً مستقلاً من أقسامه لا يدخل تحت التام، ولكن المشهور هو الّذي سبق.

النوع الثاني: هو الذي يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده، ويسميه بعضهم بالتام المطلق، سمي تاماً؛ لتمام الكلام عنده، وعدم تعلقه بما بعده في اللفظ، والمعنى، ويكون غالباً في أواخر السور، أو أواخر الآيات، وانقضاء القصص، ونهاية الكلام على حكم معين، فهذا النوع يأتي على أربع صور:

الأولى– تكون على رأس الآية كقوله –تعالى–:{وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.

---

١ –النشر في القراءات العشر١/٢٣٠.

الثانية– تكون قبل نهاية الآية كقوله –تعالى–:{الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلاَّ اللَّهَ}، هذا آخر الثناء على الأنبياء، والمرسلين الذين جعلهم الله لرسوله قدوة، ثم يقول الله –تعالى–: {وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً}.

الثالثة– تكون في وسط الآية كقوله –تعالى–: {لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءنِي }، فهذا نهاية كلام الظالم، ثم يقول المولى– عزّ وجل–:{وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولاً}.

الرابعة– تكون في أول الآية كقوله –تعالى–: {وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ) وَبِاللَّيْلِ}، وهي من تمام الكلام وإن كان {مُصْبِحِينَ} رأس آية. حكمه: أنه يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده كما ذكرناه سابقاً، وقد يتفاضل التامّ في التمام، نحو: قوله –تعالى–:{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}، فالوقف في كلا الآيتين تام، إلاّ أنه في الآية الأولى أتم منه في الثانية لاشتراك الثانية فيما بعدها في معنى الخطاب، بخلاف الأول. القسم الثاني: الوقف الكافي، وهو الوقف على كلام تام في ذاته متعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ، من أمثلته قوله –تعالى–: {لاَ يُؤْمِنُونَ} في أول البقرة، والابتداء بقوله –تعالى–: {خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ...}؛ لأن قوله –تعالى–: {لاَ يُؤْمِنُونَ} مع ما بعده إخبار عن حال الكفار، حكمه: أنه يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده كالوقف التام غير أن الوقف التام أكثر حسناً من الكافي، وسمي كافياً للاكتفاء بالوقف عليه عما بعده لعدم تعلقه به لفظاً، وهذا الوقف أكثر الوقوف الجائزة وروداً في القرءان الكريم.

القسم الثالث: الحسن: وهو الوقف على كلام تام في ذاته لكنه متعلق بما بعده لفظاً، ومعنى، وحكمه: أنه يحسن الوقف عليه، وأما الابتداء بما بعده ففيه تفصيل وهو نوعان: أولهما أن يكون في أثناء الآية مثل الوقف على قوله –تعالى–: {الْحَمْدُ للّهِ} في أول الفاتحة، فهذا كلام تام يفهم منه معنى صحيح، ولكنه متعلق بما بعده لفظاً، ومعنى؛ لأن "رب العالمين" صفة للفظ الجلالة ، ولا يصح فصل الصفة عن موصوفها، وحكم هذا النوع أنه يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده اتفاقاً لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ، ومعنىً.

النوع الثاني: أن يكون في رأس آية، ويأتي هذا على صورتين: الأولى أنْ يكون الوقف على رأس الآية لا يوهم غير المعنى المراد مثل الوقف على قوله- تعالى-: {لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ}، وكالوقف على قوله -تعالى-: {يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ}، وكالوقف على قوله -تعالى-: {رَبِّ الْعَالَمِينَ} أول الفاتحة، فهذه الوقوف، وما ماثلها اختلف العلماء فيها على ثلاثة مذاهب:

أولها- يرى أصحابه أنه يحسن الوقف على ما ذكر، والابتداء بما بعده مطلقا، وهذا اختيار أكثر أهل الأداء.

وثانيها- يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه، ويحسن الابتداء بما بعده إذا كان ما بعده مفيداً معنىً، وإلاّ فلا يحسن الابتداء بما بعده، كقوله- تعالى-:{لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ}، فإن هذه الكلمة رأس آية، ولكن لا يفيد ما بعدها معنىً لتعلقه بما قبله، وإلى هذا ذهب الإمام أبو عمرو الدّاني- رحمه اللّه-حيث قال:((واعلم أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ، والمعنى جميعاً، وذلك نحو: قوله: {الحمد لله رب العالمين} و {الرحمن الرحيم} الوقف على ذلك وشبهه حسن؛ لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله: {رب العالمين} و: {الرحمن الرحيم} و: {مالك يوم الدين} لا يحسن، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح؛ لأنه تابع لما قبله))١؛ ومن أجل هذا فلا يحسن الابتداء بما بعد الموقوف عليه في مثل هذا، بل يستحب العود إلى ما قبله، وإلى هذا أشار بعضهم بقوله:

الوقف فوق رؤوس الآي سنة من عليه جبريل بالقرءان قد نزلا
محمد المصطفى المبعوث من مضر ومن إلينا به دين الهدى وصلا
وكان يبدأ بعد الوقف إن صلحت بداءة كن لما قد قلت ممتثلا
أمّا إذا البدء لم يصلح فكان يرى عود البدء لما قبل الّذي انفصلا
ووقفه كان تعليما لمستمع آي القرءان كما قد قاله النبلا...٢

---

١ -المكتفي في الوقف والابتداء: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)١/١١/

المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان/الناشر: دار عمار/الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٢ -انظر نهاية القول المفيد في علم التجويد١٩٢،١٩١.

وثالثها– يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده مطلقاً.

الصورة الثانية: أن يكون الوقف على رأس الآية يوهم معنى غير المراد مثل قوله –تعالى–: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ}، وقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أصحابه أنه لا يجوز الوقف عليه، بل يحب وصله بما بعده؛ لأن "المصلين" اسم ممدوح لا يليق به الويل، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله – تعالى–: {الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ}، والوقف عليه لا يجوز إلاّ في حالة الاضطرار،

المذهب الثاني: يرى أصحابه جواز الوقف على قوله –تعالى–: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ}، والابتداء بما بعده بشرط أن يكون القارئ مستمراً في قراءته، وأن لا يقطعها، وينصرف عنها؛ لأنهم يعتبرون الوقف على رؤوس الآي سنة، ولم يلتفتوا إلى إيهام ما يترتب على الوقف من فساد المعنى.

المذهب الثالث: يرى أصحابه: جواز الوقف على قوله –تعالى–: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ}، ولا يجيزون الابتداء بما بعده، وذلك بمعنى أن القارئ يقف باعتباره رأس آية؛ ليأخذ نفسه، ثم يعود، فيصل الموقوف عليه بما بعده. فالوقف قد يكون حسناً، والابتداء بما بعده قبيحاً، وذلك نحو قوله – تعالى–: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ}، فالوقف عليه حسن، ولكن الابتداء بما بعده قبيح؛ إذ يصبح المعنى: التحذير من الإيمان بالله وهو فاسد، وقد يكون الوقف حسناً على تقدير وكافياً على تقدير آخر وتاماً على تقدير ثالث، وذلك نحو: قوله –تعالى–: {هُدًى لِّلْمُتَّقِين}، فيجوز أن يكون هذا الوقف حسناً إذا جعل الذين نعتاً للمتقين، وأن يكون كافياً إذا جعل الذين خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هم أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني الذين، وأن يكون تاماً إذا جعل الذين مبتدأ خبره أولئك على هدىً.

القسم الرابع: القبيح وهو الوقف على كلام لم يتم في ذاته، ولم يؤدِّ معنىً صحيحاً لشدة تعلقه بما بعده لفظاً، ومعنىً سمي قبيحاً لقبح الوقف عليه لعدم تمامه.

وحكمه: أنه لا يجوز للقارئ أن يتعمد الوقف عليه إلاّ لضرورة فهو ينقسم إلى نوعين:

أولهما– هو الوقف على كلام لا يفهم لشدة تعلقه بما بعده لفظاً، ومعنى كالوقف على "بسم" من:{بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ}، وعلى "الحمد" من {الْحَمْدُ للّهِ}،

وعلة قبحه: أنه لا يعلم ما أضيف، وأسند إليه.

وثانيهما- الوقف على كلام يوهم معنىً غير ما أراده الله -تعالى -كالوقف على قوله -تعالى-: {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي}، أو على قوله -تعالى-: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ}، وعلى قوله -تعالى-: {لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ}، وعلى قوله -تعالى-: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ} ، أو على قوله -تعالى-: {فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ}، أو على قوله -تعالى-: {لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلّهِ}، وعلى قوله -تعالى-: {يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ}، فالوقف على هذا وأمثاله قبيح لفساد المعنى، والفرق بين النوعين: أن الأول لا يفيد معنى، وأن الثاني يفيد معنى غير المراد، ومن قصد هذا الوقف؛ ليفسد معنى الآية يأثم؛ فعلى القارئ أن يرجع إذا وقف عليه للضرورة إلى الموقوف عليه؛ ليصله بما بعده؛ ليتضح المعنى المراد، ويظهر حسن التلاوة وجمالها، فإن لم يفعل أثم، وكان من الذنب العظيم الذي لو تعمده استهزاء بكتاب اللّه، وتحريفا لمعانيه لخرج به عن دين الإسلام، والعياذ بالله من ذلك(١). ويغتفر عند طول الفواصل، والقصص، والجمل المعترضة ما لا يغتفر في غيرها، وكذلك حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق، والترتيل، فربما أجيز الوقف، والابتداء لبعض ما ذكرناه، ولو كان لا يجوز لغيره، وسماه بعضهم الوقف المرخّص ضرورة، ومثّله بعضهم بقوله -تعالى-: {قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ}، وبنحو: {النَّبِيِّينَ}، وبنحو: {وَآتَى الزَّكَاةَ}، وبنحو: {إِذَا عَاهَدُواْ}، قال صاحب نهاية القول المفيد: "واعلم أن القارئ كما يضطر إلى الوقف القبيح يضطر إلى الابتداء القبيح أيضاً، وذلك إذا كان المقول عن بعض الكافرين طويلاً لا ينتهي نفس القارئ إلى آخر المقول، فيقف في بعض مواضعه للضرورة، فيضطر إلى الابتداء بما بعده؛ إذ لا فائدة حينئذٍ في العود إلى "قال" أو "قالوا"؛ لأنه ينقطع نفسه في أثناء المقول"(٢). فهذا كالمستثنى من الوقف الاضطراري في جواز عدم العودة هنا.

---

(١) غاية المريد – للشيخ عطية قابل – ص: ٢٠٥-٢١٥، والوطاءة – لعبد الله بن محمد بن المهدي– ص:١٠٤.

(٢)انظر نهاية القول المفيد – للشيخ محمد مكي نصر – ص:١٧٧-١٨١ مع اختصار وتصرف.

المبحث الرابع: في بيان كيفية الوقف على أواخر الكلم

الأصل في الوقف أنْ يكون بإسكان الحرف المتحرِّك الموقوف عليه؛ لأن العرب لا يبتدئون بساكن كما لا يقفون على متحرك؛ ولأن الابتداء بالساكن متعذر، وأن الوقف بالسكون أخف من الوقف بالحركة، ولا يسكّن آخر المحرّك في الوصل؛ لأنّه يكون وصلا في صورة الوقف، وكذلك لا يحذف فيه تنوين المنوّن؛ ولذا قال الطّيبيّ:

وكلّ ما حرّك لا تسكّنا وصلا وذا التّنوين فيه نوّنا

فإن قيل: إن الأصل هو الحركة لكونه موجوداً في الوصل إذا كان الحرفُ متحركاً بإحدى الحركات فبأي علة يكون السكون أصلاً في الوقف؟، فالجواب: أنه لما كان الغرض من الوقف: الاستراحة وكان السكون أخف من الحركة وأبلغ في تحصيل الاستراحة صار أصلاً لهذا الاعتبار ولذا قال الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى:

والإسكان أصل الوقف وهو اشتقاقه * من الوقف عن تحريك حرف تعزّلا.**

والإسكان تفريغ الحرف من الحركات الثلاث،[1] ويجوز الوقف بالروم، أو الإشمام أمّا الروم فهو النطق ببعض الحركة، قال الإمام ابن الجزري–رحمه اللّه–:

وحاذر الوقف بكل الحركة * إلاّ إذا رمت فبعضه حركة.**

وعرّفه بعضهم بقوله: هو الإتيان بالحركة بصوت خفي يدركه القريب المصغي، ولوكان أعمى، قال الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى–:

---

١ – ويتحقّق نطق الحرف السّاكن بإخراجه من مخرجه دون أن تصاحبه شائبة من الحركات، الفتحة، والكسرة، والضّمّة، وسميت الفتحة فتحة؛ لأنّ القارئ يجب عليه أن يفتح فمه عند النّطق بالحرف المفتوح، كما يفتحه عند النّطق بالألف؛ لأنّها أختها، وسميت الكسرة كسرة، أو خفضة؛ لأنّ القارئ يجب عليه أن يخفض فكّ فمه السّفليّ عند النّطق بالمخفوض، أو المكسور، كما يخفضه عند النّطق بالياء؛ لأنّها أختها، وسميت الضّمّة ضمّة؛ لأنّ القارئ يجب عليه أن يضمّ شفتيه عند النّطق بالضمّ، كما يضمّهما عند النّطق بالواو، فلا بدّ عند النّطق بالمتحرّك من وجود عملين: أوّلهما عمل المخرج، وثانيهما عمل الشّفتين، أمّا النّطق بالسّاكن غير المقلقل ففيه عمل واحد، وهو القرع الحاصل عند النّطق به، لكن السّاكن المقلقل يصاحبه اهتزاز في المخرج دون أن تصاحبه شائبة من الحركات الثّلاث كما سبق في صفات الحروف؛ وبهذا يتبيّن لك أنّ السّكون أخفّ من الحركة؛ ولذا جعل أصلا في الوقف؛ لكونه أبلغ في تحصيل الاستراحة للواقف.

ورومك إسماع المحرّك واقفا *** بصوت خفي كل دان تنوّلا

وهو الإتيان بثلث الحركة مثلا، ويدخل في المرفوع، والمضموم، والمجرور، والمكسور، ولا يدخل في المنصوب، والمفتوح. ويحذف التنوين في حالة الوقف بالروم، وأما الإشمام فهو ضم الشفتين بعيد السكون، أو هو إشارة إلى حركة الضمة من غير صوت، ويقال: إنه جعل الشفتين بعد النطق بالحرف ساكناً على صورتهما إذا نطقت بالضمة،

وفائدة الرّوم، والإشمام: بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع في حالة الروم، وللناظر في حالة الإشمام. قال الإمام الشّاطبيّ–رحمه اللّه تعالى–:

والإشمام إطباق الشّفاه بعيد ما يسكّن لا صوت هناك فيصحلا.

تنبيه مهم في أنواع الإشمام:

الإشمام له ثلاثة أنواع:

أولها– ضم الشفتين بعيد الإسكان حالة الوقف كما تقدّم الكلام عليه هنا، فإن تأخّر فهو إسكان مجرّد، ومثله: الذّي في قوله– تعالى–:(لاَ تَأْمَنَّا)، وهو أحد وجهين في هذه الكلمة لجميع القرّاء ماعدا أبا جعفر كما تقدّم في إدغام المتماثلين، ويكون ضمّ الشّفتين في هذه الكلمة بعد خلوص السّكون للإشارة إلى حركة الحرف المدغم، وهو النّون الأولى، وهذا الإشمام كالّذي في الوقف؛

والحرف المسكّن للإدغام كالحرف المسكّن للوقف من حيث أنّ سكونهما عارض١؛ ولذا جاز فيهما الإشمام، والرّوم.

وثانيها– إشمام حرف بحرف– أي خلط أحدهما بالآخر– كخلط الصاد بالزاي في نحو الصراط في قراءة حمزة فيتولد منهما حرف ليس بصاد، ولا بزاي، ولكن يكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي، ويكون النطق كنطق العوام بالظاء.

وثالثها– إشمام حركة بحركة كخلط الكسرة بالضمة في نحو: قيل على قراءة الكسائي، وهشام، ورويس،

---

١ –انظر النشر في القراءات العشر ج:٢،٢٩٧،والمأخوذ من ظاهر كلام ابن الجزريّ أنّ الإشمام في الوقف، والإدغام سواء؛ لأنّ الحرف المسكّن للإدغام كالمسكّن للوقف، وأصل الإشمام بعد السّكون؛ وقال أبو عمرو الدّاني: وأما حَقِيقَة الاشمام فَهُوَ ضمك شفتيك بعد سُكُون الْحَرْف أصلا، انظر التّيسير في القراءات السّبع :لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)ص:٥٩، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. واختلفت عبارات المتقدّمين، والمتأخّرين في تحديد و قت الإشمام في كلمة لاتأمنّا، وقال أبو محمّد مكيّ بن أبي طالب الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ):((والاشمام هُوَ ضمك شفتيك من غير صَوت يسمع، فَهُوَ بعد الادغام وَقبل فَتْحة النُّون الثَّانِيَة)) انظر مشكل إعراب القرءان: لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)/ ج:١،ص:٣٨١،المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥. و وافقه في هذا الشّيخ عبد الفتّاع القاضي في كتابه الوافي شرح الشّاطبيّة، الوافي في شرح الشّاطبيّة: للشّيخ عبدالفتّاح عبدالغنيّ القاضي ص:٢٩٤،الطّبعة الخامسة:١٤١٤،النّاشر:مكتبة السّوادي للتّوزيع جدّة. وقال بعضهم: إنّ الإشمام يكون بعد السّكون للنّون وقبل الإدغام، و ذكر الإمام أبو عمرو الدّاني أنّ من علماء العربيّة من يَقُول: إن الْعُضْو يهيأ للإشمام بعد إخلاص السّكُون للنون الأولى وَقبل حُصُول إدغامها، وَمِنْهُم من يَقُول: إنَّه يهيأ لَهَا بعد الْفَرَاغ من الإدغام، ثمّ ذكر الدّاني–رحمه اللّه– كلاما معناه: أنّ وضع النّقطة –الّتي هي علامة تشير إلى الإشمام –قبل النّون يدلّ على أنّ الإشمام بعد خلوص السّكون، و أمّا جعل تلك النّقطة بعد النّون يدلّ على أنّ الإشمام بعد الإدغام. انظر المحكم في نقط المصاحف: لأبي عمرو الداني ج:١،ص:٨٣. وحاصل كلام هؤلاء الأئمّة يدلّ على أنّ الإشمام لا يكون مع السّكون، بل يكون بعده؛ وعلى هذا الأكثرون، وقال بعض المتأخّرين: إنّ الإشمام في غير الوقف يكون مقارنا لتسكين الحرف؛ ولذا قال الطّيبيّ: في منظومته: المفيد في التّجويد: واشمم بغير الوقف فيما ذكرا مقارن التّسكين لامؤخّرا.

ص:١٩،اووافقه عبدالفتّاح القاضي في هذا، وخالفه في لاتأمنّا؛ لأنّه قال في البدور:((وأما الإشمام في هذا الباب – يعني باب الإدغام–فهو ضم الشفتين مع مقارنة النطق بالإدغام))ج:١،ص:٢٧. وتكون أنواع الإشمام أربعة عند من جعل الإشمام في باب الإدغام مقارنا لسكون الحرف، والأوّل هو مذهب الجمهور، واللّه الموفّق، وهو– سبحانه وتعالى أعلم.

وكيفيته: أن تحرّك الحرف الأول بحركة مركبة من حركتين ضمة، وكسرة ،وجزء الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر؛ لأن الأصل في قيل قول فعل مبني للمجهول استثقلت فيه الكسرة على الواو فنُقلت إلى القاف بعد حذف ضمتها وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها فصارت قيل، وأشير إلى ضمة القاف بالإشمام تنبيهاً على الأصل.

المبحث الخامس: في بيان أنواع الكلمة الموقوف عليها

الكلمة التي توقف عليها لا تخرج عن عشرة أنواع:

النوع الأول أن تكون ساكنة سكوناً أصلياً نحو:{لَمْ يَلِدْ}، وحكمها: الوقف عليها بالسكون المحض الموجود في الوصل.

النوع الثاني: أن تكون منوّنة، فإن كانت منصوبة أُبدل تنوينها ألفاً نحو: {عَلِيماً خَبِيراً}.

قال الطّيبيّ–رحمه اللّه–

والحرف لا يقبل تحريكين معا كضمّين، وفتحتين[1]

ونحو: با وب وب تنوين نون غدت يلزمها السّكون

مزيدة بعد تمام الاسم ومالها من صورة في الرّسم

في الوصل أثبتها وفي الوقف احذفا لا بعد فتح فاقلبنها ألفا

إلّا إذا ما هاء تأنيث تلت فمطلقا بالوقف حتما حذفت.

وإن كانت مرفوعة، أو مجرورة حذف تنوينها حال الوقف، ويوقف عليها بالسّكون نحو:{عَلِيمٌ حَكِيمٌ}، {نُزُلاً مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ}، وسبب ذلك: أنّهم استثقلوا الضمّة، والكسرة في حال الوقف؛ فحذفوها، وأسقطوا التنوين، ووقفوا على الإسكان،

---

١ –والمعنى أنّ الحرف يكون مضموما، أو مفتوحا، أو مكسورا، فهذه ثلاث حالات للحرف المتحرّك، ولم يتصف في حالة من هذه الأحوال الثلاث بحركتين معا، بل يتّصف بحركة واحدة، أما المنوّن ففيه نون ساكنة زائدة لفظا، و وصلا، وتفارقه خطّا، ووقفا، وهذه النون استغنوا عن كتابتها بتكرير الشّكل، وزيادة حركة ثانية على الاسم، ولم يكتبوها فرقا بينها، وبين الأصليّة.

وأمّا الفتحة فهي خفيفة؛ ولذا أبقوها في حال الوقف، وأبدلوا من التّنوين ألفا؛ ليحصل التغاير بين حالة الابتداء، وحالة الوقف، واختاروا الألف دون غيرها من الحروف؛ لأنّ آخر الكلمة مفتوح، ولا يناسبه إلّا الألف،١.

النوع الثالث: أن تكون متحركة، ويكون قبل الحرف الأخير منها حرف مد، ولين، أو حرف لين فقط، وهذا ما يسمى المد العارض للسكون وقد سبق حكمه، ويوقف عليه بالسكون المحض، فيمتنع فيه الروم، والإشمام إن كان مفتوحاً، أو منصوباً نحو: {الْعَالَمِينَ}، {لاَ رَيْبَ}، وإن كان مرفوعاً، أو مضموماً نحو: {نَسْتَعِينُ}، {يَا نُوحُ}، يجوز فيه عند الوقف سبعة أوجه: السكون المحض والإشمام مع القصر، والتوسط ، والطول، ويجوز فيه أيضاً الروم مع القصر فقط، فهذه سبعة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة مع زيادة وجه الروم، وإن كانت حركة الحرف الأخير كسرة نحو: {مَآبٍ}، يجوز فيه الإسكان المحض مع الأوجه الثلاثة: القصر، والتوسط، والطول، ويجوز فيه الروم مع القصر.

النوع الرابع: أن يكون آخر الكلمة همزة مفتوحة، ويكون قبلها حرف مد نحو: {وَيُمْسِكُ السَّمَاء}، {مِن مَّاء}، {فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء}، فيجوز فيه التوسط، وهو أربع حركات، أو خمس حركات، والطول وهو ست حركات، ولا يجوز فيه القصر؛ لأنه لا يجوز قصر المد المتصل، فإن كانت تلك الهمزة مضمومة يجوز فيه عند الوقف ثمانية أوجه: التوسط، أو الزيادة عليه، وهو بقدر خمس حركات كل منهما أي التوسط والزائد مع السكون المحض، والروم، والإشمام، فتلك ستة أوجه حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة، والسابع ، والثامن المد الطويل المشبع مع السكون المحض، والإشمام، فإن كانت حركة الهمزة كسرة ففيه خمسة أوجه: التوسط، وهو أربع حركات، وفوق التوسط، وهو خمس حركات، وكل منهما مع السكون المحض والروم، فهذه أربعة بضرب اثنين في اثنين، والخامس: المد الطويل، وهو ست حركات مع السكون المحض، ولا يجوز الروم مع المد المشبع إلاّ لمن له الإشباع فقط في الوصل كحمزة وورش، ولا يجوز حال الروم إلاّ التوسط لمن كان مذهبه التوسط؛ لأنّ الروم كحالة الوصل،

---

١ –جمال القراء وكمال الإقراء ج:١،ص:٧٤٦،

فروم كل واقف كوصله في مقدار المد، فإن كان مده في حالة وصله بمقدار ألف، ونصف يكون رومه في الوقف كذلك، وإن كان مده في الوصل التوسط، أو فوقه، أو المد الطويل فرومه يكون كذلك.

النوع الخامس: أن يكون آخر الكلمة الموقوف عليها حرفاً مشدداً وقبله حروف المد فإن كان الحرف المشدد مفتوحاً نحو: {صَوَافَّ}، {لاَ تُضَآرَّ}، فليس فيه إلاّ المد الطويل المشبع تغليباً للسبب الأقوى على غيره، ولا يجوز في الحرف الأخير إلاّ السكون المحض، فإن كان مكسوراً نحو: {إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ}، {غَيْرَ مُضَآرٍّ}، تعين الإشباع للعلة السابقة،وجاز في الحرف المشدّد السكون المحض، والروم، وإن كان مضموماً نحو: {كَأَنَّهَا جَانٌّ}، تعين الإشباع أيضاً، وجاز في الأخير السكون المحض والإشمام والروم.

النوع السادس: أن يكون آخر الكلمة هاء كناية، وهي في اصطلاح القراء: هاء زائدة دالة على الواحد المذكر الغائب وتسمى هاء الضمير، وخرج بالزائدة: الهاء الأصلية كالهاء في: {فَوَاكِهُ}، و{نَفْقه}، {لَمْ يَتَهِ}؛ لأنّها أصليّة، وبالدالة على الواحد المذكر: الهاء في نحو: عليها، أو عليهما، أو عليهم، أو عليهن، وتتصل هاء الكناية بالفعل نحو:{يُؤَدِّهِ}، و{نُوَلِّهِ}، وبالاسم نحو: {أَهْلَهُ}، {بِيَدِهِ}، وبالحرف نحو: إنه، فيه، ولها سبع أحوال:

الأولى– أن يكون قبلها واو ساكنة بعد ضمّ نحو: {خُذُوهُ فَغُلُّوهُ}،أو ساكنة بعد فتح نحو:{وَشَرَوْهُ}، {وَلِيَرْضَوْهُ}.

الثانية– أن تقع بعد ضمة نحو: {فَإِنَّ اللّهَ يَعْلَمُهُ}.

الثالثة– أن تقع بعد ياء ساكنة نحو: {قُصِّيهِ}، {فِيهِ}، {لَدَيْهِ}، {عَلَيْهِ}.

الرابعة– أن تقع بعد كسرة نحو: {ذِكْرَ رَبِّهِ}.

الخامسة– أن تقع بعد ألف نحو: {اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ}.

السادسة– أن تقع بعد حرف ساكن صحيح نحو: {مِنْهُ}، {فَلْيَصُمْهُ}.

السابعة– أن تقع بعد فتحة نحو: {ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ}، وتكسر هاء الضمير في الحالة الثالثة، والرابعة، وتضم في باقي الأحوال، فاختلف العلماء في جواز دخول الروم، والإشمام على هاء الكناية، فذهب فريق منهم إلى منع دخولهما فيها في جميع أحوالها السبعة؛

لأنها تشبه هاء التأنيث فلا يدخلان على هاء التأنيث، وكذا ما يشبهها، وذهب فريق منهم إلى جواز دخولهما فيها مطلقاً، وذهبت طائفة من المحققين إلى التفصيل، فإذا كان قبلها ضم، أو واو، أو ياء، أو كسر امتنع دخولهما فيها طلباً للخفة؛ لئلا يخرج القارئ من واو، أو ضم إلى ضمة ، أو إشارة إليها، أو من ياء، أو كسرة إلى كسرة، أو إشارة إليها، وذلك ثقيل في النطق، وإذا كان قبلها فتحة ، أو ألف، أو ساكن صحيح جاز دخول الروم، والإشمام فيها محافظة على بيان حركتها لعدم الثقل حينئذ.

النوع السابع: أن يكون آخر الكلمة متحركاً بإحدى الحركات الثلاث وليس هاء ضمير ولا هاء تأنيث، وليست حركة عارضة في الوصل للتخلص من التقاء الساكنين وليس قبله حرف مد، فإن كان مفتوحاً نحو: {الْكَوْثَرَ} ، {هُنَالِكَ}، فليس فيه عند الوقف إلاّ السكون المحض،

وإن كان مضموماً نحو: {هُوَ الْوَلِيُّ}، {إِنِّي تَوَكَّلْتُ}، جاز فيه عند الوقف ثلاثة أوجه: السكون المحض، والسكون مع الإشمام، والروم، وإن كان مكسوراً نحو: {وَالْعَصْرِ}، {أَهَكَذَا عَرْشُكِ}، جاز فيه حال الوقف وجهان: السكون المحض، والروم.

النوع الثامن أن تكون الكلمة مختتمة بتاء التأنيث التي تقلب هاء عند الوقف وهي قسمان:

الأول– أن يكون قبلها ألف نحو: {وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ}، ففي هذه الألف في حالة الوقف المد العارض للسكون.

الثاني– أن يكون قبلها حرف غير الألف نحو:{الْمَلاَئِكَةِ}، {الْجَنَّةَ}، وليس فيها عند الوقف عليها إلاّ سكون الهاء المبدلة من التاء ولا يجوز في هذه الهاء بقسميها روم ولا إشمام؛ لأنّ الحركة إنما كانت للتاء والهاء بدل عنها عند الوقف، فلا حركة للهاء حتى يسوغ فيها الروم، والإشمام، فأما ما يوقف عليه بالتاء من هذه التاءات تبعاً لرسمه في المصاحف فيدخله روم، وإشمام؛ لأن الحركة حينئذٍ للتاء.

النوع التاسع: أنْ يكون آخر الكلمة ساكنا بحسب الأصل ثم عرضت له الحركة تخلصاً من التقاء الساكنين نحو: {قُمِ اللَّيْلَ}،{أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ}، فلا يوقف على هذا إلا بالسكون المحض؛ لأن الأصل فيه السكون، وأمّا التحريك في الوصل فهو لعلة وقد زالت في الوقف، والروم، والإشمام لا يدخلان في السواكن.

النوع العاشر: أن يكون آخر الكلمة ميم جمع نحو: {غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ}، ولا يجوز الوقف عليها إلاّ بالسكون المحض عند جميع القراء.(١).

المبحث السادس: في الابتداء، وانقسامه

فالابتداء: هو الشروع في القراءة سواء أكان بعد قطع، وانصراف عنها أم بعد وقف فإذا كان بعد قطع فلابد فيه من مراعاة الاستعاذة ، والبسملة، ولا يكون القطع إلاّ في أواخر السور، وعلى رؤوس الآي على الأقل؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع، ويحصل القطع بأي انصراف اختياري خارجي لا علاقة له بالقراءة ولو رد سلام من سلّم عليه، بخلاف الوقف بأقسامه فلا حاجة بعد الوقف إلى إعادة الاستعاذة؛ لأن الوقف إنما هو للاستراحة وأخذ النَفَس، والابتداء نوعان: ابتداء حسن، وابتداء قبيح فالأول: يجوز الابتداء به والثاني لا يجوز الابتداء به، فالحسن: الابتداء بكلام مستقل في المعنى بحيث لا يغير ما أراده الله تعالى، أمثلته جلية واضحة كقوله: {إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ}، ونحوها، وأما الابتداء القبيح: فهو الابتداء بكلام يفسد المعنى، أو يغيره، ومن أمثلته: {يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ}، {عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ}، {لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي}، {وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ}، {إِنَّ اللّهَ فَقِيرٌ}، أو نحوها فعلى القارئ أن يتجنب ذلك كله ما استطاع كما يتجنب الوقف القبيح إلاّ عند الضرورة وقد علمنا مما سبق أنّ القارئ قد يضطر إلى الابتداء القبيح كما يضطر إلى الوقف القبيح وذلك في بعض المواضع التي أشرنا إليها. لكن لا ضرورة في الابتداء بالأمثلة المذكورة هنا ونحوها.

---

(١) انظر أحكام قراءة القرءان – ص: ٢٣٤-٢٤٨، وغاية المريد – ص: ١٦٨-١٧٤.

المبحث السابع: في بيان علامات الوقف

حاول العلماء أن يضعوا علامات للوقف تعين القارئ على معرفة الوقف، ومعنى الآية، وهي خاضعة للاجتهاد، ولم تكن أمراً توقيفياً، فكانت تلك العلامات أكثر في أول الأمر من هذه العلامات المشهورة عند الناس، كما قد يوجد في بعض المصاحف، وهي أربع عشرة علامة:

أولها– "م" فهذه العلامة رمز للوقف اللازم .

وثانيها– "ط" وهي رمز للوقف الحسن المطلق كما كانت الأولى رمزا للتام المقيّد سمي مطلقاً لعدم تقييده بالتام والكافي ويقابله القبيح.

وثالثها –"ج" فهذه العلامة رمز للوقف الجائز.

ورابعها– "ص": فهذه رمز للوقف المرخص للضرورة الذي سبق ذكره في المبحث الثالث من هذا الفصل.

ونظم بعضهم هذه العلامات فقال:

فلازم الوقف بميم يعرف ** والحسن المطلق طاء تقف

ورمز جيم إن بدا للجائز ** والصاد للمرخّص المجوّز.

وخامسها– "قلى" فهذه العلامة تدل على أن الوقف أولى من الوصل.

وسادسها– "صلى" وهذه العلامة تدل على كون الوصل أولى من الوقف مع جوازهما.

علامة "ج" لا تدل على أن الوصل أولى من الوقف بل تدل على الجواز فقط فهذا هو الفرق بين علامة "صلى" وعلامة "ج".

وسابعها– "ك" فهذه العلامة رمز لكون الوقف كالسابق وهي منحوتة من عبارة "كذلك" وتوضيح ذلك أنك إذا رأيت هذه العلامة "ك" على كلمة تدلك على أن الوقف على تلك الكلمة يجري عليه حكم الوقف السابق.

وثامنها– "سم" فهذه العلامة رمز لكون الوقف سماعياً، وإذا لم يوقف عليه فلا إثم على القارئ.

وتاسعها– س" فهذه رمز للسكتة، ومعناها قطع الصوت على الكلمة القرءانية زمناً يسيراً من غير تنفس، وهي مقيدة بالسماع،

وهي في أربعة مواضع:

الأول– ألف {عِوَجَا} في سورة الكهف.

والثاني– ألف {مِن مَّرْقَدِنَا} في سورة يس.

والثالث– نون {مَنْ رَاقٍ}.

الرابع– لام {بَلْ رَانَ}،

فهذه السكتة لابد منها لحفص في طريق الشاطبية.

وعاشرها– "ق" فهذه رمز إلى كون الوقف قلّ.

الحادية عشر– "ز" فهذه رمز لكونه الوقف مجوزاً لسبب من الأسباب.

الثانية عشر– "ع" فهذه إشارة إلى انتهاء الدرس، أو الحصة اليومية قال بعضهم:

والزاي في الرموز للمجوّز ** فافهم مرادي في كلام موجز

والقاف قل أوقد قيلا ** عليه وقف فاسمع المقولا

ورمزوا بالعين للركوع ** وهو انتهاء الدرس للرجوع

والحصة اليومية المختارة ** لمن أراد الحفظ والإشارة.

الثالثة عشر– ∴∴" فهذه النقاط يشيرون بها إلى ما يسمى بوقف المراقبة، أو وقف المعانقة، والمراد به اجتماع موضعين صالحين للوقف، وتجاورهما، فلك حينئذ أن تقف على أحدهما، وليس لك أن تقف عليهما معًا. مثاله: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ} . فيها وقفان متجاوران أحدهما على {رَيْبَ} والآخر على {فِيهِ} فإذا وقفت على الأول لزمك وصل الثاني؛ لأن الجار والمجرور {فِيهِ} يكون حينئذ متعلقًا بما بعده، وإذا وقفت على الآخر لزمك وصل الأول؛ لأن الجار والمجرور حينئذ متعلق بـ {رَيْبَ}.

الرابعة عشر– "لا" فهذه رمز إلى كون الوقف ممنوعاً. وفي منتصف القرن الرابع عشر تكوّنت لجنة في مصر، واختارت من تلك العلامات بعضا، وجعلتها رموزاً في المصحف، وهذه الرموز المختارة هي "م، قلى، صلى، ج، لا، (∴∴") س"(١)

---

(١) انظر الوطاءة: لعبد الرحمن بن محمد بن المهدي – ص:١٠٤، والعقد الفريد – للدكتور عبد الحق عبد الدائم – ص: ٨١-٨٢.

فهذه العلامات السبع هي المستعملة غالباً الآن، وهي تلخيص لتلك العلامات لعدم خروج غالبها عنها، ستّ منها للوقف، والسّابع للسكت، لا للوقف.

ملخّص الفصل العاشر:

١-الوقف له معنى لغويّ، ومعنى اصطلاحيّ، وهناك فرق بينه، وبين السكت، والقطع.

٢-تعلّم الوقف له أهميّة؛ لأنّه من متطلّبات القراءة.

٣-ينقسم الوقف مطلقا إلى أربعة أقسام.

٤-ينقسم الوقف الاختياريّ إلى أربعة أقسام.

٥-الأصل أن يوقف على الكلمة بالسكون، ويجوز الإشمام، والروم إذا لم يوجد ما يمنعهما.

٦-ينقسم الإشمام إلى ثلاثة أقسام.

٧-لاتخرج أنواع الكلمات الموقوف عليها عن عشرة أنواع.

٨-ينقسم الابتداء إلى حسن، وقبيح.

٩-للوقف علامات كثيرة تدلّ عليه جاءت باجتهاد العلماء.

١٠- والمختار من تلك العلامات سبعة.

الفصل الحادي عشر: في الوقف على كلاّ، وبلى، ونعم،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في بيان حكم الوقف على كلاّ.

المبحث الثاني: في بيان حكم الوقف على بلى.

المبحث الثالث: في بيان حكم الوقف على نعم

المبحث الأول: في بيان حكم الوقف على كلاّ

اعلم أن كلاّ حرف مبنى لا حظّ له في الإعراب وكذا جميع الحروف، قال ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبنا *** والأصل في المبني أن يسكنا".

ولا يوقف على أيّ حرف من الحرف إلاّ كلاّ، وبلى، ونعم، فأمّا كلاّ فقد ذُكرت في القرءان ثلاثاً وثلاثين مرة في خمسة عشرة سورة في النصف الثاني فقط، وفي السور المكيّة، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يحسن الوقف عليها ويجوز الابتداء بها وهو أحد عشر موضعاً:

أولها– قوله –تعالى–: {أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً) كَلاَّ...}.

وثانيها– قوله –تعالى–: {...لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً) كَلاَّ...}.

وثالثها– {... فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ...}.

ورابعها– {قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاء كَلاَّ...}.

وخامسها– {...ثُمَّ يُنجِيهِ) كَلاَّ...}.

وسادسها– {...أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ) كَلاَّ...}.

وسابعها– {ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ) كَلاَّ...}.

وثامنها– {...صُحُفاً مُّنَشَّرَةً) كَلا...}.

وتاسعها– {إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ}.

وعاشرها– {... فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ) كَلاَّ... }.

والحادي عشر– {يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ) كَلاَّ... }.

القسم الثاني– ما لا يحسن الوقف عليها، ولا الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وبما بعدها، وهو موضعان: أولهما: قوله –تعالى–:{ثُمَّ كَلاّ سَيَعْلَمُونَ}، وثانيهما:{ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ }.

القسم الثالث: ما يحسن الوقف عليها، ولا يجوز الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وهو موضعان:

أولهما– قوله تعالى: {وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ)قَالَ كَلا... }.

وثانيهما–{قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ) قَالَ كَلاَّ... }.

القسم الرابع: ما لا يحسن الوقف عليها، ولكن يبتدأ بها، وهي ثمانية عشر موضعاً الباقية:

أولها– {كَلاَّ وَالْقَمَرِ}.

وثانيها– {كَلا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ}.

وثالثها– {كَلا لا وَزَرَ}.

ورابعها– {كَلا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ}.

وخامسها– {كَلا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ}.

وسادسها–{كَلا سَيَعْلَمُونَ}.

وسابعها– {فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى) كَلاَّ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ}.

وثامنها– {ثُمَّ إِذَا شَاء أَنشَرَهُ)كَلا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ}.

وتاسعها– {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاء رَكَّبَكَ)كَلاَّ بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ}.

وعاشرها– {كَلا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ}.

والحادي عشر–{كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ}.

الثاني عشر–{ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ) كَلا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ}.

الثالث عشر–{وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً)كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً}.

الرابع عشر–{كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى}.

الخامس عشر– {كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ}.

السادس عشر–{كَلاَّ لا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ}.

السابع عشر– {كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ}.

الثامن عشر– {كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ}.

المبحث الثاني: في بيان حكم الوقف على بلى

إنّ كلمة بلى وقعت في القرءان الكريم في اثنين وعشرين موضعاً في ست عشرة سورة، وهي على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع الوقف عليه، وقسم يختار الوقف عليه، وقسم اختلف فيه،

فالقسم الأول –وهي المواضع التي يمتنع الوقف عليها– سبعة:

أولها– قوله –تعالى–: {... قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُواْ بَلَى وَرَبِّنَا...}.

وثانيها– قوله –تعالى–: {وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً...}.

وثالثها– قوله –تعالى–:{قُلْ بَلَى وَرَبِّي}.

ورابعها–{بَلَى قَدْ جَاءتْكَ آيَاتِي...}،وخامسها:{قَالُواْ بَلَى وَرَبِّنَا}.

وسادسها– {... قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ...}.

وسابعها–{بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ}.

القسم الثاني: عشرة مواضع:

أولها–{بَلَى مَن كَسَبَ}.

وثانيها–{بَلَى مَنْ أَسْلَمَ}.

وثالثها–{قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}.

ورابعها–{بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ ...}.

وخامسها–{بَلَى شَهِدْنَا}.

وسادسها–{مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى}.

وسابعها– {أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى...}.

ثامنها– {قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا}.

وتاسعها–{بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}.

وعاشرها–{بَلَى إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيراً}.

القسم الثالث خمسة:

أولها-{بَلَى إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ...}

من آل عمران.

وثانيها-{قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ} بالزمر.

وثالثها-{أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّالا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى وَرُسُلُنَا}.

ورابعها-{قَالُوا بَلَى وَلَكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ} بالحديد. وخامسها: { قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءنَا} بالملك.

المبحث الثالث: في بيان حكم الوقف على نعم

فالذي وقع من هذا اللفظ في القرءان: أربعة مواضع يوقف على واحد منها، والثلاثة الباقية لا يوقف عليها، ولا يبتدأ بها، أمّا الذي يوقف عليه فهو قوله -تعالى-:{فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُواْ نَعَمْ}أوّل موضعي الأعراف، وذلك لأنّ ما بعدها ليس متعلقاً بها، ولا بما قبلها؛ إذ ليس ما بعدها قول أهل النار، وأما الثلاثة الباقية فهي متعلقة بما بعدها، وبما قبلها لاتصالها بالقول؛ ولذا منع الوقف عليها، والابتداء بها وهي قوله -تعالى-:{قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ} في ثاني موضعي الأعراف. وثانيها: {قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذاً لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ} في الشعراء. وثالثها: قوله تعالى:{قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ} في الصافات(١).

(١)انظر بغية المريد – ص:٣٤٣-٣٥٢، وانظر أيضا نهاية القول المفيد – ص: ٢٠٥،٢١٠

ملخّص الفصل الحادي عشر:

١- ذكر لفظ كلّا في القرءان ثلاثاً وثلاثين مرة في خمسة عشرة سورة في النصف الثاني فقط، وفي السور المكيّة.

٢-تنقسم كلّا من حيث الوقف، والابتداء إلى أربعة أقسام.

٣-بلى وقعت في القرءان الكريم في اثنين وعشرين موضعاً في ست عشرة سورة.

٤-تنقسم بلى من حيث الوقف إلى ثلاثة أقسام.

٥-لفظ نعم وقع في القرءان الكريم في أربعة مواضع.

٦-يصحّ الوقف على موضع واحد من مواضع نعم، وأمّا الثلاثة الباقية فلا يصحّ الوقف عليها، ولا الابتداء بها.

الفصل الثّاني عشر: في بيان المقطوع، والموصول، وتاء التأنيث، وهمزتي القطع، والوصل،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في المقطوع، والموصول.

المبحث الثاني :في بيان حكم الوقف على تاء التأنيث.

المبحث الثالث في همزتي القطع، والوصل.

إن هذا الفصل من متعلقات الفصل التاسع، فالرّابط بينهما: وجود علاقة بين الوقف، ومعرفة القطع، والوصل؛ ولذا إن هذا الفصل لابدّ من معرفة ما فيه للقارئ؛ لأنّه يحتاج إليه في حالة وقفه، قال الإمام ابن الجزريّ:

واعرف لمقطوع وموصول وتا في المصحف الإمام[1] فيما قد أتى...،

فالمقطوع: هو كل كلمة مفصولة عما بعدها في رسم المصاحف العثمانية والموصول: هو كل كلمة متصلة بما بعدها رسماً في تلك المصاحف، والمقطوع هو الأصل، والموصول فرع منه؛ لأن الأصل في كل كلمة أن ترسم مفصولة عن غيرها والقطع، والوصل من خصائص الرسم العثماني؛ فأوجب علماء الأداء على القارئ معرفته، واتباعه، فإذا كانت الكلمة مفصولة عن غيرها جاز للقارئ الوقف عليها في مقام التعليم، والامتحان، أو الضرورة، وإذا كانت موصولة بما بعدها لم يجز الوقف إلاّ على الكلمة الثانية منهما، وإذا كانت مختلفاً في قطعها، ووصلها جاز له الوقف والوصل. والكلام على المقطوع والموصول: يشمل على ثلاثة أنواع:

أولها– الكلمات التي اتفقت المصاحف العثمانية على قطعها في كل موضع.

وثانيها– الكلمات التي اتفقت المصاحف على وصلها في كل موضع.

ثالثها– الكلمات التي وقع فيها الاختلاف بأن كان بعضها مقطوعاً باتفاق، وبعضها موصولاً باتفاق، وبعضها مختلفاً فيه بين المصاحف فرسم في بعضها مقطوعاً، وفي بعضها موصولاً.[2]

فمجموع ما ذكر في هذا الفصل: سبع وعشرون كلمة الأولى: {أَن}، وهي في الرسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقطوع باتّفاق العلماء وذلك في عشرة مواضع:

أولها– {حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ}.

---

١ –المراد بالمصحف الإمام: كلّ مصحف من المصاحف الّتي أرسلها سيّدنا عثمان بن عفّان إلى الأمصار، وأرسل مع كلّ مصحف قارئا؛ لينسخ النّاس مصاحفهم من هذه المصاحف، وليعرضوا مصاحفهم القديمة عليها، فما وافقهم فهو صحيح، يبقونه على حاله، وما خالفها يحرقونه؛ سمي كلّ مصحف من تلك المصاحف إماما؛ لأنّ النّاس يقتدون بما حواه، كما يقتدي المأموم بإمامه في الصّلاة.

٢ – وهذا الأخير هو المقصود هنا.

وثانيها– {أَن لاَّ يقولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ} كلاهما في الأعراف.

وثالثها– {وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ} في التوبة.

ورابعها– {وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ}.

وخامسها– {أَن لاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ}، كلاهما في هود.

وسادسها– {أَن لا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً} في الحج.

وسابعها– {أَن لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ} في يس.

وثامنها– {وَأَنْ لا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ} في الدخان.

وتاسعها– {أَن لا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً} في الممتحنة.

وعاشرها– {أَن لا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ} في القلم، ففي هذه المواضع تقطع "أن" عن "لا"، و حينئذ يجوز الوقف على النون عند الاختبار، أو التعليم، أو الضرورة.

القسم الثاني: مختلف فيه، وذلك في موضع واحد، وهو: {أَن لا إِلَهَ إِلا أَنتَ سُبْحَانَكَ} في سورة الأنبياء، فقد كتبت في أكثر المصاحف مفصولة عن "لا" وكتبت في بعضها موصولة بها.

القسم الثالث: موصول باتفاق نحو: {أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً} في طه، {أَلاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ} في النمل، {أَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} في النجم. وأما إن المكسورة الهمزة المخففة النون مع "لا" فرسمت في جميع المصاحف موصولة نحو: {إِلاَّ تَفْعَلُوهُ}، {إِلاَّ تَنصُرُوهُ}، {وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي}.

الكلمة الثانية: "أن" المفتوحة الهمزة المخففة النون مع "لو"، وقد وقعت في القرءان في أربعة مواضع وليس في القرءان سواها:

الأول– {أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم} في الأعراف.

الثاني– {أَن لَّوْ يَشَاءُ اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً} في الرعد.

الثالث– {أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ} في الجن.

الرابع– {وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ...} في الجن، وهي مقطوعة اتفاقاً في المواضع الثلاثة الأولى، ومختلف فيها في الموضع الرابع، والراجح فيه: القطع.

الكلمة الثالثة: "أنّ" المفتوحة الهمزة المخففة النون مع "لن" وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: موصول باتفاق، وهو في موضعين:

أولهما– {أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِداً} بالكهف.

وثانيهما– {أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ} بالقيامة.

القسم الثاني: مختلف فيه بين القطع والوصل وهي في موضع واحد: {عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ} بالمزمل، والمختار فيه القطع.

القسم الثالث: مقطوع باتفاق، وهو ما عدا المواضع الثلاثة السابقة نحو: {أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ}، {وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ}، { أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ}.

الكلمة الرابعة: "أن" المفتوحة الهمزة المخففة النون مع لم، وقد وقعت في القرءان في موضعين:

أولهما– {ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ} بالأنعام.

وثانيهما– {أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ} بالبلد، وهي مقطوعة فيهما باتفاق وليس في القرءان غيرهما.

الكلمة الخامسة: "إن" المكسورة الهمزة المخففة النون مع "لم" وهي قسمان:

أولهما– موصول باتفاق وذلك في موضع واحد وهو: {فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ} في هود.

وثانيهما– مقطوع باتفاق وهو ماعدا هذا الموضع نحو: {فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ} بالقصص، {فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلاَ كَيْلَ لَكُمْ عِندِي} في يوسف.

الكلمة السادسة: (إن) المكسورة الهمزة المخففة النون مع "ما" وهي قسمان:

أولهما– مقطوع اتفاقاً وهو: {وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ} بالرعد.

وثانيهما– موصول باتفاق وهو ماعدا موضع الرعد ومعنى الوصل: إبدال النون ميماً، ثم إدغامها في الميم بعدها خطاً، ولفظاً نحو: {وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ} بيونس، {فَإِمَّا تَرَيِنَّ} بمريم، {فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ}{وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً} كلاهما في الأنفال، {فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء} كلاهما في سورة القتال، {فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ} في غافر، ويجب أن يعلم أن "أما" المفتوحة الهمزة موصولة في جميع المواضع اتفاقاً نحو: {أَمَّا اشْتَمَلَتْ} في موضعي الأنعام، {أَمَّا يُشْرِكُونَ}، {أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُون} كلاهما في النمل، {وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى} بالليل. الكلمة السابعة: "أم" مع "من" وهي قسمان:

القسم الأول: مقطوع بلا خلاف وذلك في أربعة مواضع:

أولها– {أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً} بالنساء.

وثانيها– {أَم مَّنْ أَسَّسَ} بالتوبة.

وثالثها– {أَم مَّنْ خَلَقْنَا} بالصافات.

الرابع– {أَم مَّن يَأْتِي} بفصلت.

القسم الثاني: موصول بلا خلاف وهو ما عدا المواضع الأربعة المذكورة نحو: {أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ} بيونس، {أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ}، {أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ} كلاهما في النمل.

الكلمة الثامنة: "أنّ" المفتوحة المشدَّدة النون مع "ما" وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول مقطوع اتفاقاً وذلك في موضعين:

الأول– {وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ} في الحج.

و الثاني–{وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ} بلقمان.

القسم الثاني: مختلف فيه، وهو في قوله –تعالى–: {وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ} في الأنفال، قال صاحب نهاية القول المفيد: ((والوصل فيه أقوى، وأشهر)).

القسم الثالث: موصول بلا خلاف، وهو ما عدا موضعي الاتفا،ق وموضع الاختلاف نحو: {فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ} بالمائدة.

الكلمة التاسعة: "إنَّ" المكسورة الهمزة المشدَّدة النون مع "ما" وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقطوع اتفاقاً، وهو في موضع واحد في قوله –تعالى–: {إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ} بالأنعام.

القسم الثاني: مختلف فيه، وذلك في قوله –تعالى–: {إِنَّمَا عِندَ اللّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ} في النحل، والوصل فيه أقوى، وأشهر.

القسم الثالث: موصول اتفاقاً وهو ما عدا الموضعين المذكورين نحو: {إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} بالنساء، {إِنَّمَا تُوعَدُونَ} بالذاريات والمرسلات، {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} بالحجرات.

الكلمة العاشرة: أين مع ما وهي أربعة أقسام:

القسم الأول: موصول اتفاقاً وهو في موضعين:

أولهما– {فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ} بالبقرة.

وثانيهما– {أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ} بالنحل.

القسم الثاني: مختلف فيه والقطع، والوصل فيه سواء، وهو في موضعين:

أولهما– {أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ... } بالشعراء.

وثانيهما– {أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا} بالأحزاب.

القسم الثالث: مختلف فيه، لكن القطع أرجح، وهو في قوله– تعالى–: {أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ }.

القسم الرابع: مقطوع اتفاقاً، وهو ما عدا هذه المواضع الخمسة نحو: {أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللّهُ جَمِيعاً} بالبقرة، {أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ} بالأعراف.

الكلمة الحادية عشر عن: مع ما وهي قسمان:

الأول– مقطوع باتفاق، وهو في قوله –تعالى–: {فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ} بالأعراف.

والثاني– موصول باتفاق، وهو ما عدا هذا الموضع نحو: {وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ} بالمائدة، {عَمَّا يُشْرِكُونَ} بالقصص، {عَمَّا يَصِفُونَ} بالصافات.

الكلمة الثانية عشر: عن مع من وهي مقطوعة عنها وهي في موضعين فقط وهما: {عَن مَّن يَشَاءُ} بالنور، {فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى} بالنجم.

الكلمة الثالثة عشر: "حيث" مع "ما" وهي مقطوعة عنها في جميع المصاحف، وهي في موضعين ليس في القرءان غيرهما، وهما: {وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ} معاً في البقرة.

الكلمة الرابعة عشر: "مِن" المكسورة الميم مع "ما" وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقطوع باتفاق، وهو في موضعين:

أولهما– {فَمِن مِّا مَلَكَتْ} بالنساء.

وثانيهما– {هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ} بالروم.

القسم الثاني: مختلف فيه، وهو في قوله –تعالى–: {وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم} في المنافقين.

القسم الثالث: موصول باتفاق، وهو ما عدا المواضع الثلاثة

نحو: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ} بالبقرة، {مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا} فيها، {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ} بالنوح.

الكلمة الخامسة عشرة: "بئس" مع "ما" وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: موصول اتفاقاً وهو في موضعين:

أولهما– {بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ} بالبقرة. وثانيهما: {بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي} بالأعراف.

القسم الثاني: مختلف فيه، وذلك في قوله –تعالى– في سورة البقرة: {قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ}.

القسم الثالث: مقطوع اتفاقاً، وهو في ستة مواضع: {وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ} بالبقرة،{فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ} بآل عمران، {لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ}، {لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ}{ لبئس ما كانوا يفعلون } {لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ} بالمائدة.

الكلمة السادسة عشر: "كل" مع "ما" وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقطوع باتفاق وهو في قوله تعالى: {وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ} في إبراهيم.

القسم الثاني: مختلف فيه بين القطع والوصل وهو في أربعة مواضع:

أولها– {كُلَّ مَا رُدُّوَاْ} بالنساء.

وثانيها– {كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ} بالأعراف.

وثالثها– {كُلَّ مَا جَاء أُمَّةً} بالمؤمنون.

ورابعها– {كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ} بالملك.

القسم الثالث: موصول اتفاقاً وهو ما عدا المواضع الخمسة المذكورة نحو: {كُلَّمَا رُزِقُواْ} بالبقرة، {أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ} بها، {كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً} بالمائدة.

الكلمة السابعة عشرة: كي مع لا، وهي على قسمين:

أولهما– موصول باتفاق، وهو في أربعة مواضع:

الأول– {لِّكَيْلاَ تَحْزَنُواْ} بآل عمران.

والثاني– {لِكَيْلا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً} بالحج.

والثالث– {لِكَيْلا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ} بالأحزاب.

الرابع– {لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} بالحديد.

وثانيهما– مقطوع اتفاقاً، وهو في ثلاثة مواضع:

الأول– {لِكَيْ لاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً} بالنحل.

الثاني– {كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً} بالحشر.

الثالث– {لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ} أول موضعي الأحزاب.

الكلمة الثامنة عشر "(في)" مع "(ما)" وهذه الكلمة اختلف فيها العلماء على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: هي فيه على قسمين:

القسم الأول: مقطوع بلا خلاف وهو في أحد عشر موضعاً :

أولها– قوله –تعالى–: {فِي مَا فَعَلْنَ} ثاني موضعي البقرة.

وثانيها– وثالثها قوله –تعالى–: {فِي مَا آتَاكُم} بالمائدة، والأنعام.

ورابعها– قوله –تعالى–: {فِي مَا أُوْحِيَ} بالأنعام.

وخامسها– قوله– تعالى–: {فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ} بالأنبياء.

وسادسها– قوله تعالى: {فِي مَا أَفَضْتُمْ} بالنور.

وسابعها– قوله –تعالى–: {أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ} بالشعراء.

وثامنها– قوله –تعالى–: {فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ} بالروم.

وتاسعها– {فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ}.

وعاشرها– {فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} كلاهما بالزمر.

والحادية عشر– {فِي مَا لا تَعْلَمُونَ} بالواقعة.

القسم الثاني: موصول بلا خلاف، وهو في ما عدا تلك المواضع نحو: قوله– تعالى–: {فِيمَا فَعَلْنَ} أول موضعي البقرة، {لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ} بالأنفال، وهذا المذهب هو الذي ذكره الإمام ابن الجزري في مقدمته.

المذهب الثاني: هي فيه على قسمين : القسم الأول مقطوع في موضع واحد بلا خلاف، وهو موضع الشعراء، ومع الخلاف في العشرة الباقية.

القسم الثاني موصول اتفاقًا ، وهو ماعدا تلك المواضع، وهذا المذهب للإمام ابن الجزري أيضا ذكره في نشره. وعليه مشى صاحب السلسبيل الشافي حيث جعل ما عدا موضع الشعراء مختلفا فيه.

المذهب الثالث: –وهو للإمام أبي داود سليمان بن نجاح– هي فيه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القطع بلا خلاف في موضعي الأنبياء، والشعراء.

القسم الثاني: القطع بالخلاف في التسعة الباقية.

القسم الثالث: الوصل بلا خلاف فيما عدا المواضع الأحد عشر .

المذهب الرابع: –وهو للإمام أبي عمرو الدَّاني– هي فيه على قسمين:

القسم الأول: القطع بالخلاف في المواضع الأحد عشر .

القسم الثاني: الوصل بلا خلاف فيما عدا ذلك.

المذهب الخامس: –وهو للإمام الشاطبي– هي فيه على قسمين:

القسم الأول: القطع بلا خلاف في موضع الشعراء.

القسم الثاني: الوصل بلا خلاف فيما عداه.[1]

الكلمة التاسعة عشر: "يوم" مع "هم" وهي قسمان:

القسم الأول مقطوع باتفاق وهو في موضعين:

أولهما– {يَوْمَ هُم بَارِزُونَ} في غافر.

وثانيهما– {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ} في الذاريات.

القسم الثاني موصول باتفاق، وهو ما عدا الموضعين السابقين نحو: {يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ} بالزخرف، والمعارج، {يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ} بالطور.

الكلمة العشرون: لام الجر مع مجرورها، وهي مقطوعة عن مجرورها في أربعة مواضع:

الأول– {فَمَالِ هَؤُلاء الْقَوْمِ} بالنساء.

الثاني– {مَالِ هَذَا الْكِتَابِ} بالكهف.

الثالث– {مَالِ هَذَا الرَّسُولِ} بالفرقان.

الرابع– {فَمَالِ الَّذِينَ } بالمعارج، وما سوى ذلك فهو موصول، كقوله –تعالى–: {وَمَا لأَحَدٍ} بالليل.

---

[1] –انظر النشر في القراءات العشر ٢،١٤٩. وغاية المريد ٢٥٦/١. وهداية القارئ ٤٣٨/٢.

الكلمة الحادية والعشرون: {وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ} في سورة ص، اختلف في قطع التاء عن كلمة حين، ووصلها بها، والصحيح: قطعها عنها، وأن كلمة ولات مستقلة، وعلى هذا فيصح الوقف على التاء عند الامتحان، أو في مقام التعليم، أو عند ضيق النفس، ولكن لا يصح الوقف عليها اختيارياً، والابتداء بكلمة حين، بل يجب الابتداء بكلمة ولات، وأكثر المصاحف على قطع التاء عن حين وهو المعوّل عليه.

الكلمة الثانية والعشرون: والثالثة والعشرون: {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ} في سورة المطففين، وقد كتبت الكلمتان في جميع المصاحف موصولتين حكماً بدليل حذف الألف بعد الواو فيهما، فدل ذلك على أنّ الواو فيهما غير مقطوعة عن ما بعدها بل هي موصولة به.

الكلمة الرابعة والعشرون: {قَالَ ابْنَ أُمَّ} في سورة الأعراف، وقد أجمعت المصاحف على قطع كلمة ابن عن أم، وعلى هذا يصح الوقف غير الاختياري على كلمة "ابن" بخلاف {يَبْنَؤُمَّ} في سورة طه، فإنها كُتبت في جميع المصاحف موصولة وعلى هذا لا يصح الوقف على كلمة "ابن".

الكلمة الخامسة والعشرون، والسادسة والعشرون، والسابعة والعشرون: أل التي للتعريف، ويا التي للنداء، وها التي للتنبيه، وقد اتفقت المصاحف على وصل هذه الكلمات بما بعدها، وقد اتفقت المصاحف على وصل هذه الكلمات بما بعدها، مثال لام التعريف: {الْكِتَابُ}، ومثال ياء النداء: {يَآدَمُ}، ومثال هاء التنبيه: {هَأنتُمْ هَؤُلاءِ}.

المبحث الثاني :في بيان حكم الوقف على تاء التأنيث

إن تاء التأنيث في القرءان الكريم نوعان:

الأول– مرسوم بالهاء، وهو المسمى بالتاء المربوطة، أو هاء التأنيث.

الثاني– مرسوم بالتاء، وهو المسمى بالتاء المفتوحة، أو المجرورة، أو المبسوطة.

أما النوع الأول فهو يوجد في الاسم المفرد نحو : رحمة في قوله –تعالى:– أؤلئك عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ} في البقرة. و نعمة في قوله –تعالى–: {وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ} في النحل، وطيبة في قوله –تعالى–: {ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ} في إبراهيم، ونحو ذلك . و لا خلاف في هذا النوع المذكور، ونحوه في أنه يوقف عليه بالهاء للجميع، وهذه التاء هي التي تكون تاء في الوصل، وهاء في الوقف، أما تاء التأنيث المرسومة بالتاء المفتوحة فهي تنقسم إلى قسمين: قسم اتفق فيه القراء على قراءته بالإفراد. وقسم اختلفوا فيه، فالقسم الأول ينحصر في ثلاث عشرة كلمة:[1] وهي: "رحمت، ونعمت، ولعنت، وامرأت، ومعصيت، وشجرت، وسنت، وقرت، وجنت، وفطرت، وبقيت، وابنت، وكلمت. وأما القسم الثاني فهو سبع كلمات: [2] وهي: {غَيَابَتِ}، و(بينات)، و(جمالات) و{كَلِمَات}، و(آيات) و(ثمرات) و(الغرفات). فالمجموع عشرون كلمة.

الكلمة الأولى: {رَحْمَت} رسمت بالتاء المجرورة، أو المفتوحة في سبعة مواضع :

أولها– قوله– تعالى–: {يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللّهِ} في البقرة.

وثانيها– قوله–تعالى–: {إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ} في الأعراف.

وثالثها– قوله–تعالى–:{رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ} في هود.

ورابعها– قوله–تعالى–: {ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ} بمريم.

وخامسها– قوله–تعالى–:{فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ} بالروم.

وسادسها– قوله–تعالى–: {أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ}.

---

١ – وهذه الكلمات في واحد وأربعين موضعاً باعتبار تكرر بعض الكلمات.

لم تتكرر .

٢ – وهي في اثني عشر موضعاً في القرءان الكريم.

وسابعها– قوله–تعالى–: {وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} كلاهما في الزخرف. وما عدا هذه السبعة فيرسم بالتاء المربوطة نحو:{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ} بآل عمران، {لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ} بالزمر.

الكلمة الثانية: {نِعْمَت}، رسمت بالتاء المجرورة في أحد عشر موضعاً:

أولها– قوله–تعالى–:{وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ} في البقرة.

وثانيها– قوله–تعالى–:{وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ} في آل عمران.

وثالثها– قوله–تعالى–:{اذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ} بالمائدة.

ورابعها– قوله–تعالى–:{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ اللّهِ كُفْراً} بإبراهيم.

وخامسها– قوله–تعالى–: {وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا} فيها.

وسادسها– قوله–تعالى–:{وَبِنِعْمَتِ اللّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ}.

وسابعها– قوله–تعالى–: {يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا}.

وثامنها– قوله–تعالى–: {وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ } ثلاثتها في النحل.

وتاسعها– قوله–تعالى–:{أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ} في لقمان.

وعاشرها– قوله–تعالى–:{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} في فاطر.

والحادي عشر– قوله–تعالى–:{فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلا مَجْنُونٍ} في الطور، وما عدا هذه المواضع يكتب بالتاء المربوطة نحو: قوله–تعالى–: {وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ}، {وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا}، {أَفَبِنِعْمَةِ اللّهِ يَجْحَدُونَ} ثلاثتها في النحل، وقوله–تعالى–:{اذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ} بإبراهيم.

الكلمة الثالثة: {لَعْنَت}، فرسمت بالتاء المجرورة في موضعين:

أولهما– قوله–تعالى–:{فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ} بآل عمران.

وثانيهما– قوله–تعالى–:{وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ} بالنور، وما عداهما فهو مرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–:{أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّهِ} بالبقرة.

الكلمة الرابعة: {امْرَأَت}، ترسم بالتاء المجرورة في سبعة مواضع:

أولها– قوله–تعالى–:{إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ} بآل عمران.

وثانيها– قوله–تعالى–: {امْرَأَتُ الْعَزِيزِ}.

وثالثها– قوله–تعالى–: {قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ} كلاهما في يوسف.

ورابعها– قوله–تعالى–:{وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ} في القصص.

وخامسها– وسادسها– وسابعها– قوله–تعالى–:{امْرَأَتَ نُوحٍ}، {وَامْرَأَتَ لُوطٍ}، {امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ}، ثلاثتها في التحريم، وهناك ضابط: وهو أن كل امرأة تذكر مقرونة بزوجها ترسم بالتاء المجرورة كالمواضع المذكورة، وما عداها يرسم بالتاء المربوطة نحو: قوله–تعالى–:{وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ} بالنساء، وقوله–تعالى–:{وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً} بالأحزاب.

الكلمة الخامسة: لفظ {مَعْصِيَت}، ترسم بالتاء في موضعين في سورة المجادلة، ولا ثالث لهما في القرءان الكريم.

الكلمة السادسة: {شَجَرَت}، رسمت بالتاء المجرورة في قوله –تعالى–: {إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ} في الدخان، وما عداه مرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–:{هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ} في طه.

الكلمة السابعة: {سُنَّت}، تكتب بالتاء المجرورة في خمسة مواضع:

أولها– قوله–تعالى–:{فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الأَوَّلِينِ} في الأنفال.

وثانيها–قوله–تعالى–: {فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ }

وثالثها– قوله–تعالى–:{ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً}.

ورابعها–قوله–تعالى–:{وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً} ثلاثتها في فاطر.

وخامسها– قوله–تعالى–:{سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ} في غافر، وما عدا هذه المواضع فمرسوم بالهاء نحو: {سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا} في الإسراء، {سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ} في الأحزاب.

الكلمة الثامنة: {قُرَّت}، كتبت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو قوله –تعالى–: {قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ} بالقصص، وما عداه مرسوم بالهاء نحو:{قُرَّةَ أَعْيُنٍ} بالفرقان، {مِن قُرَّةِ أَعْيُنٍ} بالسجدة.

الكلمة التاسعة: {جَنَّت}، رسمت بالتاء المجرورة في قوله– تعالى– في سورة الواقعة: {فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّت نَعِيمٍ}، وما عداه مرسوم بالهاء نحو: {وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ} بآل عمران، {أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ} بالمعارج.

الكلمة العاشرة: {فِطْرَت}، رسمت بالتاء المجرورة في قوله –تعالى–: {فِطْرَتَ اللَّهِ} بالروم، ولا ثاني لها في القرءان.

الكلمة الحادية عشرة: {بَقِيَّت}، رسمت بالتاء في موضع واحد وهو قوله –تعالى–:{بَقِيَّتُ اللّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ} بهود. وما عداه فمرسوم بالهاء نحو: {وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى} بالبقرة، {أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ} بهود.

الكلمة الثانية عشر: {ابْنَتَ}، رسمت بالتاء في سورة التحريم في قوله –تعالى–: {وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ} ولا ثاني لها في القرءان.

الكلمة الثالثة عشر: {كَلِمَت}، وقد رسمت بالتاء المجرورة في موضع واحد، وهو قوله –تعالى– في سورة الأعراف: قوله–تعالى–: {وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ}،

وما سواه مرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–: {وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ}. فتلك الكلمات المذكورة هي المتفق على قراءتها بالإفراد. وأما المختلف فيه بين الإفراد، والجمع فالأول منه "غيابات" رسمت بالتاء المجرورة، وهي في موضعين من سورة يوسف، ولا ثالث لهما.

والثاني– {بَيِّنَت} في قوله –تعالى–:{فَهُمْ عَلَى بَيِّنَت مِّنْهُ} بفاطر، وما عداه مرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–:{أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ} بهود، {كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} بالبقرة.

والثالث– {جِمَالَتٌ} رسمت بالتاء في قوله –تعالى–: {كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ} بالمرسلات، وليس في القرءان غيره.

والرابع– {كَلِمَت}، رسمت بالتاء في قوله –تعالى–: {وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً} بالأنعام، وفي قوله –تعالى–: {كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ} بيونس، واختلفت المصاحف في قوله –تعالى–: {إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ} بيونس، و{وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ} بغافر، فرسمت بالتاء في بعض المصاحف، وبالهاء في بعضها الآخر.

والخامس– {آيَاتٌ}، في قوله –تعالى–: {لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ} بيوسف، وفي قوله –تعالى–: {وَقَالُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ} في العنكبوت.

والسادس– {ثَمَرَاتٍ}، رسمت هذه الكلمة بالتاء في قوله– تعالى–:{وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ} في فصلت.

والسابع– قوله–تعالى–:{وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ} بسبأ، فمجموع ما ذكرناه عشرون كلمة رسمت بالتاء المجرورة يوقف عليها بالهاء في المتفق على قراءته بالإفراد عند ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ويعقوب، قال الإمام الشاطبي– رحمه الله تعالى –:

إذا كتبت بالتاء هاء مؤنث *** فبالهاء قف حقا رضى ومعولا

و يوقف على التاء عند غيرهم، وأمّا المختلف فيه فمن قرأه بالإفراد، وكان مذهبه الوقف على الهاء يقف عليه بالهاء، ومن قرأه بالجمع يقف عليه بالتاء كسائر الجموع. ويلحق بهذا الموضوع ست كلمات رسمت بالتاء في جميع المصاحف:

أولها– {أَبتِ} حيث وردت في القرءان كله وهي في سورة يوسف، ومريم، والقصص، والصافات.

وثانيها– {هَيْهَاتَ}، في موضعي المؤمنون.

وثالثها– {مَرْضَاتِ}، في ثلاثة مواضع: البقرة، والنساء، والتحريم.

ورابعها– قوله–تعالى–: {ذَاتَ بَهْجَةٍ} في سورة النمل.

وخامسها– قوله–تعالى–:{وَلاتَ حين مناص} في سورة ص.

وسادسها– قوله–تعالى–:{اللاَّتَ} في النجم. فيقف على هذه بالهاء ماعدا الأولى، والثانية الكسائي، ووقف على الثانية البزي، والكسائي، قال الإمام الشاطبي– رحمه الله تعالى –:

وفي اللات مع مرضات مع ذات بهجة ولات رضى هيهات هاديه رفلا

ووقف على "يأبت" بالهاء ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

وقال الإمام الشاطبي أيضا– رحمه الله–: وقف يا أبه كفؤاً دنا ... ،

وقال ابن الجزري: "وقف يا أبه بالهاء ألا حم ..."[1].

[1] – الدرة المضية في القراءات الثلاث المتتمة للعشر: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري/١٨/ المحقق: محمد تميم الزعبي/الناشر: دار الهدى/الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

ملاحظتان:

الأولى– أن ما عدا المواضع المذكورات من لفظ كلمات: مفرد اتفاقاً، ومرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–: {إِنَّهَا كَلِمَةٌ} في المؤمنون، أو مجموع اتفاقاً، ومرسوم بالتاء نحو: قوله–تعالى–:{فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ} في البقرة، وكذا ما عدا الموضعين المذكورين من لفظ آيات مفرد اتفاقاً ومرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–:{إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ} في البقرة، أو هو مجموع اتفاقاً ومرسوم بالتاء نحو: قوله–تعالى–:{قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ}، ومثله: ما عدا موضع {بَيِّنَة} المذكور مفرد اتفاقاً، ومرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–: {أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الأولَى} في طه، أو هو مجموع اتفاقاً، ومرسوم بالتاء نحو: قوله–تعالى–: {بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ} في العنكبوت، وكذلك ما عدا الموضع المذكور من لفظ ثمرات إما مفرد اتفاقاً، ومرسوم بالهاء نحو: قوله–تعالى–: {كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ} في البقرة، وإما مجموع اتفاقاً، ومرسوم بالتاء نحو: قوله–تعالى–:{وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ} في النحل.١

الملاحظة الثانية: أن هذه الكلمات الآتية رسمت بالتاء ، وهي: {مَلَكُوتَ} و{جَالُوتَ} و{طَالُوتُ} و{التَّابُوتُ} و{الطَّاغُوتُ}.

المبحث الثالث في همزتي القطع، والوصل:

وفيه أربعة مطالب:

أولها– همزة القطع، ومواضعها.

وثانيها– همزة الوصل في الأفعال.

وثالثها– همزة الوصل في الأسماء.

ورابعها– همزة الوصل مع همزة الاستفهام.

المطلب الأول في همزة القطع، ومواضعها

إن همزة القطع هي التي تثبتُ في حالة الوصل، والابتداء، وتسمى همزة القطع؛ لأنها تقطع ما قبلها عن الذي بعدها، و تسمى همزة الفصل؛ لأنها تفصل الحرف الذي قبلها عن الحرف الذي بعدها كأنها تقطع، وتفصل بعض الحروف عن بعض عند النطق بها في حالة الوصل، وأما همزة الوصل فهي التي تسقط وصلا، وتثبت في الابتداء، وسميت همزة الوصل؛ لأنها جيء بها توصلا للنطق بالساكن، وسيأتي الكلام عليها في المباحث الآتية، وتقع همزة القطع في أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، وتكون مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة ، أما المفتوحة فهي في خمسة مواضع:

أولها– الفعل الماضي الثلاثي المبني للفاعل نحو: (أمر، أذن).

وثانيها– الفعل الماضي الرباعي غير المجهول نحو: (أحسن، أعطى).

وثالثها– فعل المضارع من الثلاثي نحو: أسمع، وأرى، وأعلم.

ورابعها– فعل الأمر من الرباعي نحو: (أحسن، وأعط.

وخامسها– مصدر الفعل الثلاثي نحو: (أمنا، أكلا).

وأما المكسورة فتكون في موضعين:

أولهما– مصدر الفعل الرباعي نحو: (إطعام، وإيتاء).

وثانيهما– مصدر الفعل الثلاثي فيما صح فيه الكسر نحو: (إفك، وإثم).

وأما المضمومة فهي في أربعة مواضع:

أولها– الفعل المضارع من الثلاثي المزيد نحو: إني أعيذها، وأنبئكم.

وثانيها– الفعل الماضي الثلاثي المبني لما لم يسم فاعله نحو: (أُمِرْتُ، و أُذِنَ).

وثالثها– الفعل المضارع من الثلاثي المضعف نحو: (أُبرّئ).

ورابعها– الفعل الماضي الرباعي المبني للمجهول نحو: أُوتي .

فهمزة القطع تقع في أول الكلمات، ولا تكون إلا متحركة كما سبق، و تكون في وسط الكلمة، وآخرها، وتكون حينئذ ساكنة، أو متحركة بإحدى الحركات الثلاث نحو: (وَقُرْآنَ) و(سُئِلَتْ) و(الْمَوْءُودَةُ، و(وَبِئْرٍ) فهذه أمثلة المتوسطة، وأما أمثلة المتطرفة فنحو: (وجَاءَ)، و(قُرُوءٍ) و(يَسْتَهْزِئُ)، و(إِنْ نَشَأْ)، فهذه هي مواضع همزة القطع في الأسماء، والأفعال، وأما همزة القطع في الحروف فهي نحو: أن، وإن، وكأن، وهمزة الحروف هي همزة القطع، ويستثنى من ذلك (ال) عند سيبويه، وأما عند خليل فهي همزة القطع، وجعلت كهمزة الوصل لكثرة استعمالها.[1]

المطلب الثاني: همزة الوصل في الأفعال.

إن همزة الوصل في الأفعال توجد في المواضع الآتية:

١–الفعل الماضي الخماسي نحو: اصطفى.

٢– الفعل الماضي السداسي، نحو: استسقى.

٣– أمر الفعل الثلاثي نحو: اعلم، واقرأ، واعمل، وادع.

٤– أمر الفعل الخماسي نحو: انطلق.

٥– أمر الفعل السداسي نحو: استغفر، واستخرج.

فهمزة الوصل في الأفعال المذكورة تكون مضمومة في ما يلي:

١– إذا كان ثالث الفعل مضموما ضما لازما نحو: ادع، واخرج.

٢– إذا كان خماسيا مبنيا للمجهول نحو: ابتلي.

٣– إذا كان سداسيا مبنيا للمجهول نحو: استحفظ.

---

[1] – انظر هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ/٢/٤٩٣.

وتكون مكسورة فيما يلي:

١- إذا كان ثالث الفعل مفتوحا نحو: اذهب، واعلم.

٢- إذا كان ثالث الفعل مكسورا نحو: اضرب، و(اصبروا).

٣- إذا كان ثالث الفعل مضموما ضما عارضا نحو: (امشوا).

المطلب الثالث : همزة الوصل في الأسماء:

تقع همزة الوصل في الأسماء في المواضع الآتية:

١- مصدر الفعل الخماسي نحو: افتراء، واعتداء.

٢- مصدر الفعل السداسي نحو: استغفارا، واستخراجا.

٣- ابن. ٤- ابنة. ٥- امرؤ. ٦- امرأة. ٧- اثنين. ٨- اثنتين. ٩- اسم. ١٠- ابنم.

١١- است.

١٢- أيمُنُ[١] . فهذه مواضع همزة الوصل في الأسماء، وتكون حركتها كسرة. وأما همزة الوصل في الحروف فلا توجد إلا في ال، وتكون حركتها فتحة.[٢]

---

١ - أما أيمُنُ فهو اسم من ألفاظ القسم كَقَوْلِكَ : لَعمْر اللَّهِ، وعَهْد اللَّهِ، وأصله: أيمن الله، ولم يستعمل إلا في القسم، وهمزته همزة وصل فتحت تشبيها بهمزة لام التعريف، وفي مختار الصحاح ((وَ(ايْمُنُ) اللَّهِ اسْمٌ وُضِعَ لِلْقَسَمِ هَكَذَا بِضَمِّ الْمِيمِ، وَالنُّونِ، وَهُوَ جَمْعُ يَمِينٍ، وَأَلِفُهُ أَلِفُ وَصْلٍ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الْأَسْمَاءِ أَلِفُ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةً غَيْرَهَا، وَرُبَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ النُّونَ فَقَالُوا:(أَيْمُ) اللَّهِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَكَسْرِها، وَرُبَّمَا أَبْقَوُا الْمِيمَ وَحْدَهَا فَقَالُوا: مُ اللَّهِ، وَمِ اللَّهِ، بِضَمِّ الْمِيمِ، وَكَسْرِهَا، وَرُبَّمَا قَالُوا: مُنُ اللَّهِ بِضَمِّ الْمِيمِ، وَالنُّونِ، وَمَنَ اللَّهِ بِفَتْحِهِمَا، وَمِنِ اللَّهِ بِكَسْرِهِمَا، وَيَقُولُونَ: (يَمِينُ) اللَّهِ لَا أَفْعَلُ)). مختار الصحاح: لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)/ ١/٣٥٠/ بتصرف يسير، المحقق: يوسف الشيخ محمد/ الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا/ الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر :لابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)/١/٣٢/ الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م/ تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

٢ - انظر غاية المريد/١/ ٢٨٤.

المطلب الرابع: همزة الوصل مع همزة الاستفهام:

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة تحذف همزة الوصل، وتبقى همزة الاستفهام مفتوحة، ووقع ذلك في سبعة مواضع:

الأول- (أتخذتم) من قوله -تعالى-: {أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا} في سورة البقرة .

الثاني- (أطلع) من قوله -تعالى-: {أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا}في سورة مريم.

الثالث- (أفترى) من قوله -تعالى-: {أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا}في سورة سبأ.

الرابع- (أصطفى) من قوله- تعالى-: {أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ} في سورة الصافات .

الخامس- (أتخذناهم) من قوله -تعالى-:{أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ}في سورة ص.

السادس- (أستكبرت) من قوله- تعالى-: {أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ}في نفس السورة.

السابع- (أستغفرت) من قوله -تعالى-: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ} في سورة المنافقون.

والموضع الرابع، والخامس مختلف فيهما بين القراء؛ لأن أبا جعفر قرأ اصطفى بوصل الهمزة، والباقون قرأوه كالأمثلة السابقة، وأما (أتخذناهم) قرأه أبو عمرو، ويعقوب، وخلف، وحمزة، والكسائي بوصل الهمزة، والباقون قرأوه كالأمثلة الخمسة، وأما الخمسة الباقية فمتفق عليها، هذا إذا لم تكن همزة الوصل واقعة بين همزة الاستفهام، ولام التعريف، وأما إذا وقعت بينهما فلا تحذف؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تبدل ألفًا، وتمد مدًّا مشبعًا لالتقاء الساكنين، أو تسهل بين الهمزة، والألف من غير مد، وذلك في سبعة مواضع: وهي (آلذكرين) في موضعين من سورة الأنعام، و(آلآن) في موضعين من سورة يونس، و(آلله) في سورتي يونس، والنمل، فهذه الستة بإجماع القراء العشر، وأما السابع فهو (آلسحر) في سورة يونس، وهو مختلف فيه بينهم، قرأه أبو عمرو، وأبو جعفر بزيادة همزة استفهام قبل همزة الوصل، وحينئذ تكون مثل آلذكرين، وقرأه الباقون بلا استفهام .[1].

[1] /- نفس المصدر/١/ ٢٨٥/، والمصدر السابق/٢/ ٥٠٠. والبدور الزاهرة/١/ ١٥٠، ٢٧١، ٢٧٣.

ملخّص الفصل الثاني عشر:

١-المقطوع، والموصول، وتاء التأنيث يحتاج إلي معرفتها القارئ في حالة الوقف؛ ولذا أوجب أهل الأداء على القارئ معرفتها.

٢-ينقسم المقطوع، والموصول إلى ثلاثة أقسام: موصول باتّفاق، ومقطوع باتّفاق، ومختلف في قطعه، ووصله.

٣-مجموع ما ذكر في المقطوع، والموصول سبع وعشرون كلمة.

٤-لا يجوز الوقف بين الكلمتين الموصولتين، بل يقف على نهاية الكلمة الأخيرة.

٥-يجوز الوقف بين الكلمتين إذا قطعت إحداهما عن الأخرى.

٦-تاء التأنيث إذا كانت في الفعل تكتب تاء مفتوحة، ويوقف عليها بالتاء.

٧- وإذا كانت تاء التأنيث في اسم تكتب بهاء التأنيث، ويوقف عليها بالهاء سوى كلمات خرجت عن هذا الأصل.

٨-مجموع ما ذكر هنا من تاء التأنيث عشرون.

٩-تنقسم هذه التّاءات إلى قسمين: أوّلهما: قسم اتفق القرّاء على قراءته بالإفراد، وثانيهما: قسم اختلف القرّاء فيه بين الإفراد، والجمع، فالأول: ثلاثة عشر تاء، والثّاني سبع، فالمجموع هو ما ذكر.

١٠-فهمزة القطع تقع في أنواع الكلمة الثلاثة.

١١- همزة الوصل في الأفعال، والأسماء، ولام ال.

١٢- تجتمع همزة الوصل مع همزة الاستفهام في سبعة مواضع، وتحذف همزة الوصل، وتبقى همزة الاستفهام باتفاق في خمسة مواضع، وباختلاف في موضعين.

١٣- تقع همزة الوصل بين همزة الاستفهام، ولام التعريف في سبعة مواضع ستة باتفاق، وموضع باختلاف.

الفصل الثالث عشر: في بيان فضائل القرءان، وتعظيم حرماته، والدّعاء بعد ختمه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: في فضائل القرءان.

المبحث الثاني: في تعظيم حرمات القرءان.

المبحث الثّالث: في الدعاء بعد ختم القرءان

اعلم أن فضائل القرءان أكثر من أن تحصر، وتحصى في هذا الفصل، فقد ورد فيها آيات وأحاديث كثيرة وألف جماعة من العلماء في فضائل القرءان، ولما فرغت من ذكر قواعد تجويد القرءان أحببت أن أذيلها بذكر شيء من فضائله، وتعظيم حرماته ليكون ذلك تشجيعاً على حفظ القرءان وتعليمه، وتعظيم حرماته.

فالقرءان: هو سبب الهداية والشفاء، وهو رحمة من رب العباد، وهو حبل الله المتين من تمسك به نجا، ومن أعرض عنه فقد خسر في الدارين خسراناً مبيناً، فهو موعظة من رب العالمين، فهو سبب الخروج من الظلمات إلى النور، ومن الشقاوة إلى السعادة، وهو سبب التقدم، والشرف أكرم الله به قارئه، ووالديه، قال –تعالى–: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ} {قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ }.[1] وقال الله –تعالى–:{إِنَّ هَذَا الْقُرْءانَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً}.[2] وقال –تعالى–: {لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ أفلا تَعْقِلُونَ}، وقال –تعالى–: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}.[3]

وقال –تعالى–:{الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}.[4] وقال –تعالى–: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ} يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ}[5].

عن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: ((خيركم من تعلم القرءان وعلمه)) قال أبو عبد الرحمن السُّلَمي: "((فذاك الذي أقعدني مقعدي هذا)). وعلّم القرءان في زمن عثمان حتى بلغ الحجَّاج بن يوسف.(٦).

---

[1] –سورة يونس آية:٥٨،٥٧.
[2] - سورة الإسراء آية: ٩.
[3] - سورة الأنعام آية:١٥٥.
[4] - سورة إبراهيم آية: ١.
[5] - سورة المائدة آية: ١٥، ١٦.
(٦) أخرجه الترمذي – ج:٥، ص١٥٩.

قال الإمام ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: شرح صحيح البخاري بعد ذكر هذا الحديث: ((ولا شك أنّ الجامع بين تعلم القرءان، وتعليمه مكمل لنفسه، ولغيره، جامع بين النفع القاصر، والنفع المتعدي؛ ولهذا كان أفضل من غيره، وهو من جملة من عني الله– سبحانه وتعالى– بقوله: {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}، والدعاء إلى الله يقع بأمور شتى من جملتها: تعليم القرءان، وهو أشرف الجميع، وعكسه: الكافر المانع لغيره من الإسلام كما قال –تعالى–: {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا}))[1] (٢).

عن ابن عباس – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–:

إنّ الذي ليس في جوفه شيء من القرءان كالبيت الخرب"(٣)،

عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–:((من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف))(٤).

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "لا حسد إلاّ في اثنتين رجل آتاه الله القرءان فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار"(٥).

عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه أنّ رسول الله– صلى الله عليه وسلم– قال: "من قرأ القرءان وعمل بما فيه أُلبس والداه تاجاً يوم القيامة ضوؤه أحسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا لو كانت فيكم فما ظنكم بالذي عمل بهذا"(٦).

---

١ – سورة الأنعام آية: ١٥٧.

٢–فتح الباري – شرح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني – ج: ١١ – ص: ٢٩٥–٢٩٨.

٣–أخرجه الترمذي – ج:٥، ص١٦٢. وقال: حديث حسن صحيح.

٤ – أخرجه الترمذي – ج:٥، ص١٦١.

٥ – رواه مسلم – ج:٨ – ص:٩٧.

٦– رواه أبو داوود – ج٢ – ص: ١٤٨.

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلاّ نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده"(١).

عن أبي هريرة – رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "أيحب أحدكم إذا رجع إلى أهله أن يجد فيه ثلاث خلفات عظام سمان؟ قلنا: نعم، قال: فثلاث آيات يقرأ بهن أحدكم في صلاته خير له من ثلاث خلفات عظام سمان"(٢).

عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الماهر بالقرءان مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرءان ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران"(٣).

عن عبد الله بن عمرو عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "يقال لصاحب القرءان: اقرأ وارتق ورتِّل كما كنتَ ترتِّل في الدنيا؛ فإنّ منزلتك عند آخر آية تقرأها"(٤).

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يجيء القرءان يوم القيامة فيقول: يا رب حلّه فيلبس تاج الكرامة ثم يقول يا رب زده فيلبس حلة الكرامة ثم يقول يا رب أرض عنه فيقال له: اقرأ وارتقِ وتزاد بكل آية حسنة"(٥). فهذا طرف من فضل القرءان، وتعلمه، وتعلمه، وتعليمه، وتلاوته، وحفظه.

---

١ – رواه أبو داوود – بنفس الجزء المذكور – ص:١٤٨-١٤٩.

٢ – رواه مسلم – ج:٨ – ص:٨٩.

٣ – رواه مسلم بنفس الجزء المذكور – ص: ٨٤.

٤ – أخرجه الترمذي – ج:٥، ص١٦٢.

٥ – أخرجه الترمذي بنفس الجزء والصفحة المذكورين.

المبحث الثاني: في تعظيم حرمات القرءان

إن تعظيم حرماته فلا ينساه عاقل متديِّن؛ لأن من المعلوم من ديننا تعظيم حرمة هذا القرءان ووجوب صيانته وتحريم استخفافه، فمن تعظيم حق القرءان أن لا يسهو حامله مع من يسهو وأن لا يلغو مع من يلغو، قال الفضيل بن عياض – رحمه الله تعالى–: "حامل القرءان حامل راية الإسلام لا ينبغي أن يسهو مع من يسهو، ولا أن يلغو مع من يلغو تعظيماً لحق القرءان".

ومن حرمته أن يستعمل فيه ذهنه، وفهمه حتى يعقل ما يخاطب به؛ لأن المطلوب ليس حركة اللسان فقط بل المطلوب تصحيح النطق، وتدبر المعاني، والتفكر في عجائبه، والعمل بما فيه، ثم تبليغه والدعوة إليه مع إخلاص النية قبل كل ذلك.

قال الحافظ السيوطي: ((قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي فَتَاوِيهِ: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ كَرَامَةٌ أَكْرَمَ اللَّهُ بِهَا الْبَشَرَ، فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمْ يُعْطُوا ذَلِكَ، وَأَنَّهَا حَرِيصَةٌ لِذَلِكَ عَلَى اسْتِمَاعِهِ مِنَ الْإِنْسِ)).[1].

قال صاحب نهاية القول المفيد: ((اعلم أن طلب حفظ القرءان العزيز، والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه، والبحث عن مخارج حروفه، ومعاني صفاته، والرغبة في تحسين الصوت به، ونحو ذلك وإن كان مطلوباً حسناً، لكن فوقه ما هو أهم منه، وأولى، وأتم، وهو فهم معانيه، والتفكر فيه، والعمل بمقتضاه، والوقوف عند حدوده، والتأدب بآدابه))(٢).

قال الإمام الغزاليّ ((تلاوة القرءان حق تلاوته: أن يشترك فيه اللسان، والعقل، والقلب، فحظّ اللسان: تصحيح الحرف، وحظّ العقل: تفسير المعاني، وحظّ القلب: الاتّعاظ، والانزجار، والائتمار، فاللسان يرتّل، والعقل يترجم، والقلب يتعظ))(٣). ومن حرمته: أن يلتمس إعرابه، ومن حرمته إذا وضع الصحيفة ألاّ يتركه منشوراً ، وألاّ يضع فوقه شيئاً من الكتب حتى يكون عالياً لسائر الكتب علماً كان أو غيره،

---

١ – الإتقان في علوم القرآن/١/٢٥٧.

(٢) نهاية القول المفيد – ص: ٢٣٥.

(٣) إحياء علوم الدين – للإمام الغزالي – ج:١ – ص:٢٨٨-٢٨٩.

ومن حرمته أن يضعه في حجره إذا قرأه ، أو على شيء بين يديه، ولا يضعه بالأرض، ومن حرمته ألاّ يمحوه من اللوح بالبصاق، ولكن يغسله بالماء، ومن حرمته إذا غسله بالماء أن يتوقى النجاسات من المواضع، والمواقع التي توطأ؛ فإن لتلك الغسالة حرمة، وكان من قبلنا من السلف منهم من يستشفي بغسالته، ومن حرمته ألاّ يتوسد المصحف، ولا يعتمد عليه، ولا يرمي به إلى صاحبه إذا أراد أن يناوله، ومن حرمته ألاّ يكتب التعاويذ منه، ثم يدخل به في الخلاء إلاّ أن يكون في غلاف من أدم، أو فضة، أو غيره فيكون كأنه في صدرك، ومن حرمته إذا كتبه، وشربه سمى على كل نفس، وعظّم النية فيه؛ فإن الله يؤتيه على قدر نيته، روى ليث عن مجاهد قال: لا بأس أن تكتب القرءان ثم تسقيه المريض(١).

يحسن أن أختم هذا المبحث بأبيات الشاطبي التي ذكرها في أول حرزه، وبالأبيات ذكرها ابن الجزريّ في أوّل الطّيّبة لما فيها من الدلالة على شرف القرءان، وحامله، ومكانتهما عند اللّه عزّ وجلّ، ولما فيها من الحثّ، والترغيب في تعلم القرءان.

قال الإمام الشاطبي –رحمه الله تعالى–:

وإن كتاب الله أوثق شافع ... وأعنى غناء واهباً متفضلا

وخير جليس لا يمل حديثه ... وترداده يزداد فيه تجملا

وحيث الفتى يرتاع في ظلماته ... من القبر يلقاه سنا متهلّلا

هنالك يهنيه مقيلا وروضة ... ومن أجله في ذروة العز يجتلى

يناشد في إرضائه لحبيبه ... وأجدر به سؤلاً إليه موصلا

فيا أيها القاري به متمسكاً ... مجلاً له في كل حال مبجلا

هنيئاً مريئاً والداك عليهما ... ملابس أنوار من التاح والحلى

فمـــا ظـــنكم بالنجـــل عنـــد جزائـــه ... أولئك أهل الله والصفوة الملا.

وقال الإمام ابن الجزريّ:

وبعد فالإنسان ليس يشرف ... إلا بما يحفظه ويعرف

لذاك كان حاملو القرءان ... أشراف الأمة أولى الإحسان

---

(١) التفسير الجامع لأحكام القرءان – لأبي عبد الله القرطبي – ج: ١ – ص: ٢٨-٣١.

وإنهم في الناس أهل الله وإن ربنا بهم يباهي

وقال في القرءان عنهم وكفى بأنه أورثه من اصطفى

وهو في الأخرى شافع مشفع فيه وقوله عليه يسمع

يعطي به الملك مع الخلد إذا توجه تاج الكرامة كذا

يقرأ ويرقى درج الجنان وأبواه منه يكسيان

فليحرص السعيد في تحصيله ولا يمل قط من ترتيله

وليجتهد فيه وفي تصحيحه على الذي نقل من صحيحه.

المبحث الثّالث: في الدعاء بعد ختم القرءان

ينبغي للقارئ أن يدعو الله بعد ختم القرءان؛ لأن دعوة من يختم القرءان مستجابة. قال ابن الجزري في طيِّبة النشر:

وادعُ وأنت موقن الإجابة دعوة من يختم مستجابة

وليعتنى بأدب الدعاء ولترفع الأيدي إلى السماء

وليمسح الوجهُ بها والحمد مع الصلاة قبله وبعد(١).

قال المحقق ابن الجزري: في كتابه: التمهيد: "أخبرنا السخاوي قال: كان شيخنا أبو القاسم الشاطبي: يدعوا عند ختم القرءان بهذا الدعاء اللهم إنّا عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء إمائك نواصينا بيدك، ماضٍ فينا حكمك، عدلٌ فينا قضاؤك، نسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرءان العظيم ربيع قلوبنا وشفاء صدورنا وجلاء أحزاننا وهمومنا وسائقنا وقائدنا إليك وإلى جناتك جنات النعيم مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين".

---

(١) طيبة النشر – لابن الجزري – ص: ٣٣٥. عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ((قَالَ: مَعَ كُلِّ خَتْمَةٍ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ)) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان/٣/٤٣٣/ ثم قال: فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

قال السخاوي: "وأنا أزيد عليه: اللهم اجعله لنا شفاء وهدى وإماماً ورحمة وارزقنا تلاوته على النحو الذي يرضيك عنا، ولا تجعل لنا ذنباً إلاّ غفرته ولا هماً إلاّ فرجته ولا ديناً إلاّ قضيته ولا مريضاً إلاّ شفيته ولا عدواً إلاّ كفيته ولا غائباً إلاّ رددته ولا عاصياً إلاّ عصمته ولا فاسداً إلاّ أصلحته ولا ميتاً إلاّ رحمته ولا عيباً إلاّ سترته ولا عسيراً إلاّ يسرته ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضىً ولنا فيها صلاح إلاّ أعنتنا على قضائها في يسر منك وعافية برحمتك يا أرحم الراحمين".

ثم قال ابن الجزري: وأنا أزيد عليه: "اللهم انصر جيوش المسلمين نصراً عزيزاً وافتح لهم فتحاً مبيناً، اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا، اللهم افتح لنا بخير واختم لنا بخير واجعل عواقب أمورنا إلى خير، اللهم إنّا نعوذ بك من فواتح الشر وخواتمه وأوله وآخره وباطنه وظاهره، اللهم لا تجعل بيننا وبينك في رزقنا أحداً سواك، واجعلنا أغنى خلقك بك، وأفقر عبادك إليك، فهب لنا غنىً لا يطغينا وصحةً لا تلهينا وأغننا عمن أغنيته غنا، واجعل آخر كلامنا شهادة أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوفنا وأنت راضٍ عنّا غير غضبان، واجعلنا في موقف القيامة من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، برحمتك يا أرحم الراحمين"(١). قلتُ: وإنّي أختار ما هو أزيد، وأجمع من ذلك كله، وهو كالآتي :

اللهم صل على محمد عدد من صلى عليه، وصلّ على محمّد عدد من لم يصلّ عليه، وصلّ على محمد كما تحب أن يصلّى عليه، – وصل على محمد كما أمرت أن يصلى عليه، وصل على محمّد كما تنبغي الصلاة عليه، اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتَكَ، وَمِنَ اليَقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا، وَمَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا، وَانْصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا وَلا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لا يَرْحَمُنَا» اللهم اغفر لنا، ، ولآبائنا، ولأمهاتنا، ولأساتذتنا، ولذريتنا، وأزواجنا، ولإخواننا، وأخواتنا، ولمن له حق علينا، ولسائر المسلمين، والمسلمات، اللهم اغفر لنا ما ضيّعنا من حقك، وحقوقهم، واغفر لهم ما ضيّعوه من حقك يا أرحم الراحمين.

---

(١) التمهيد – ص: ١٦٤-١٦٥.

اللهم أيما امرئ مسلم ظلمناه، أو سببناه، أوضربناه بغير حق، أو اغتبناه، أو اغتيبه عندنا، أو آذيناه، أو له عندنا أي مظلمة فاجعل له ذلك كفارة، ومغفرة، ورحمة، وقربة له عندك، واغفرلنا وله، واغفرلنا ما بيننا وبينك، وتحمل عنا ما بيننا وبين خلقك إنك على كل شي قدير، اللهم من أصبح، وأمسى من عبادك في مصيبة في دينه، أومصيبة في دنياه ففرج عنه، وعنا، واحفظنا جميعا من كل المصائب، والفتن ما ظهر منها، وما بطن، اللهم ببركة القرءان الكريم أدخل الراحة، والسعة، والفسحة، والسرور، والضياء، والنور، والرحمة، والبشرى في قبور والدينا، ووالديهم، وأساتذتنا، وأساتذتهم، وأهلنا، وأحبتنا، وسائر المؤمنين، والمؤمنات، وارحمنا إذا صرنا إلى مصيرهم، اللهم اجعل القرءان الكريم، وسائر علومنا حجة لنا، ولا تجعلها حجة علينا، اللهم انصر من قام لنصرة دينك لإعلاء كلمتك، واخذل من أراد بدين الإسلام، وأهله خذلانا، ومكرا، اللهم من أراد بنا سوء، وعسرا، وشرا فاهده الآن ليتوب إليك من غيه، وبغيه، وإلا فأشغله بنفسه قبل بدء بأسه، واجعل تدبيره تدميرا على مكره، وشره، واصرف عنا شره ، واكفناه كيف شئت، وبماشئت إنك على ماتشاء قدير، وأنت مولانا فنعم المولى ونعم النصير، اللهم سلّم، واحفظ طلبة علوم الإسلام، وحجّاج بيتك الحرام، وزوّار قبر نبيّك –عليه الصلاة، والسلام–، وأصحبهم العافية، والسلامة، وبلّغهم المراد، واكفهم شر كلّ باغٍ وعادٍ، وبارك لهم في النفقة، والزاد حتى تردَّهم سالمين، وأعذهم من سوء المنظر في الأهل، والمال، والأولاد، اللهم يسرلنا أمورنا مع الراحة لقلوبنا، وأبداننا، والسلامة، والعافية في ديننا، ودنيانا، وآخرتنا، اللهم طهر قلوبنا، وقلوب أحبابنا من أمراض القلوب كالحسد، والعجب، والرياء، وغيرها من الأوصاف المذمومة، وزينا بالإخلاص في جميع حالاتنا، والصدق في أداء حق العبوديّة، وأيدنا بتوفيقك، وتيسيرك في جميع أمورنا، اللهم اشفنا من جميع الأمراض المعنوية، والحسيّة، وألبسنا، واكسنا لباس العافية، والتقوى، والاستقامة في المحافظة على التعاليم النبويّة، واجعلنا هداة مهتدين، وأعنا على إحياء سنة رسولك، ونشر العلوم الشرعية، والعربية، اللهم إنا نسألك من خير ماسألك عبدك ونبيك محمد، ونعوذ بك من شر ما استعاذ منه نبيك محمد–صلى الله عليه وسلم–، اللهم اجعل آخر كلامنا عند انتهاء آجالنا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله متحققين بحقائق هذه الشهادة حسا، ومعنى،

ونسألك اللهم سعادة الدارين، وسلامة الصدر، وحسن الخلق، وحسن الخاتمة، وجنتك الفردوس، ورضوانك الأكبر مع مرافقة نبيّك محمّد–صلّى اللّه عليه وسلّم– بكرمك، وفضلك يا ذا الجلال، والإكرام، ويا أرحم الراحمين، أنت ربنا، وحسبنا، ومولانا نعم المولى ونعم النصير، وصل اللهم وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون.

ملخص الفصل الثالث عشر:

١– للقرءان فضائل أكثر من أن تحصى.

٢– والدعوة إلى الله تحصل بأمور شتى من جملتها: تعليم القرءان، وهو أشرف الجميع؛ ولذا كان معلم القرءان أفضل من غيره. وعكسه: الكافر المانع لغيره من الإسلام .

٣– ومن المعلوم من ديننا تعظيم حرمة هذا القرءان، ووجوب صيانته، وتحريم استخفافه.

٤– ينبغي للقارئ أن يدعو الله بعد ختم القرءان؛ لأن دعوة من يختم القرءان مستجابة.

٥– وعليه أن يعتني بآداب الدعاء.

الخاتمة:

فهذا آخر ما تيسر لي جمعه ممّا يتعلّق بالقرءان الكريم من بيان تجويده، ووقوفه، وبيان فضله، وفضل حامله، وكلّ هذا بتوفيق اللّه–تعالى–وبعونه، وقوته، لا بحولي وقوتي، ولله الحمد حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، كما ينبغي لجلال وجهه، ولعظيم سلطانه، فقد جاء هذا الكتاب عذباً سهلاً في تراكيبه، وعباراته، وضابطاً شاملاً في بيانه، وتوضيحاته، ومتوسطاً في إيجازه، وحاوياً أهم مسائل فنه، ومناسباً لأهل عصره، ووقته، وكل ذلك بفضل الله ومنه، لكني أعترف بعجزي، وتقصيري، وقلة معرفتي، وقصور فهمي، فالصواب من الله، وأما الخطأ فهو يليق بمثلي، ومنِّي، لكني ما أردت إلاّ الإصلاح ما استطعتُ، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل.

فتشمل خاتمة الكتاب ثلاثة أشياء:

١–بيان النتائج.

٢– التوصيات.

٣– الدعوات.

بيان النتائج:

أهمّ النتائج الّتي توصّلت إليها في خلال تأليفي هذا الكتاب كالآتي:

١– علم التجويد كان في بداية أمره طرفا من علوم اللّغة العربيّة؛ ولذا تجد بعض مسائله في كتب اللّغة، والنحو، ثمّ أفردوه بالتأليف لأهميته، ولشدّة احتياج القارئ إليه كما أفردوا علم الميراث بالتأليف لأهميته.

٢–علم التجويد ليس موجودا في زمن النبوّة من حيث كتابة قواعده، وأما من حيث العمل به فقد كان موجودا؛ ولذا أنكر عبدالله بن مسعود على الرجل قصر المد المتصل.

٣–تصحيح ألفاظ القرءان، وتزيينها، وتحسين أدائها، وصيانتها من التغيير كان موجودا في عهد النبوّة، وهذا هو غاية تعلم قواعد التجويد.

٤–أوّل قصيدة نظمت في علم التجويد هي قصيدة الإمام الخاقاني، وذلك في أواخر القرن الثالث الهجري.

٥–أحكام التجويد ليست في مرتبة واحدة في الوجوب، والأهميّة.

٦–بعض أحكام التجويد واجبة شرعا، وهي المصحّحة للألفاظ، كما أنّ البعض الآخر واجب صناعة، وهو المزيّن للألفاظ، فجعل جميع أحكام التجويد في مرتبة واحدة في الوجوب هو يخالف الواقع مع كونه لا دليل له.

٧–علم التجويد سهل لا صعوبة فيه؛ فيمكن تدريس أهمّ مسائله في شهر واحد، أو نصف شهر تقريبا، لكنّي قد وسّعت القول في هذا الكتاب؛ ليستفيد منه من يريد التوسّع في هذا الفنّ، أمّا من يريد الاختصار على الأهمّ منه فقد لخّصته في كتابي:(المنهج السديد في تيسير علم التجويد) فليرجع إليه من شاء مختصر الكلام.

٨–إتقان أحكام التجويد يحتاج إلى تكرار، ورياضة اللّسان، وإرشاد أستاذ.

٩-التجويد ليس صوتا مزيّنا مجرّدا عن مراعاة قواعد التجويد، بل لابدّ من إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة مع إعطائها صفاتها الّتي تميّز بين الحروف المتحدة في المخرج، ثمّ بعد ذلك يحرص في إتقان بقية الصفات، وبعد ذلك يكون جمال الصّوت معتبرا، أمّا التكلّف بالأصوات الجميلة التقليديّة مع إهمال مراعاة قواعد التجويد كما يفعله بعض الناس في عصرنا فلا فائدة فيه، ولا اعتبار له.

التوصية:

أوصي إخواني في صيانة ألفاظ القرءان عن اللحن جليّه، وخفيّه، وأوصيهم أيضاً في صيانة الذكر المشروع عن اللحن الجلي كألفاظ الآذان، والإقامة، وألفاظ التسبيح، والتحميد، والتهليل، والتكبير، والحوقلة، والاستغفار، وألفاظ التلبية، وغيرها من جميع الأذكار الواردة في الشريعة بألفاظ محدودة معينة صادرة عن صاحب الرسالة سيدنا محمد- عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليمات-؛ لأن العاقل يستحي من مخاطبة المخلوق برديء الكلام فكيف لا يستحي من مناجاة ملك الملوك الكبير المتعال بأنواع اللحن؟، وقد علم أن الله طيّب، ولا يقبل إلاّ طيباً، وأوصي إخواننا في نشر الصواب، وإصلاح الفساد، وترك الإفساد، وأن لا يكونوا من الذين قيل فيهم: إن يسموا ريبة طاروا بها فرحاً ... مني وما سمعوا من صالح دفنوا

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به ... وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا [١]

وأطلب من الأساتذة، والطلبة الذين لهم الخبرة الواسعة في هذا الفن إذا رأوا ما زلت به قدمي، أو هفا به قلمي أن يصلحوه، فأقول منشداً قول إمامنا الشاطبي:

وظنّ به خيراً وسامح نسيجه بالإغضاء والحسنى وإن كان هلهلا

وسلم لإحد ى الحسنيين إصابة والأخرى اجتهاد رام صوباً فأمحلا

وإن كان خرق فادركه بفضلة من الحلم وليصلحه من جاد مقولا.

---

١ - هذان البيتان: من بحر البسيط، وهما لقعنب بن أم صاحب، فهو قعنب بن ضمرة، لكنه اشتهر بأمه، فقيل له: بن أم صاحب. انظر الشكوى والعتاب وما وقع للخلان والأصحاب :لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)٣٠/ المحقق: د إلهام عبد الوهاب المفتي- كلية التربية الأساسية، قسم اللغة العربية، جامعة الكويت/ الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

الدعوات:

فأسأل الله –تعالى– أن يكسو هذا الكتاب لباس القبول، وأرجو منه–تعالى– تحقيق رجاءي، واستجابة دعاءي، وأن لا يخيِّب رجائي، وظني فيه، وأقول منشداً قول من قال:

يا ربِّ إن عظُمت ذنوبي كثرةً ... فلقد علمت بأنّ عفوكَ أعظَمُ

إن كان لا يرجوك إلا مُحْسِنٌ ... فبمن يلوذ، ويستجيرُ المجرمُ

أدعوك ربِّي كَما أمرت تضرعاً ... فإن رددت يدي فمن ذا يرحمُ

ما لي إليك وسيلة إلا الرجا ... وجميلُ عفوك، ثم إنّي مُسلِمُ.[1].

وأقول بلسان حالي، ومقالي: يا غنيّ من للفقير سواك، يا عزيز من للذليل سواك، يا قويّ من للضعيف سواك، يا قادر من للعاجز سواك، يا عظيم من للحقير سواك، يا عليم من للجهول سواك، يا غافر من للمسيء سواك، إلهي كلما أخرسني ذنبي، ولؤمي أنطقني فضلك، وكرمك، اللهم إني لم أكتب بحولي، وقوتي، بل أنت تصدقت على، وأيدتني بتوفيقك، وأعنتني على التعلم، والتعليم، والتأليف، إلهي فليس عملي أهلا للقبول، ولكنّك أهل أن تتقبّل منّي، اللهم يا ربّ إني أسألك، متوسلا إليك بأسمائك الحسنى، وصفاتك العلى، وكلماتك التامات أن تتقبل منّا بفضلك، وأن تعطينا ما سألناك، اللهم إني أستودعك ديني، ونفسي، وعرضي، وأمانتي، وخواتم عملي، وهذا الكتاب، وسائر مؤلّفاتي، وأولادي كلّهم، وفروعهم، وأصحابي، ودينهم، وأموالهم، وكلّ من أحبّني، أو أحببته فيك اللهم احفظهم في خزائن حفظك ياحفيظ يا من لا تضيع لديه الودائع، وصلِّ اللّهمّ، وسلِّم، وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه في كل لمحة، ونفس عدد ما وسعه علمك، سبحان ربِّك رب العزة عمّا يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

---

١ – فهذه الأبيات من أقوال الشاعر أبي النواس لما حضرته الوفاة. انظر العقد الفريد:لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)/١٨٩/٢/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

كان الفراغ من تأليف أصل هذا الكتاب في الساعة التاسعة من يوم الاثنين السابع من شهر شوال سنة ألف، وأربعمائة وثلاث وعشرين هـ. سوى التعديلات، والتصحيحات، والتحقيقات، والزيادات، والتهذيبات ونحوها الّتي قمت لها بعد ذلك.

قائمة أهم المصادر، والمراجع:

١- إبراز المعاني للإمام أبي شامة/ الناشر: دار الكتب العلمية.

٢- الإتقان في علوم القرءان: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي/ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم/الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب/الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٣- الإتقان لتلاوة القرءان، أو التجويد المصور –البرنامج المسجل المسموع المرئي–: للمحق الدكتور أيمن رشدي سويد الدمشقيّ.

٤- أحكام قراءة القرءان: للشيخ محمود خليل الحصري.

٥- إحياء علوم الدين: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ/الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٦- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين):لأبي بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي /الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع/الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٧- الأعلام : لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي /الناشر: دار العلم للملايين/ الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢.

٨- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)/ المحقق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر/الناشر: دار الفكر – بيروت.

٩- الأمّ: للإمام الشّافعيّ/ الناشر: دار المعرفة – بيروت/سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٠- الأنساب: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي/المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره/الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

١١- البرهان في علوم القرءان: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

١٢- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) ،المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١٣- تاريخ آداب العرب : لمصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي الناشر: دار الكتاب العربي.

١٤- تاريخ أصبهان أخبار أصبهان: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني /الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

١٥- التبيان في آداب حملة القرءان للنوويّ /حققه وعلق عليه: محمد الحجار/الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م/الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان .

١٦- تحبير التيسير في القراءات العشر: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري/١/ المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة/ الناشر: دار الفرقان – الأردن / عمان/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٧- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» :لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي،الناشر : الدار التونسية للنشر / سنة النشر: ١٩٨٤ .

١٨- تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرءان: لسليمان بن محمد الجمزوري.

١٩- تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب: لسليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي بتصرف يسير /الناشر: دار الفكر/تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٠- تفسير أبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني من سننه / دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد/الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع/الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧.

٢١- تفسير القرءان العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي /المحقق: سامي بن محمد سلامة/الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع/الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٢٢- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني/ بتحقيق محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ /١٩٨٦.

٢٣- التمهيد في علم التجويد: لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف / تحقيق: الدكتور على حسين البواب ،الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٤- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين :لعلي بن محمد بن سالم أبي الحسن النوري الصفاقسي /المحقق: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

٢٥- تنبيهات على كتاب شرح الجزرية المسمى الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ مقدمة الجزري: للإمام خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهري النحوي/تحقيق فرغلي سيد عرياوي/ الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

٢٦- تهذيب اللغة: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور/ المحقق: محمد عوض مرعب/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٧- التّيسير في القراءات السّبع :لعثمان بن سعيد بن عثمان الداني/ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٨- جمال القرّء وكمال الإقراء/ الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٩- جامع البيان في تأويل القرءان: لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبي جعفر الطبري / المحقق: أحمد محمد شاكر/الناشر: مؤسسة الرسالة/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٠- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري/ المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣١- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود: لشمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسيوطي ثم القاهري الشافعي حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد /الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٢- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: شرح مختصر المزني :لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي /المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م.

٣٣- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: للإمام الشاطبي/ المحقق: محمد تميم الزعبي/الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرءانية/ الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٤- الدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشر: للإمام ابن الجزري،المحقق: محمد تميم الزعبي/الناشر: دار الهدى.الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٣- الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية للشيخ زكريا الأنصاري.

٣٥- ذيل طبقات الحفّاظ: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي / الناشر: دار الكتب العلمية.

٣٦- الروضة الندية شرح المقدمة الجزرية: لمحمود محمد عبد المنعم.

٣٧- سلسبيل الشافي ، وشرحه للشيخ عثمان سليمان مراد/ تحقيق الدكتور توفيق أسعد حمارشة، والدكتور محمد خالد منصور/ الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع.

٣٨- سنن ابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني/تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٩- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق / المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد/الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٤٠- سنن التّرمذيّ / الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر/الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥.

٤١- سمير الطّالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: للشّيخ الضّباع / تحقيق محمّد علي خلف الحسينيّ شيخ القرّاء، والمقارئ بالديار المصريّة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ٢٠٠٩ م، الناشر: دار الصّحابة للتّراث بطنطا.

٤٢- سير أعلام النّبلاء: للحافظ الذّهبيّ / الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٣- شرح البخاريّ لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك /تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم/ دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض/الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٤- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري/تحقيق: طه عبد الرءوف سعد/الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة/الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٥- شرح سنن أبي داود: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى بدر الدين العينى /المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري/الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م.

٤٦- شرح مسند أبي حنيفة: لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري/ المحقق: الشيخ خليل محيي الدين الميس/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٧- شرح النوويّ على صحيح مسلم / الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٤٨- الشكوى والعتاب وما وقع للخلان والأصحاب :لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي/ المحقق: د. إلهام عبد الوهاب المفتي- كلية التربية الأساسية، قسم اللغة

العربية، جامعة الكويت/ الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/ الناشر: دار العلم للملايين – بيروت/ الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٠-صحيح ابن حبان/حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط/ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥١- صفحات في علوم القراءات/: د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي/ الناشر: المكتبة الأمدادية /الطبعة: الأولى- ١٤١٥ هـ.

٥٢- طبقات الحفاظ: للسّيوطيّ / باختصار، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

٥٣- الطبقات الكبرى = لواقح الأنوار في طبقات الأخيار: للشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشَّعْراني .

٥٤- طيّبة النشر في القراءات العشر: لإمام الحفّاظ وشيخ القرّاء محمّد بن محمّد بن محمّد ابن الجزري/ بتحقيق محمّد تميم الزّعبي، الناشر: دار الغوثاني للدّراسات القرءانيّة.

٥٥/ العقد الفريد: للدكتور عبد الحق عبد الدائم.

٥٦- العقد الفريد: لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٥٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى بدر الدين العينى /الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٨- عون المعبود شرح سنن أبي داود: لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، / الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

٥٩-غاية المريد في علم التجويد: للشيخ عطية قابل نصر/ الناشر: القاهرة الطبعة: الطبعة السابعة مزيدة ومنقحة.

٦٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي / الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

٦١- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد: للمقرئ صفوت محمود سالم/ الناشر: دار نور المكتبات، جدة /الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٢- القول المألوف في المدود، والوقوف، ومخارج وصفات الحروف تأليف أحمد محمود عبد السّميع الشّافعيّ /الطبعة الأولى١٤٢١،هـ٢٠٠٠م،الناشر:دارالكتب العلميّة بيروت لبنان.

٦٣- كتاب التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني /المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر/الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان/الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٦٤-كتاب العين:-للإمام أبي عبدالرّحمن الخليل بن أحمد بن عمر /الناشر دار ومكتبة الهلال.

٦٥- كشف المشكل من حديث الصحيحين: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي /المحقق: علي حسين البواب/الناشر: دار الوطن – الرياض، باختصار.

٦٦- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقى /الناشر: دار صادر – بيروت/الطبعة: الثالثة – ١٤١٤.

٦٧- المحكم في نقط المصاحف: لعثمان بن سعيد بن عثمان الداني /المحقق: د. عزة حسن/ الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية.

٦٨- مختار الصحاح: لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ).

١/٣٥٠/ بتصرف يسير، المحقق: يوسف الشيخ محمد/ الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا/ الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م،

٦٩- المخصص: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي / المحقق: خليل إبراهم جفال/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ .

٧٠-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري /الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٧١-المستدرك على الصحيحين: لأ بي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله / تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٧٢- مشكل إعراب القرءان: لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي /المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

٧٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي /الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٧٤- المطلع على ألفاظ المقنع: لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبي عبد الله، شمس الدين /المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب/الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع/الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م

٧٥- معجم ديوان الأدب: لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، /تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر/مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس/طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة/عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٧٦-المعجم الوسيط: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة/ (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار/ الناشر: دار الدعوة.

٧٧- المعجم الكبير: للطبراني/ الطبعة: الثانية.

٧٨- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: للخطيب الشربيني / الناشر: دار الكتب العلمية/الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٧٩- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

٨٠- المكتفي في الوقف والابتداء: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني/ المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان/الناشر: دار عمار/الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٨١- منظومة المفيد في التجويد: للإمام المقرئ: الشّيخ شهاب الدّين أحمد بن أحمد/ المحقق: العلامة المقرئ خادم القرءان الكريم محقّق العصر: أيمن رشدي سويد/ الطّبعة الأولى١٤٢٧هـ،٢٠٠٧م/ النّاشر:دارالغوثاني للدّراسات القرءانيّة دمشق حلبون.

٨٢- منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرءان أن يعلمه: للأمام ابن الجزري / تحقيق الدكتور: أيمن رشدي سويد الدمشقيّ-الطبعة الأولى:١٤٢٥ هـ٢٠٠٤م، الناشر: دار البصائر حمص.

٨٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي/ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٨٤- النشر في القراءات العشر: للحافظ ابن الجزري، /المحقّق: علي محمد الضباع / الناشر : المطبعة التجارية الكبرى.

٨٥- النهاية في غريب الحديث والأثر :لابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)/١/٣٢/ الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م/ تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.

١ – انظر غاية المريد/١/ ٢٨٤.

٨٦- نهاية القول المفيد في علم التجويد: للشيخ محمد مكي نصر/ الناشر: المكتبة التّوفيقيّة.

٨٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي /الناشر: دار الفكر، بيروت/ الطبعة: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٨- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: لعبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري الشافعي /الناشر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.

٨٩- الوافي في شرح الشّاطبيّة: للشّيخ عبدالفتّاح عبدالغنيّ القاضي/الطّبعة الخامسة:١٤١٤. النّاشر: مكتبة السّوادي للتّوزيع جدّة.

٩٠- الوطاءة: للشيخ عبد الله محمد المهدي.

٩١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان/ المحقق: إحسان عباس/الناشر: دار صادر – بيروت.